



الجمهورية التونسية

الوثيقة التوجيهية

لمخطط التنمية 2016-2020



المحتوى

1 تمهيد

3 الباب الأول: تشخيص الواقع التنموي

6 1.1 منوال النمو الاقتصادي وقدرته التشغيلية

9 1.2 مساهمة الاستثمار في المجهود التنموي

11 1.3 التنمية الجهوية

14 1.4 الأداء المؤسسي والحوكمة الرشيدة

15 1.5 السياسات الاجتماعية

17 1.6 التوازنات المالية

20 1.7 الموارد الطبيعية وحماية البيئة

21 1.8 تونس في محيطها الخارجي

23 الباب الثاني: المشروع المجتمعي ومنوال التنمية البديل

24 2.1 مشروع مجتمعي يتطور

24 2.1.1 قيم دافعة للنماء

26 2.1.2 حوكمة شاملة وفعالية

26 2.1.3 ترسيخ مقومات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

28 2.2 منوال تنمية بديل

28 2.2.1 نجاعة اقتصادية قوامها التجديد والشراكة

29 2.2.2 الإدماج أساس العدالة الاجتماعية

30 2.2.3 استدامة مسار التنمية وتطوير الاقتصاد الأخضر

30 2.2.4 تحديد أدوار مختلف المتدخلين

30 2.2.4.1 الدور الاستراتيجي للدولة

31 2.2.4.2 القطاع الخاص محرك أساسي للتنمية

32 2.2.4.3 القطاع الثالث شريك فاعل ودعامة لدفع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

34 2.3 مقتضيات العمل التنموي

34 2.3.1 استكمال بناء الإطار المؤسسي

35 2.3.2 تحقيق الأمان والتصدي لظاهرة الإرهاب

36 2.3.3 دعم السلم الاجتماعية

36 2.3.4 إعادة الاعتبار لقيم العمل

37 2.3.5 إرساء مقومات اللامركزية

الباب الثالث: محاور التنمية: الأهداف والسياسات والإصلاحات 39

3.1 المحور الأول: الحوكمة الرشيدة والإصلاحات 41

3.1.1 تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة 41

3.1.2 الإصلاحات الكبرى 41

3.2 المحور الثاني: من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري 43

3.2.1 نسيج اقتصادي أكثر تنوع و ذو قدرة تشغيلية عالية 43

3.2.1.1 التوقع في سلسلة القيمة العالمية والنهوض بالقطاعات الواعدة 43

3.2.1.2 تطوير البنية الأساسية ودعم اللوجستية 44

3.2.1.3 النهوض بالتجديد والابتكار 45

3.2.1.4 إحداث منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة ومستدامة 46

3.2.1.5 الإنتاجية مصدر لتنافسية القطاعات 47

3.2.1.6 دعم التشغيل وتحسين التشغيلية 47

3.2.2 دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال 49

3.2.2.1 الاستثمار الخاص محرك أساسي للنمو والتشغيل 49

3.2.2.2 تحسين مردودية الاستثمار العمومي 49

3.2.2.3 تطوير مناخ الأعمال 50

3.2.3 دعم الجهود التصديري وتعميق الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية 53

3.2.3.1 تعميق الاندماج الاقتصادي 53

3.2.3.2 مزيد الارتقاء بالجهود التصديري 54

3.2.4 الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة 55

3.3 المحور الثالث: التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي 56

3.3.1 التنمية البشرية 56

3.3.1.1 ضمان جودة المنظومة التربوية وتحسين التشغيلية 56

3.3.1.2 الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والحدّ من نسب الفقر 60

3.3.1.3 الأطفال والشباب قوة فاعلة 60

3.3.1.4 حماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعمها 61

3.3.1.5 التونسيون بالخارج في عمق الاهتمامات الوطنية 62

3.3.1.6 البعد الثقافي بين الإبداع والانفتاح والتأصل 63

3.3.1.7 تطوير المنظومة الرياضية 65

3.3.2 النهوض الاجتماعي 65

3.3.2.1 تطوير الحوار والعلاقات المهنية داخل المؤسسة 65

3.3.2.2 تطوير المنظومة الصحية 66

3.3.2.3 تحسين ظروف العيش 68

3.3.2.4 إرساء أرضية متكاملة وناجعة للحماية الاجتماعية 69

3.3.2.5 إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي 70

3.3.3 التنمية البشرية والنهوض الاجتماعي: الهدف والمقاييس 71



72	3.4	المحور الرابع: تجسيم طموح الجهات
72	3.4.1	تحقيق الترابط والتواصل الشامل بين الجهات
72	3.4.2	دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها
73	3.4.3	تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية
74	3.4.4	تحسين الظروف المعيشية على المستويين المحلي والجهوي
74	3.4.5	تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية
77	3.5	المحور الخامس: الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستدامة
77	3.5.1	تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية
78	3.5.2	إحكام التصرف في الموارد الطبيعية
78	3.5.2.1	إحكام وترشيد استعمال الموارد المائية
79	3.5.2.2	فلاحة عصرية ضامنة للأمن الغذائي
80	3.5.2.3	ترشيد استهلاك الطاقة وتطويرها
81	3.5.3	حماية الثروة الطبيعية
81	3.5.4	حماية البيئة والمحيط
82	3.5.5	الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية
83	3.6	منوال النمو للفترة 2016-2020
83	3.6.1	الفرضيات
84	3.6.2	النتائج المنتظرة

تمهيد

تشهد تونس مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر تتميز بالتحول النوعي الذي طبع خياراتها التنموية استجابة لمطالب ثورة الحرية والكرامة التي ترجمت بوضوح الإرادة الشعبية الراسخة للقطع مع النمط المجتمعي الاقصائي السائد بما يحمله من ظواهر الفساد والاستبداد والتفرقة والتهميش.

ويقدر ما تتطوي عليه هذه المرحلة من فرص وإمكانيات للإصلاح والتطور والنماء في ظلّ مناخ سياسي ديمقراطي يضمن الحريات الفردية والعامّة، بقدر ما تتضمنه من مخاطر وإشكاليات لا تتسنى معالجتها إلا بتضافر جهود المجموعة الوطنية بأسرها وانخراط كافة الأطراف في نحت معالم المسار التنموي لتونس الجديدة.

وتتنزل الوثيقة التوجيهية للمخطط الأول للجمهورية الثانية في إطار يجعل من مبادئ ومقتضيات الدستور الجديد منطلقا ومن الاستحقاقات التي قامت عليها الثورة هدفا دون التغافل عن الصعوبات الموروثة والمستجدة ولا عن الضغوطات المرتقبة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتمثل هذه الوثيقة التي تندرج في ظرف استثنائي ودقيق من تاريخ تونس، المرحلة الأولى من ثلاث مراحل لإدارة التحول الاقتصادي والاجتماعي خلال الخماسية القادمة :

- **أولا:** تحدد الوثيقة التوجيهية الرؤية الجديدة لتونس وتضبط الأهداف والإستراتيجيات التنموية للخماسية القادمة.
- **ثانيا:** يرسم المخطط التنموي أهدافا محددة وطنيا وقطاعيا وجهويا للخماسية القادمة في إطار الرؤية الجديدة. كما يحدد مجموعة من السياسات والبرامج التي تسمح ببلوغ الأهداف المرسومة في كل المجالات وبضبط الأدوار والمسؤوليات والمؤشرات اللازمة لمتابعة تنفيذه.
- **ثالثا:** تتولى إنجاز المخطط السلط المركزي والجهوية والمحلية بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لمدة 5 سنوات بالاستناد إلى الدراسات القطاعية والأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية. كما يتم إعداد الميزان الاقتصادي وقانون المالية سنويا حسب أهداف المخطط. وتعتمد الوزارات والمنشآت والسلط المحلية على المخطط لإنجاز برامجها السنوية.

وعلى هذا الأساس تمثل الوثيقة التوجيهية قاعدة للحوار بين القوى الحية في البلاد وإطارا مرجعيا للمخطط التنموي للفترة (2016-2020) مما يؤهلها للارتقاء إلى مرتبة العقد التنموي الشامل.

وفي هذا السياق، تقترح الوثيقة **منوالاً جديداً للتنمية** يهدف إلى الارتقاء بتونس إلى مصاف البلدان الصاعدة ذات مستويات التنمية البشرية العالية. ويرتكز هذا المنوال على هيكلية متطورة للاقتصاد عبر تحقيق **نمو إدماجي مستدام** يراعي قواعد الإنصاف والعدالة في توزيع الثروات ويعتمد خطة مستحدثة في مجالات التنمية الجهوية والتنمية المستدامة والتشغيل ويعمل على إرساء **مقومات الحوكمة الرشيدة** في كل المستويات بما من شأنه أن يحقق **السلم الاجتماعي** ويعزز نجاعة السياسات العمومية.

وتتضمن هذه الوثيقة تحديداً للمشروع المجتمعي والتنموي القادم وتضبط محاور التنمية للفترة المقبلة على مستوى الأهداف والسياسات والإصلاحات وذلك انطلاقاً من استقراء موضوعي للواقع التنموي بإشكالياته وضغوطاته وفرصه المتاحة.



الباب الأول: تشخيص الواقع التنموي



لقد توفقت تونس منذ الاستقلال إلى قطع أشواط هامة على درب التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثلما يتجلى ذلك خاصة من خلال تطور المؤشرات ذات الصلة ولا سيما منها المؤشرات المتعلقة بالتربية والصحة والمكاسب الرائدة للمرأة وتحسن المستوى العام لعيش السكان وتطور هياكل الاقتصاد.

ومن المؤكد أنّ هذه الانجازات دعمتها جملة من الفرص الكامنة التي تبقى منطلقا للارتقاء في المستقبل إلى مستويات أرفع من النمو والتنمية بدءا بالمقومات التاريخية والحضارية الراسخة والموقع الجغرافي المتميز والقيم المتأصلة للانفتاح والتسامح وصولا إلى التحول الديمقراطي الذي يؤسس لدولة القانون والمؤسسات.

محدودية منوال التنمية

بالرغم من أهمية النتائج المسجلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فقد أثبت منوال التنمية منذ نهاية التسعينات محدوديته حيث كانت نسب النمو دون المستويات المسجلة في الدول الشبيهة والتوزيع غير العادل لثمار التنمية بين الفئات والجهات.

وتعزى محدودية المنوال إلى عدد من الإشكاليات الهيكلية وخاصة منها ضعف الحوكمة الرشيدة وتفشي الفساد علاوة على قلة نجاعة السياسات العمومية وضعف الإنتاجية.

خصوصيات المرحلة الانتقالية

وكلّ الفترات التي تتبع الثورات، عرف مسار الانتقال الديمقراطي في تونس العديد من الهزات والتقلبات التي شملت جلّ المجالات انطلاقا من تعثر التمشي السياسي ومرورا بتواتر المصاعب الاقتصادية وتأزم الأوضاع الاجتماعية ووصولاً إلى هشاشة الأوضاع الأمنية.

وأمام هذا الوضع تم اتخاذ جملة من الاجراءات الخصوصية التي ساهمت في تهدئة الأوضاع الاجتماعية خاصة منها :

- برنامج أمل الذي تمثل في اسناد منحة للعاطلين عن العمل،
 - توسعة برنامج الحضائر،
 - إلغاء المناولة وإدماج عمالها بالمؤسسات والوزارات،
 - دعم الانتدابات بالإدارة والمؤسسات العمومية وإدماج المنتفعين بالعفو التشريعي العام،
- وقد أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع ملحوظ لكتلة الأجور صاحبه توسع غير مسبوق لحجم الدعم كان له انعكاس على تدهور توازنات المالية العمومية.

وساهمت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي في تراجع الاستثمار الخاص بعنصره الوطني والخارجي كما هو الحال في أغلب البلدان التي مرت بفترة انتقال ديمقراطي، مما أدى إلى تراجع نسب النمو.

وفي آخر المطاف تسنى تجاوز العديد من الصعوبات بفضل اعتماد الحوار والتشاور للوصول إلى حلول توافقية ساهمت في استكمال البناء الديمقراطي عبر سن دستور جديد يوم 27 جانفي 2014 وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حرة ونزيهة لفترة نيابية لخمس سنوات.

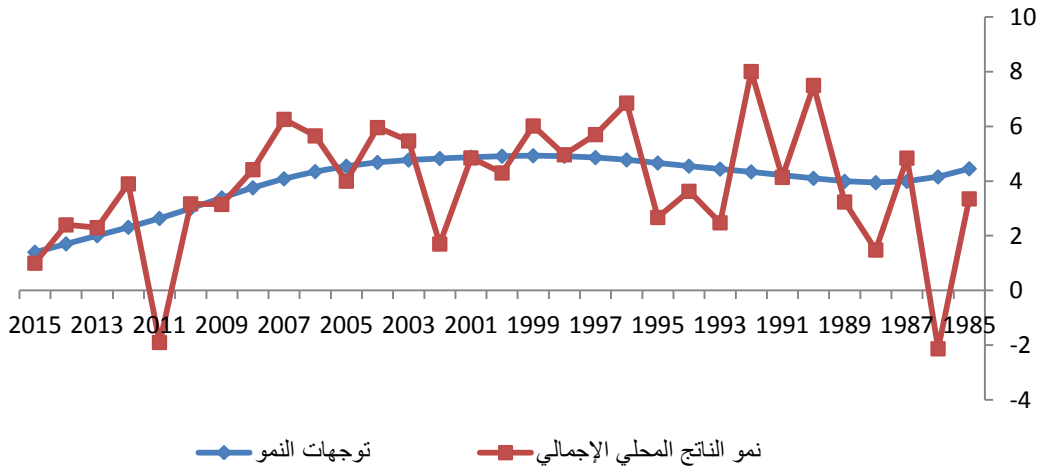
ويعد التشخيص الموضوعي للنتائج التي تم تحقيقها طوال الفترة المنقضية وإبراز الإشكاليات والتحديات المطروحة في مختلف المجالات خير منطلق لرسم الأهداف والتوجهات المستقبلية في إطار إستراتيجية شاملة ومتكاملة للعمل المستقبلي في الفترة القادمة.

1.1 منوال النمو الاقتصادي وقدرته التشغيلية

أدت السياسات التنموية المعتمدة إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.5% خلال الفترة 1984-2010 وهو مستوى، وإن يعتبر مرتفعا نسبيا مقارنة بالبلدان المنافسة، إلا أنه يتضمن عديد الهشاشات باعتبار عدم قدرته على تحقيق التوزيع العادل للثروة بين الفئات والجهات وعدم توفقه إلى خلق مواطن الشغل اللازمة لاستيعاب الطلبات الإضافية خاصة منذ أواخر التسعينات.

واعتبارا للطابع الاستثنائي لفترة الانتقال الديمقراطي وخاصة تراجع النشاط في عدد من القطاعات الحيوية انحصر معدل النمو في حدود 1.6% خلال الأربع سنوات الأخيرة 2011-2014 مما أدى إلى تباطؤ نسق تطور الدخل الفردي خلال هذه الفترة ليبليغ 7800 دينار سنة 2014 وهو مستوى يبقى متدني مقارنة بعديد البلدان الصاعدة. ومن المنتظر أن لا تتجاوز نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 1% سنة 2015 بسبب تزامن تراجع إنتاج عدد من القطاعات الحيوية الهامة كالفسفاط والمحروقات علاوة على تداعيات أحداث باردو وسوسة على القطاع السياحي بدرجة أولى وعلى عدد من القطاعات المنتجة الأخرى ذات الصلة ولا سيما منها النقل والفلاحة والتجارة.

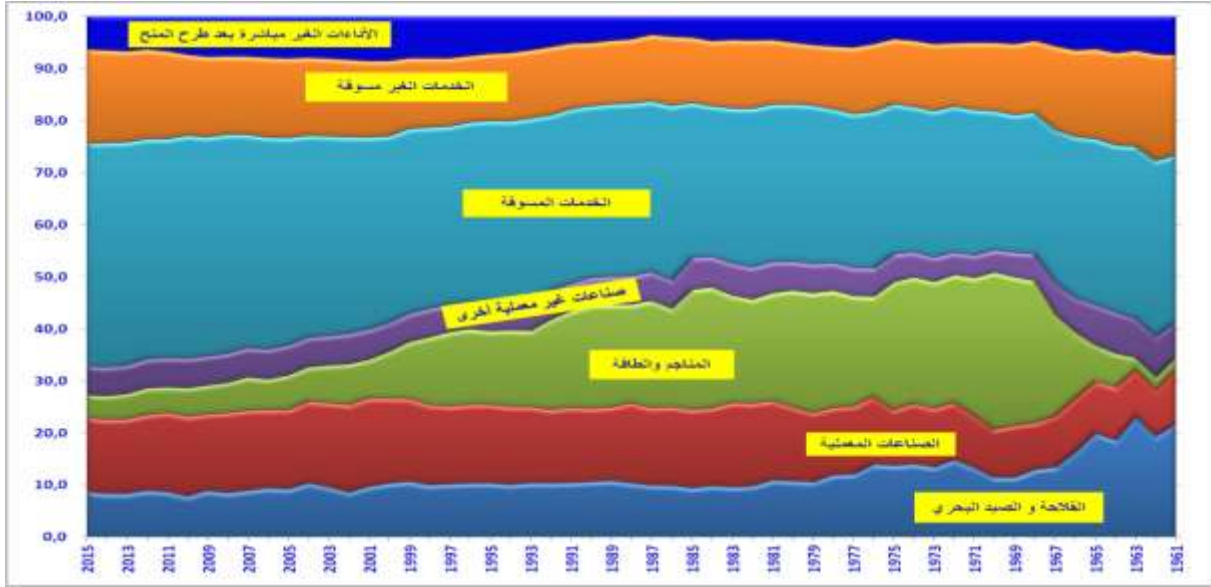
تطور الناتج



أما في ما يخصّ النسيج الإنتاجي فقد أدت السياسات المعتمدة منذ السبعينات ثمّ في أوائل التسعينات على مستوى **الصناعات المعملية** والمتمثلة في التوجه نحو التصدير إلى دفع قطاعات جديدة على غرار قطاعي النسيج والصناعات الميكانيكية والكهربائية وتدعيم مساهمتها في النمو وفي المجهود التصديري حيث تطورت صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بمعدل 18% سنويًا خلال الفترة 2012-2000 واستأثرت بأكثر من نصف الصادرات تقريبا خاصة فيما يتعلق بأنشطة صناعة مكونات السيارات والطائرات.

وبالتوازي ساهم تطور قطاعات السياحة والتجارة والنقل والاقتصاد الرقمي خلال السنوات الأخيرة في ظهور أنشطة جديدة للخدمات وتعزيز نسبي لاندماج تونس في سلاسل القيمة المضافة وهو ما تجلّى بالخصوص من خلال الارتقاء بحصة الخدمات إلى حدود 60% من الناتج سنة 2015 مقابل 48% سنة 1990.

هيكلّة الناتج المحلي الإجمالي



إلا أنّ هذه الانجازات، على أهميتها، لم تمكّن من الارتقاء بمؤشرات التنمية إلى المستوى المأمول حيث برزت منذ سنة 2000 بوادر هشاشة منوال التنمية الذي أظهر محدوديته وعدم قدرته على مجابهة التحديات الجديدة إذ اعتمد على قطاعات تقليدية ذات إنتاجية منخفضة وقيمة مضافة ضعيفة تقوم أساسا على الكلفة المتدنية لليد العاملة غير المختصة وبالتالي فإن النموّ كان إلى حدّ كبير ناتجا عن تراكم كمّي لعوامل الإنتاج دون تطور ملحوظ في إنتاجية هذه العوامل.

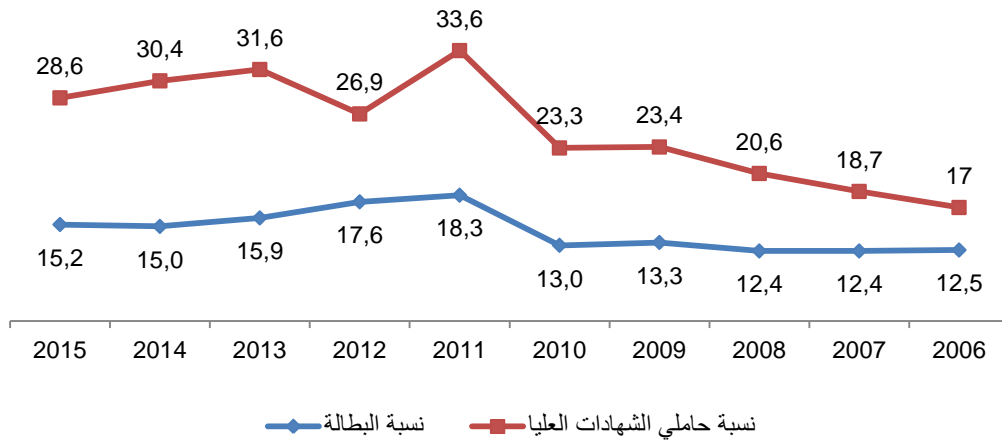
وتتأكد محدودية هذه النتائج كذلك على مستوى التوزيع بين القطاعات الموجهة للسوق الداخلية والقطاعات المصدرة حيث أدت الحماية المكثفة للسوق الداخلية والتي تجلت من خلال إخضاع حوالي 75% من الأنشطة الاقتصادية لرخص أو كراسات شروط، من جهة، وضعف اندماج الصادرات الصناعية، من جهة أخرى، إلى تطور اقتصاد ريعي وما يتضمنه من إخلال لقواعد المنافسة النزيهة والكفاءة الاقتصادية.

ويتبين من خلال هيكلّة منظومة الإنتاج الارتقاع المتواصل لمخزون البطالة باعتبار عدم ملائمة العرض التشغيلي مع هيكلّة واختصاصات طالبي الشغل وخاصة منهم حاملي الشهادات العليا. ويتجلّى ذلك من خلال ارتكاز حوالي 77% من اليد العاملة في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة وخاصة الفلاحة

والنسيج والتجارة والقطاع العمومي والبناء والأشغال العامة والتي تتميز بضعف الأجور. وفي المقابل، فإن مساهمة قطاع الخدمات وخاصة منها الخدمات المالية والنقل والاقتصاد الرقمي التي تتميز بقيمة مضافة عالية وقدرة هامة على إحداث مواطن الشغل مع مستوى تأجير مرتفع قد انحصرت في حدود 7.7% من مجموع اليد العاملة المشتغلة.

وعلى الرغم من الضغوط المسلطة على سوق الشغل من جراء تدفق طالبي الشغل فإن هذه الطاقات الشبابية تمثل فرصا إضافية يجدر توظيفها لخدمة المسار التنموي متى توفرت لها الأرضية الصلبة والإطار الملائم لتنميتها وإذكاء روح المبادرة لديها والتعاطي معها على أساس أنها تشكل جزءا من الحل ولا تعد مشكلا في حد ذاتها بل تساهم إلى حد بعيد في تجسيم الأهداف الوطنية وفي تكريس المقاربة الإنمائية المدمجة والمستدامة.

تطور نسبة البطالة

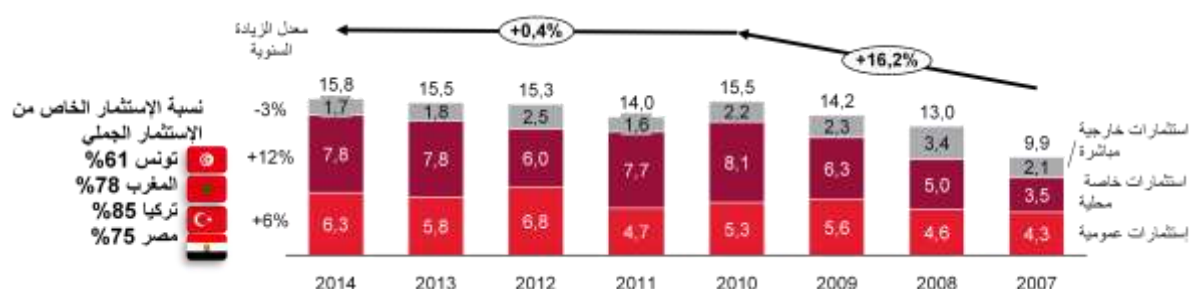


1.2 مساهمة الاستثمار في المجهود التنموي

حظي الاستثمار بعناية موصولة تجلت من خلال تعدد وتنوع السياسات والإجراءات المعتمدة للارتقاء بالمجهود الاستثماري إلى مستويات تسمح ببلوغ الأهداف التنموية.

فعلى مستوى **الاستثمار العمومي**، تميزت السياسات المتبعة بتصويب تدخلات ميزانية الدولة نحو توفير البنية الأساسية التحتية حيث بلغت نسبة الاستثمارات العمومية خلال التسعينات ما يناهز 8% من الناتج المحلي الإجمالي وتراجعت إلى حدود 6% من الناتج خلال فترة ما قبل الثورة. وبالتوازي، ساهمت مختلف الإجراءات والتدابير المعتمدة لاستحثاث المبادرة الخاصة وبعث المشاريع في نمو الاستثمار الخاص الذي ناهزت حصته 61% من إجمالي الاستثمار سنة 2010 إلى جانب التوفيق في تعبئة حجم هام من الاستثمارات الخارجية المباشرة وتوجيهها نحو قطاعات جديدة وواعدة خاصة في مجال مكونات السيارات والطائرات وتكنولوجيات الاتصال مما أدى إلى استقطاب عديد المؤسسات العالمية وانتصابها بالجهات الداخلية.

توزيع الاستثمار



ومن البديهي أنه في نطاق نظام استيرادي تغيب فيه الحوكمة الشفافة، لم يكن الاستثمار الخاص دوما مفتحا للتنافس الطبيعي في السوق واتجه في العديد من المشاريع للعائلات المتقوية من الحكم.

كما يعد ضعف الحوكمة وتفشي الفساد والممارسات المخلة بقواعد المنافسة من أهم المخاطر الهيكلية التي تعيق المبادرة الخاصة وتتسبب في إهدار العديد من الفرص الاستثمارية. ويتجلى ذلك من خلال ضعف الشفافية وقلة التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالاستثمار وتعدد الإجراءات الإدارية فضلا عن تنامي ظاهرة التجارة الموازية التي أدت إلى انعدام التوازن في السوق وعدم تكافؤ الفرص بين مختلف المتدخلين.

وتمثل النقائص المسجلة على مستوى البنية الأساسية وخاصة منها الخدمات اللوجستية عائقا رئيسيا أمام تطور استثمارات القطاع الخاص وهو ما حال دون تسريع نسق بعث المشاريع الجديدة في مختلف الجهات إلى جانب تعدد وتشعب المسائل العقارية.

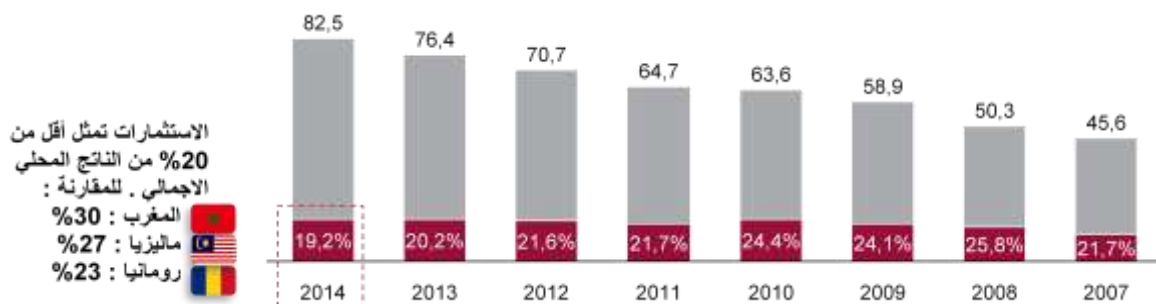
أما على مستوى التمويل، فتتمثل أهم الإشكاليات في صعوبة النفاذ إلى التمويل البنكي ومحدودية مساهمة التمويل المباشر عبر شركات وصناديق الاستثمار ذات رأس مال تنمية في تمويل الاقتصاد وعبر السوق المالية ومحدودية خدمات الضمان والتأمين بالمقارنة مع حاجيات المستثمرين علاوة على عدم ملاءمة النواتج المالية لقطاع التمويل الأصغر مع حاجيات السوق.

ولقد تفاقمت حدة هذه الصعوبات في فترة الانتقال الديمقراطي بسبب انعدام الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية والاجتماعية التي أثرت على استقطاب الاستثمارات الجديدة وأدت إلى تقلص نشاط عدد من المؤسسات.

ونتيجة لذلك تواصل تراجع ترتيب تونس في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي والذي يعنى أساسا بمتابعة الممارسات المعتمدة والإطار القانوني لبعث المشاريع في مجالات الديوانة والجبابة والمنافسة والصفقات العمومية والتراخيص والوضع العقاري والنظام المصرفي والوضع الأمني والمناخ الاجتماعي.

وفي الجملة، فقد أدت هذه العوامل إلى تراجع نسبة الاستثمار من 24.4% من الناتج سنة 2010 إلى 18.5% سنة 2015 وتقلص نسبة الاستثمار الخاص من 15.7% من الناتج سنة 2010 إلى 12% ومن 61% من جملة الاستثمار إلى 50% في موفى سنة 2015 كما تراجعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج من 3.4% إلى 2.9% خلال نفس الفترة وهي نسب تعتبر ضعيفة مقارنة بالدول المنافسة.

تطور أهم مؤشرات الاستثمار



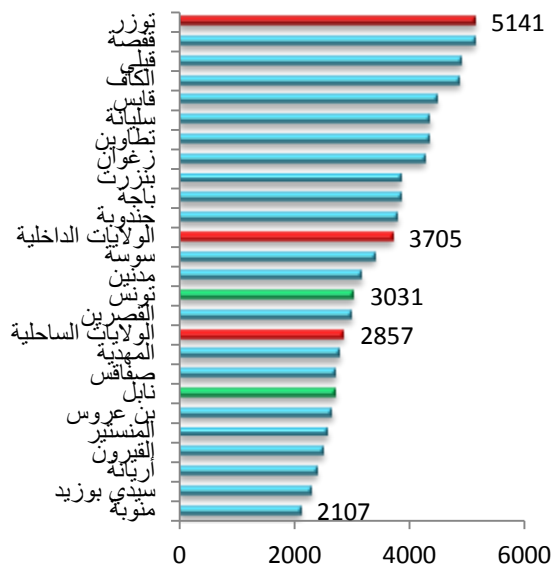
1.3 التنمية الجهوية

لقد ساهمت السياسات التنموية المتبعة خلال العقود الماضية في تفاقم ظاهرة التفاوت التنموي بين الجهات حيث تم اعتماد تمشي مركزي لا يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية ولا يسمح باستغلال وتوظيف الثروات المتوفرة فيها وكذلك دون تشريك فعلي وكافي للمجتمع المدني والقطاع الخاص والهيكل المهنية على المستوى الجهوي والمحلي في بلورة التوجهات والسياسات التنموية.

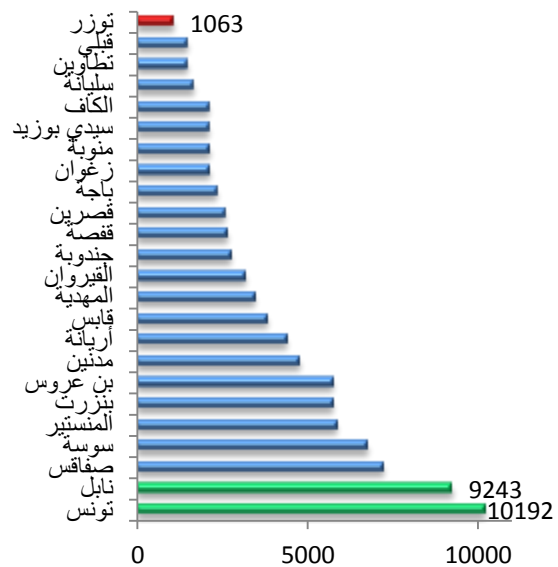
وبالرغم من السياسة المعتمدة إلى موفى التسعينات والمتمثلة خاصة في توفير البنية الأساسية داخل الجهات والتدخلات في الميادين الاجتماعية ذات العلاقة بتحسين ظروف العيش إلا أن الاستثمارات العمومية، على أهميتها، لم تمكن من توفير الأرضية الاقتصادية الملائمة ولم تساهم بصفة ناجعة في فك العزلة عن بعض المناطق وخاصة الريفية منها. كما لم تيسر هذه السياسة ربط مواقع الإنتاج بالمراكز الحضرية للمدن وبالولايات الأخرى، وضلت عديد الجهات الداخلية تفنقر إلى بنية أساسية اقتصادية متطورة خاصة على مستوى النقل بالسكك الحديدية وشبكات الاتصال.

ويقدر ما يسمح به التكامل بين السياسات والاستثمارات العمومية والاستثمار الخاص من خلق للثروات، إذ تعتبر الاستثمارات العمومية المؤثر الأول على محيط الأعمال بجوانبه المؤسسية واللوجستية والبنية التحتية المهيكلة وعوامل جذب وتحفيز للاستثمار الخاص، فان هذا التوازن والتكامل لم يرتقي إلى المستوى المأمول واتسم بالاختلال حيث بلغ معدل الاستثمارات العمومية بالمناطق الداخلية 3705 دينار للفرد الواحد خلال الفترة 1992-2010 مقابل 2857 دينار بالمناطق الساحلية رافقه تفاوت عكسي في الاستثمارات الخاصة التي تبقى دون المطلوب بالمناطق الداخلية كما يتبين ذلك من خلال الرسمين التاليين :

معدل الاستثمار العمومي للفرد الواحد بالدينار (1992-2010)



معدل الاستثمار الخاص للفرد الواحد بالدينار (1992-2010)



كما أن الاستثمارات العمومية لم تمكن من تطوير محيط الأعمال وجعله ملائماً لتحفيز الاستثمار الخاص وإحداث المؤسسات حيث اتسمت الجهات الداخلية بضعف المبادرة الخاصة بسبب لا فقط افتقارها للبنية الأساسية وكذلك لإطار عيش ملائم لجلب المستثمرين، وهو ما جعل نسبة الاستثمار الخاص بهذه الجهات لا ترتقي إلى المعدل الوطني رغم الامتيازات الواردة بمجلة التشجيع على الاستثمارات لفائدة مناطق التنمية الجهوية.

وعلاوة على ذلك، يعتبر مستوى كفاءة اليد العاملة ومدى توفر الخبرات الفنية بالجهات من العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمار بجهة دون غيرها، حيث تشير المعطيات إلى أن مهن المهندسين والأطباء وأطباء الاختصاص وأساتذة التعليم العالي والمحامين والقضاة والمتصرفين والمحاسبين تتمركز أساساً بإقليمي تونس الكبرى والوسط الشرقي المستقطبين لحوالي 81% من المهندسين و57% من أساتذة التعليم العالي و73% من عدد المحامين والقضاة والاقتصاديين والمحاسبين نظراً لعدم توفر إطار العيش الملائم بالجهات الداخلية.

وعلى مستوى تحسين ظروف العيش سجلت المؤشرات الاجتماعية نسبة متفاوتة لم ترتقي إلى المستويات المأمولة التي سجلت ارتفاعاً في نسب الفقر والبطالة. كما أن العديد من هذه المناطق رغم مجهودات الدولة، بقيت تنفقر إلى مقومات العيش الكريم حيث لم تشهد مؤشرات تحسين ظروف العيش (تنوير ريفي، ماء صالح للشرب، مسالك ريفية، ...) تحسناً ملحوظاً. كما أن الانتفاع بالمرافق الجماعية بقي دون المعدل الوطني لاسيما على مستوى التعليم والخدمات الصحية والتجهيزات والمرافق الشبابية والرياضية والثقافية.

ويبرز مؤشر التنمية الجهوية الذي تم اعتماده منذ سنة 2012 أهمية هذه الفوارق بين الولايات الداخلية والساحلية، من ناحية، وبين مختلف المعتمديات داخل نفس الولاية، من ناحية أخرى.

مؤشر التنمية الجهوية

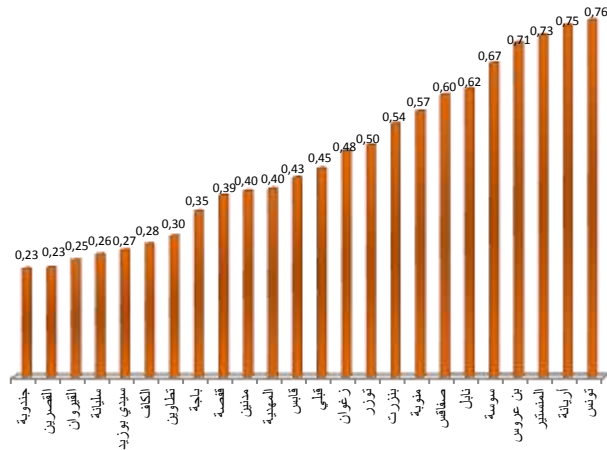
يمثل مؤشر التنمية الجهوية آلية إحصائية لترتيب الولايات والمعتمديات حسب درجة تطور النمو بالاعتماد على أربعة مقاييس وهي:

1. ظروف العيش،
2. مؤشرات اجتماعية وديمغرافية،
3. رأس المال البشري،
4. مؤشرات اقتصادية سوق الشغل.

ويرتكز المؤشر على ثلاث مبادئ أساسية وهي النجاعة الاقتصادية والاجتماعية والعدالة والشفافية في توزيع الثروات ويأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي (الذي يقدر بنسبة بطالة السكان النشطين ونسبة بطالة ذوي المستويات الجامعية ونسبة العائلات التي يتوفر لديها حاسوب ...) والبعد الاقتصادي (الذي تتم مقارنته بالاعتماد على درجة تركيز المؤسسات في مختلف القطاعات كمعطى أول ونسبة استمرار نشاط المؤسسات كمعطى ثان) والبنية الأساسية (التي تقدر بنسبة الربط بقنوات التطهير في الوسط البلدي ونسبة العائلات التي يتوفر لديها الماء الصالح للشرب ومساحة المناطق الصناعية المهيأة لكل ألف ساكن وعدد الأسرة لكل ألف ساكن بالمستشفيات العمومية ...)

خارطة مؤشر التنمية الجهوية

مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2015



1.4 الأداء المؤسسي والحوكمة الرشيدة

شهدت الفترات السابقة تنفيذ بعض الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بتحرير الاقتصاد وتبسيط الإجراءات المتعلقة بممارسة الأعمال وبعث المؤسسات.

إلا أن نسق تطور الاستثمار الخاص كان دون المؤمل مما أثر سلبا على التشغيل. وتعزى هذه الوضعية أساسا إلى تفاقم الإشكاليات على المستوى المؤسسي والتي أدت بالأساس إلى ارتفاع كلفة المعاملات وتقويض مصداقية الإصلاحات الهيكلية وعدم توفر مناخ ملائم للمبادرة والتجديد.

وتجلى ضعف الأداء المؤسسي من خلال غياب مقومات الحوكمة الرشيدة من شفافية ومساءلة وحسن تصرف في الموارد المالية والاعتماد على البعد التشاركي في إدارة الشأن العام وحسن أداء المنظومة القانونية مما تسبب في محدودية نجاعة السياسات الاقتصادية وعدم تفعيل آليات الرقابة والإفلات من المحاسبة وتفشي الفساد في قطاع الأعمال وبعض الأوساط الإدارية وتنامي دور الجهات المتنفذة عائليا وحزبيا في إضعاف الدولة والاقتصاد.

كما تسبب ضعف الأداء المؤسسي في استفحال ظاهرة التجارة الموازية التي ازدادت حدتها بعد الثورة بسبب الانفلات الأمني وغياب الرقابة مما أثر سلبا على موارد الدولة وعلى احترام قواعد المنافسة النزيهة وتنافسية المؤسسات الاقتصادية المهيكلة ومثل عائقا يحول دون تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد وإحداث مواطن الشغل باعتباره يقتصر على توفير مواطن شغل هشة تتطلب مهارات محدودة. ويعود تطور التجارة الموازية إلى وجود فوارق هامة في مستويات الدعم والجباية مقارنة مع دولتي الجوار خاصة فيما يتعلق بالرسوم والأداءات والمراقبة الفنية عند التوريد. ولئن تشير بعض الدراسات إلى ضعف حصة التجارة الموازية من الحجم الجملي للتجارة التونسية إلا أنها تمثل أكثر من نصف التجارة البيئية الرسمية مع دولتي الجوار. كما أبرزت هذه الدراسات أن المحروقات المتأتية من التهريب عبر الحدود البرية تمثل قرابة 20% من الاستهلاك الوطني.

1.5 السياسات الاجتماعية

إن المتأمل في الوضع الاجتماعي الذي آلت إليه البلاد في الفترة الأخيرة يتجلى له بوضوح محدودية منوال التنمية المعتمد في تحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعية إذ أنه على العكس من ذلك أدى إلى تدهور المستوى المعيشي لجلّ الفئات واتساع رقعة الفقر والخصاصة وتعميق الفوارق بين الجهات وذلك على الرغم من تخصيص ما بين 16 و20% من الناتج المحلي الإجمالي للمصاريف والتحويلات ذات الطابع الاجتماعي.

وتجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى أن قطاع الضمان الاجتماعي أصبح يحتل مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية في تونس كرافد أساسي لتكريس قيم التضامن بين مختلف شرائح المجتمع وأجياله. كما يساهم بصفة مباشرة في تحسين ظروف عيش الأسر والأفراد وبالتالي في المحافظة على الاستقرار والسلم الاجتماعي.

وتتمثل أهم المكاسب التي تم تحقيقها في هذا القطاع في شمولية التغطية الاجتماعية حيث بلغت نسبة التغطية الفعلية حوالي 83% من السكان المشتغلين سنة 2013 مقابل 72% سنة 2007.

وعلى الرغم من ذلك فإن السياسات العامة في مجال النهوض الاجتماعي والتنمية البشرية كانت تشكو من إخلالات في أنظمة إعادة توزيع الدخل وصعوبات في ملائمة الموارد البشرية لمتطلبات التنمية وتراجع في مستوى الخدمات الصحية والتربوية.

وتتجلى هذه الإشكاليات الاجتماعية خاصة من خلال الضغوطات المسلطة على التوازنات العامة وعلى ميزانية الدولة المنجزة عن نفقات الدعم والتحويلات الاجتماعية التي تعاني من نقائص في توجيهها لمستحقيها من الفئات الاجتماعية محدودة الدخل وكذلك عن الوضعية المالية لصناديق الضمان الاجتماعي.

وفي مجال تنمية الموارد البشرية أصبحت المنظومة التربوية والتعليمية تستدعي مراجعة شاملة لما شهدته من تراجع في الأداء والمردودية وضعف في البرامج والتكوين ونظام التقييم بالإضافة إلى ضعف الإنتاج في مجال البحث العلمي والتفاعل المحدود بين مراكز التكوين والمؤسسات الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى تراجع ترتيب تونس حسب البرنامج العالمي لمتابعة مكتسبات التلاميذ بسبب تراجع جودة التعليم واكتساب المعارف لدى التلاميذ.

وبالتوازي، يعاني **المجال الثقافي** من سياسة ثقافية تفتقر لرؤية واضحة ولبنية تحتية تنهض بالثقافة حتى تشارك في التربية والتكوين وتكون محركا للتنمية. ويتجلى ذلك خاصة من خلال ضعف تغطية البلاد بدور الثقافة والمسارح وقاعات السينما وفضاءات العرض والمتاحف.

وفيما يتعلق **بالقطاع الصحي** تتمثل إشكالياته بالخصوص في تراجع مستوى الخدمات ونقص التجهيزات وعدم توفر الاختصاصات في عديد المناطق من البلاد وتفاقم ظاهرة الأمراض المزمنة التي أفرزتها التحولات الديمغرافية و"الإبدميولوجية" ونتيجة للتغيرات في أنماط العيش وذلك بالإضافة إلى ارتفاع المصاريف الصحية.

1.6 التوازنات المالية

لقد كان التحكم في التوازنات المالية الكبرى من أبرز ما ميز النتائج الاقتصادية خلال الفترات السابقة والتي ساهمت بقسط وافر في تحسين تصنيف تونس من قبل الهيآت العالمية إلى موفى سنة 2010 حيث استقر كل من العجز الجاري في حدود 2.7% من الناتج وكذلك الشأن بالنسبة لعجز ميزانية الدولة وإن ساهم الحجم المتواضع لنفقات التنمية بقسط وافر في ذلك. ولم يتجاوز ارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك معدل 3.3% خلال العشرية 2000-2010.

وتجدر الإشارة، من ناحية أخرى أن تونس برهنت على قدرة هامة على الإيفاء بتعهداتها الدولية وعدم اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية رغم تواتر الأزمات الاقتصادية والمالية الإقليمية والعالمية ورغم صعوبة ودقة الفترة الانتقالية. وقد ساهم ذلك بقسط وافر في تدعيم مصداقيتها لدى الأوساط العالمية والتي تجلت من خلال الدعم المالي غير المسبوق الذي حظيت به خلال هذه الفترة. وقد كانت تونس أول بلد إفريقي وعربي يتمكن من النفاذ إلى السوق المالية العالمية سنة 1994 بعد أن تم إدراجها ضمن تصنيف وكالات التقييم العالمية خلال نفس السنة وقد بلغ إجمالي القروض التي تمت تعبئتها من الأسواق المالية الأوروبية والأمريكية واليابانية حوالي 12.5 مليار دينار منذ تلك السنة.

إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي سادت خلال السنوات القليلة المنقضية ساهمت في تسجيل اخلالات هامة على مستوى التوازنات برزت من خلال التوسع غير المسبوق للميزان التجاري جراء ارتفاع الواردات بنسق أرفع من نسق تطور الصادرات وتواصل تدهور الميزان الطاقى. ولئن يفسر هذا الوضع أساسا بالاضطرابات الاجتماعية التي طالت بعض المؤسسات المصدرة وبانخفاض صادرات قطاعات هامة كالفسفاط والصناعات الكيماوية والعائدات السياحية نتيجة قلّة الاستقرار والتداعيات الهامة لأحداث باردو وسوسة فهو يعود أيضا إلى تقادم الاخلالات الهيكلية وضعف تنوع وجهات التسويق.

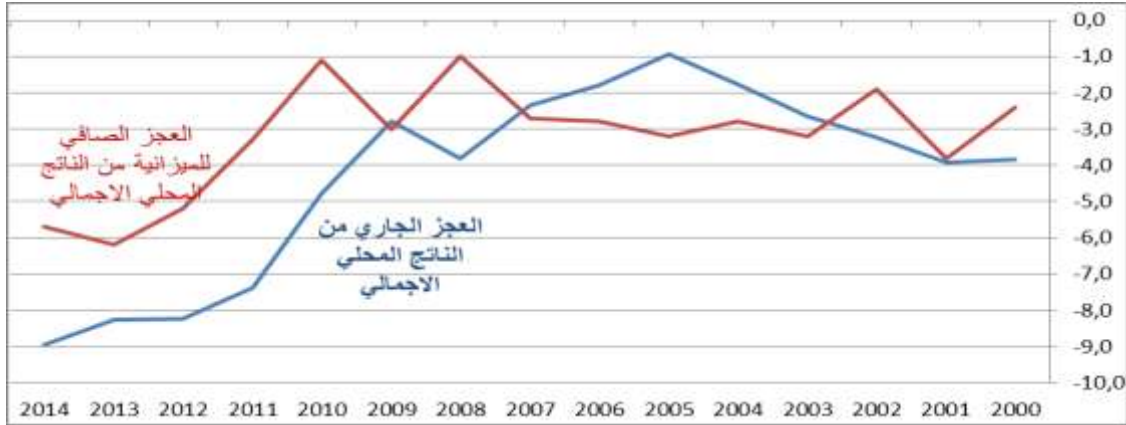
وفي مجال المالية العمومية، اتسمت السنوات الأربع الماضية باختلال التوازن بين الموارد الذاتية لميزانية الدولة ونفقاتها حيث تراجعت نسبة تغطية النفقات بالموارد الذاتية إلى حدود 75% سنة 2014 مقابل معدل 80% تم تسجيله خلال فترة ما قبل الثورة.

ويعزى هذا الاختلال أساسا إلى الأثر المزدوج للزيادة القياسية في نفقات الدعم وفي كتلة الأجور. فعلى مستوى نفقات الدعم، فقد تضاعفت هذه الأخيرة أكثر من مرة لتبلغ نسبتها 5% من الناتج سنة 2014 مقابل 2.4% سنة 2010 نتيجة الارتفاع الملحوظ لدعم المحروقات الذي يستأثر بحوالي 56% من نفقات الدعم. أما بالنسبة لكتلة الأجور فقد تطور حجمها بأكثر من 55% خلال الفترة 2010-2014 نتيجة

الانتدابات الهامة في الوظيفة العمومية والترفيغ في المنح الخصوصية لبعض الأسلاك (الأمن الداخلي والجيش والتربية والتعليم والصحة).

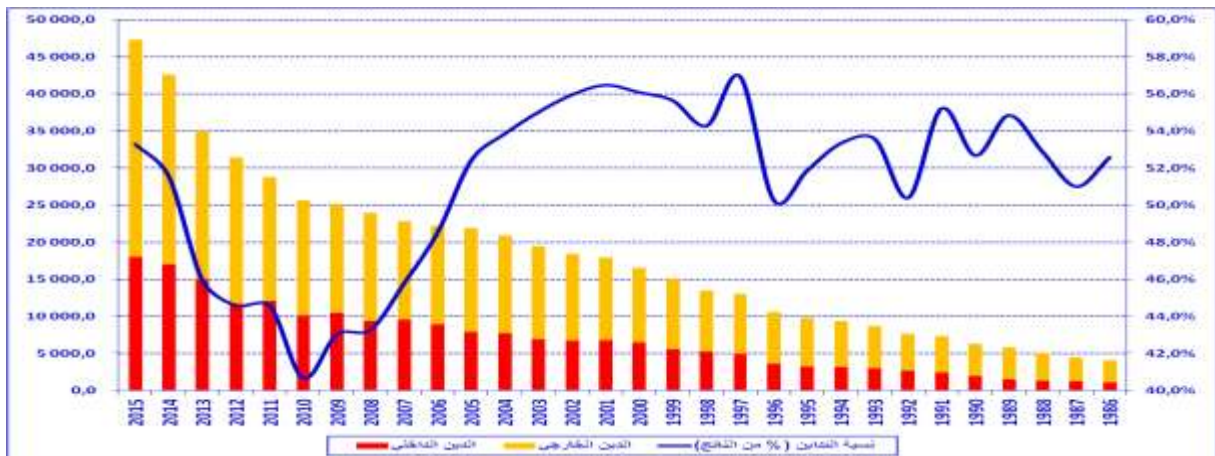
وتبعاً لذلك بلغ عجز ميزانية الدولة مستويات قياسية فاقت 6.5% من الناتج سنة 2013 وارتفعت نسبة التداين العمومي لتتجاوز 50% من الناتج خلال نفس السنة.

تطور العجز الجاري وعجز ميزانية الدولة



وكان لهذا الوضع الاستثنائي وخاصة تفاقم العجزين المذكورين وتدهور مؤشرات المديونية الأثر المباشر على تراجع الترقيم السيادي المسند لتونس من طرف الوكالات العالمية المختصة مما أدى إلى احتداد شروط النفاذ إلى السوق المالية العالمية وارتفاع نسب فائدة القروض الممنوحة لتونس.

تطور مؤشرات المديونية الخارجية



كما عرفت السنوات الأربعة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك فاق التقديرات وتجاوز عتبة الـ 6% مما أثر مباشرة على القدرة الشرائية للأجراء حيث تباطأ معدل تحسين القدرة الشرائية ليبلغ 1,7% سنوياً خلال الفترة 2011-2014 مقابل 2% سنوياً خلال الفترة 1990-2010.

ويعزى ارتفاع التضخم أساساً إلى اضطراب مسالك التوزيع وتفاقم ظاهرتي التهريب والتجارة الموازية إلى جانب ندرة العرض خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية الحساسة. ولئن تعددت وتنوعت الإجراءات التي تم اتخاذها للتحكم في تطور الأسعار خاصة على مستوى تكثيف الرقابة الاقتصادية وتعديل السوق إلا أن مفعولها ظل محدوداً بالنظر إلى تعقد أسباب هذا الارتفاع وخاصة انخفاض سعر صرف الدينار إزاء الأورو والدولار الأمريكي بما يساهم في الزيادة الهامة في أسعار مدخلات الإنتاج.

التوازنات المالية

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009-2000	(%)
8.5	8.9	8.3	8.2	7.4	4.8	2.7	العجز الجاري من الناتج
4.8	4.8	6.8	5.5	3.3	1.0	2.7	عجز الميزانية
5.4	5.5	6.1	5.4	3.7	4.5	3.3	تطور مؤشر الأسعار
1.950	1.700	1.625	1.562	1.408			سعر صرف الدولار (د ت)
2.200	2.253	2.160	2.008	1.958			سعر صرف الأورو (د ت)

1.7 الموارد الطبيعية وحماية البيئة

كان للخيارات الاقتصادية المعتمدة بتونس خلال العشريتين الماضية أثرها السلبي على المحيط وعلى الموارد الطبيعية حيث بلغت **كلفة التدهور البيئي قرابة 2.7%¹** من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك بالأساس إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك المتبعة المستهلكة للطاقة وللماء وإلى التوسع العمراني المفرط والعشوائي حيث تم استهلاك 3000 هكتار من الأراضي سنة 2013 مقابل 300 هكتار في الستينات وبلغ عدد الأحياء الشعبية والعشوائية التي تستوجب التهذيب 1400 حيا خلال نفس السنة إلى جانب عدم التحكم في المدخرات العقارية مما أدى إلى تعطل عدة مشاريع عمومية فضلا عن غياب تهيئة ترابية تضمن توزيعا عادلا للسكان وللأنشطة الاقتصادية والتجهيزات العمومية المهيكلة وتراعي التوازنات البيئية.

كما عرفت الموارد الطبيعية خلال الفترة الأخيرة ضغوطات كبرى أصبحت تهدد ديمومتها رافقها انتشار الفضلات بأنواعها وإتلاف جزء هام من الغطاء الغابي وتدهور نوعية التربة جراء الانجراف والتصحر واستنزاف المائدة المائية التي فاقت نسبة استغلالها 140% في بعض المناطق. ففي هذا المجال بالذات تصنف تونس من أكثر البلدان فقرا في الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط حيث تقدر كميات المياه المتاحة للفرد الواحد بـ 470 متر مكعب في السنة مقابل 1000 متر مكعب كحد أدنى على المستوى العالمي وسيتفاقم هذا العجز خلال السنوات القادمة باعتبار التطور السكاني ومحدودية الموارد المائية علاوة على تدني نوعية المياه باعتبار أن 52% من الموارد المتاحة تتجاوز نسبة ملوحتها 1.5 غ في اللتر مما جعل تونس من بين البلدان الأكثر عرضة لآثار السلبية للتغيرات المناخية.

أما على مستوى الطاقة فقد تطور عجز الميزان الطاقوي بنسق حثيث بلغ 3.7 مليون طن مكافئ نפט سنة 2014 بسبب تراجع الإنتاج وتطور الحاجيات من الطاقة إضافة إلى ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية في الفترة ما بين 2011 و2014 وارتفاع سعر صرف الدينار إزاء الدولار مما أدى إلى تفاقم حجم الدعم الطاقوي ليناهاز 3780 م د خلال سنة 2014 وإن سجل هذا العجز تراجعا نسبيا سنة 2015 خاصة بفضل تراجع سعر النفط.

وتتأكد أهمية المحافظة على البيئة باعتبار أن عديد المؤسسات الدولية أصبحت تعتمد على جملة من المؤشرات متعددة الأبعاد في تقييمها للوضع العام مع التركيز على الجوانب الاجتماعية والبيئية وعلى مدى احترام حقوق الإنسان.

¹ تكاليف الإضرار بالبيئة: تحتوي على كلفة الأضرار بالموارد المائية 0.61% وكلفة تلوث الهواء 0.58% وكلفة الإضرار بالتربة والغابات 0.52% وكلفة الإضرار بالشريط الساحلي 0.26% وكلفة معالجة الفضلات 0.13% وكلفة الإضرار بالبيئة العامة (أمراض) 0.6%.

1.8 تونس في محيطها الخارجي

شهد الاقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة بروز أنماط جديدة من الضغوط وأشكال متجددة من الأزمات سواء منها الاقتصادية أو المالية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الأمنية اتسمت بتوسع رقعتها، وصعوبة مواكبة نسقها ومدى تطورها إضافة إلى تنامي الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وما صاحبها من توسع لبؤر التوتر والانتفاضات الشعبية وذلك إلى جانب استفحال ظاهرة التلوث وتفاقم الضغوط على المحيط.

ولقد أدى هذا الوضع إلى مراجعة جذرية لدور ومسؤولية المنظمات الدولية في استقراء الوضع وفي التنبه لمثل هذه الأزمات خاصة في مجال إدارتها وتطويق تداعياتها السلبية.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد أدت هذه التحولات إلى تكريس التوجه نحو أقطاب اقتصادية جديدة وفاعلة ساهمت في تغيير جذري للخارطة الاقتصادية العالمية وفي إعادة توزيع موازين القوى وتوجيه الاستثمارات الخارجية المباشرة.

كما أن تواصل الاضطرابات والتقلبات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وفي إفريقيا من شأنه أن يطبع الأداء الاقتصادي في المنطقة ككل خاصة بعنوان استقطاب الاستثمارات الخارجية وتطور النشاط السياحي الذي يُعتَبَرُ من أهم القطاعات المحركة للنشاط الاقتصادي في المنطقة. كما كان لتأزم الأوضاع الأمنية في ليبيا تداعيات متفاوتة على استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية في تونس.

وعلى المستوى الأمني، فإن خطر التهديدات الإرهابية ما زال متواصلا، كما أن المحيط الجيوسياسي للبلاد من شأنه أن يعكس سلبا على تحقيق الاستقرار الأمني في تونس وعلى استرجاع الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين.

وبالتوازي، شهدت المبادلات التجارية تغيرات جوهرية تعزى أساسا إلى التأثيرات الايجابية للثورة الرقمية والتقدم التكنولوجي خاصة على مستوى تطوير آليات التواصل والتخفيض في كلفة النقل، إضافة إلى التحرير المتنامي للمبادلات والتحويلات العميقة في أنماط الإنتاج. كما أفرزت الهيكلية الجديدة لسلاسل القيم الدولية فرصا إضافية للتبادل والمعاملات التجارية وأصبح التطور الاقتصادي مرتبطا بالانفتاح والاندماج الاقتصادي من جهة، والتموقع في مستويات متقدمة ضمن حلقات سلاسل القيمة الجديدة من جهة أخرى.

وتتميز علاقات تونس الاقتصادية بمحيطها الخارجي بضعف تنوع الأسواق الخارجية حيث تستأثر المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي بأكثر من 80% من مجموع المبادلات الخارجية لتونس التي

ارتكزت بالأساس على أربعة أسواق وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا. ولئن استند الإنتاج الصناعي في هذه الاقتصاديات إلى سلاسل القيمة التي تبدأ من التصميم والمواد الخام إلى الإنتاج والتسويق للمستهلك إلا أن الصناعة الوطنية لم تتمكن من التمتع بالصفة الكافية ضمن الحلقات ذات القيمة المضافة العالية والإنتاجية المرتفعة في هذه السلاسل مما أدى إلى عدم تطور أنشطة واختصاصات مدمجة بشكل فعال حيث أن تخصص القطاعات المصدرة لم يبني على قدرة تنافسية عالية وإنما اقتصر قطاع التصدير على المناولة لقطاعات صناعية أوروبية بالأساس.



الباب الثاني: المشروع المجتمعي ومنوال التنمية البديل



إن الواقع التنموي لتونس، ولئن أفرز عديد الإشكاليات، فإنه برهن كذلك على توفر فرص حقيقية هامة ينبغي استغلالها بالشكل الأمثل وتوظيف الطاقات التي تزخر بها تونس في مختلف الميادين والمجالات الحيوية وهو ما سيتسنى إدراكه على أكمل وجه إذا ما توفقت المجموعة الوطنية في تأطير هذه الإمكانيات ضمن رؤية استراتيجية واضحة المعالم ذات أبعاد وتوجهات متلائمة ومتناغمة وذات أهداف محددة و دقيقة.

ولقد أفرز المنعرج التاريخي الحاسم الذي مرت به تونس بفضل الثورة جملة من الاستحقاقات والتطلعات المشروعة التي أملتتها وضعيات متراكمة وإشكاليات معقدة ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وهي اعتبارات ترسخ الإرادة الشعبية الجامحة والإصرار على القطع مع النمط المجتمعي السائد آنذاك وما آل إليه من استفحال للاستبداد والفساد والتوق بالتالي إلى إرساء مشروع حضاري يستند بالأساس إلى منظومة قيم جديدة في مختلف تجلياتها وأبعادها وإلى ترسيخ مقومات الحكم الرشيد فكريا وممارسة وتحقيق الازدهار الاقتصادي وإحلال العدالة الاجتماعية في سائر مكوناتها ومضامينها.

2.1 مشروع مجتمعي يتطور

إن تحديد الخيارات الكبرى لمستقبل تونس وتجسيمها يبقى إلى مدى بعيد رهين تثبيت دعائم الديمقراطية وما تعنيه من ترسيخ لمقومات الحكم الرشيد في مختلف أبعاده وتكريس دولة القانون والمؤسسات وتفعيل الإسهام التشاركي في الشأن العام بالإضافة إلى إرساء مقومات الحوار الاجتماعي الفاعل والبناء في معالجة القضايا الوطنية الكبرى وكذلك ترسيخ الحوكمة المحلية كشرط أساسي لتأصيل المواطنة الفاعلة.

2.1.1 قيم دافعة للنماء

لقد أصبح من البديهي التسليم بضرورة إحداث تغيير عميق في الوعي الفردي والجماعي بتطوير المشروع المجتمعي حتى يرتقي إلى الانتظارات والتطلعات الوطنية وترسخ فيه الهوية بخصوصياتها وفي أبهى معانيها الثقافية والدينية والتاريخية ومرجعياتها الأخلاقية قدر التشبث بقيم حقوق الإنسان الكونية السامية والتفتح على الحضارات ومواكبة المسار الحداثي والمستجدات العصرية والتطورات العلمية والتكنولوجية.

وإن تثبيت أركان هذا المشروع الحضاري والمتأصل في ذات الوقت والرغبة في الانصهار في مجتمع المعرفة يقوم في جوهره على البناء المؤسساتي الوطني والثقة في المستقبل وإعلاء قيم العمل وإذكاء روح المبادرة والاجتهاد والخلق والإبداع والامتنياز لا سيما لدى الشباب الذي يمثل صمام الأمان والعنصر المحدد والفاعل الرئيسي في نحت معالم المشروع المجتمعي لتونس المستقبل.

ولهذه الغاية، فإن كافة القوى الحية ومختلف مكونات المجتمع المدني مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تكثيف جهودها وتظافرها من أجل تغليب المصلحة العليا للبلاد وتنمية روح المسؤولية لديها والدفع في اتجاه إعادة الاعتبار لقيم التضامن والتآزر الحقيقيين بين مختلف الفئات والجهات والأجيال وللمعاني السامية للعدل والعطاء والتضحية والتي تعدّ كلها عناصر أساسية وعوامل رئيسية لإرساء مقاربة تنموية تشاركية ومندمجة.

وتستند هذه المقاربة إلى تجذير الحوار من أجل ترسيخ القيم الدينية الحضارية المبنية على التسامح والاعتدال ونبذ مختلف أشكال التطرف والعنف انطلاقاً من المرجعيات والتعاليم الإسلامية السمحة وثناء الفكر الإسلامي قصد مزيد الإحاطة بالشباب والناشئة لحمايتهم من خطر الاستقطاب والتطرف والإرهاب وخلق أجيال متأصلة في كيانها ومتفتحة على العلوم والمعارف والتكنولوجيات الحديثة ترنو إلى المشاركة في بناء نمط مجتمعي عصري وتستلهم من عمق رصيدها الحضاري.

ولمّا كان الاعتدال والتسامح ونبذ كل أشكال العنف والمغالاة والتطرف من السمات الأساسية للمجتمع التونسي وجب تثبيت هذه الميزات مفهوماً وممارسةً وتجذير هذه القيم لدى الناشئة عبر تكثيف الإحاطة بالعائلة، كخلفية محورية للتنشئة السليمة التي تتبلور داخلها مقومات الشخصية الذاتية للفرد وتعزيز الأواصر والروابط لا فقط داخل الأسرة وبين أفرادها بل وكذلك في علاقاتها وتفاعلاتها الإيجابية مع محيطها الخارجي.

ولأنّ المشروع المجتمعي لتونس الجديدة لا يكتمل بناؤه بدون المساهمة الفاعلة للمرأة، سينتثف السعي، لا فقط قصد حماية حقوقها المكتسبة بل وكذلك من أجل دعمها وتطويرها وذلك بالنظر إلى تعدّد وتنوّع وظائفها كمنتجة ومسؤولة ومربية ومستهلكة ومواطنة وهو ما يتطلب، بالتالي، تعزيز قدراتها وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

كما يعد التركيز على الطفولة من مقومات المشروع المجتمعي لتونس الجديدة وذلك ضمن رؤية إستراتيجية تولي الأهمية اللازمة للإحاطة الشاملة بالأجيال القادمة عبر تربية الناشئة على أسس علمية وبيداغوجية تمكنها من تطوير ملكاتها وتدريبها على المشاركة الفاعلة وفقاً لمبادئ حقوق الطفل. وفي هذا الإطار سنتجه العناية إلى تعزيز مكانة الطفولة بوضع سياسة مندمجة لحمايتها من جميع الاعتداءات والتهديدات ووقايتها من السلوك المحفوفة بالمخاطر ورعايتها وتربيتها وفق تنشئة متوازنة.

2.1.2 حوكمة شاملة وفعالية

يستند ترسيخ الحكم الرشيد فكريا وممارسة إلى نشر ثقافة سياسية واعية وبناءة في ظل تطور التعددية السياسية والفكرية وذلك لضمان استقرار النظام السياسي ودعم الديمقراطية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم بهدف تحمل كل الأطراف مسؤوليتها كاملة.

ويبتذل في هذا السياق دور المشاركة الجماعية كشرط مسبق للتنمية وكأداة تمكن الأفراد والمؤسسات من الاستخدام الأمثل لطاقتها وقدراتها على صياغة القرارات وتنفيذها وتقييمها وتضمن انخراط الجميع في مسار صنع القرار ديمقراطيا من خلال المؤسسات الدستورية القائمة. ولا تتبلور المشاركة إلا بوجود مجتمع مدني قوي ومهيكل و بانتخابات دورية وشفافة وديمقراطية فعلية وتشريعات ملائمة ضمن إطار مرن ومسؤول ينظم العلاقة بين مختلف الأطراف والحساسيات ويخدم المصلحة الوطنية.

ويعتبر الارتقاء بمبادئ الشفافية والمساءلة عنصرا جوهريا في مسار بناء الحكم الرشيد باعتباره قوة مؤثرة في محاربة الفساد وأداة لبناء الثقة بين المواطن والإدارة. وتكمن هنا أهمية استقلال السلطة القضائية كقاعدة أساسية لتكريس سيادة القانون. كما يتضمن مفهوم الشفافية السهر على إرساء رقابة حكومية مستقلة ومسؤولة وتعزيز عمل أجهزة الرقابة والإفصاح عن نتائج عملياتها واستنتاجاتها بالإضافة إلى تمكين العموم من النفاذ للمعلومات باعتباره حقا مشروعاً. إلا أن ذلك لا يتسنى إلا بتوفير إطار مؤسسي للعمل الإحصائي ذو جودة عالية والتوجه نحو مزيد الانفتاح وتعصير أدوات الاتصال.

كما تعد فاعلية وكفاءة الإدارة في معالجة قضايا التنمية واستجابتها إلى مشاغل المجتمع من التحديات الكبرى التي يتعين رفعها في المستقبل.

2.1.3 ترسيخ مقومات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

لقد مثلت حقوق الإنسان في أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتوق للديمقراطية والقطع مع الحكم الفردي أبرز التطلعات التي عبر عنها الشعب التونسي خلال الثورة والتي جاءت فاتحة لمسار إصلاحي شامل هدفه ترسيخ أركان الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان.

ولئن كانت ركائز الديمقراطية وحقوق الإنسان محسومة بنص الدستور إلا أن الضمانات الرقابية والحمائية المستقلة والقوانين النافذة تبقى القاعدة الأساسية لترسيخ الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان وهو ما يقتضي تجسيد الضمانات التي جاء بها الدستور على أرض الواقع من خلال تركيز الهيئات الدستورية

الدائمة والمضي قدما في ملاءمة التشريعات المعمول بها مع المبادئ والأحكام التي جاء بها الدستور ومع المعايير الدولية.

ولأن الكرامة تمثل جوهر استحقاقات الفرد والمركز الذي تلتقي عنده بقية الحقوق، سيتواصل العمل من أجل **حفظ كرامة الفرد** بما يعنيه ذلك من صون وإعمال لحقوق الإنسان في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية مع العمل على تدعيم مضلّة حماية هذه الحقوق والتوقي من الممارسات المخلة بكرامة الإنسان لا سيما من خلال تفعيل دور الهيئة المعنية بمراقبة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإرساء هيئة الوقاية من التعذيب.

واعتبارا إلى أن الحرية تشكل ركيزة من ركائز ديمومة المسار الديمقراطي، يصبح السهر على **صيانة الحريات الفردية والعامّة وحمايتها** وتأمينها ضدّ التراجع والإنتكاس من أولويات الفترة القادمة وواجبا تتقاسمه السلطات العمومية والمؤسسات الدستورية والإعلامية والجمعيات والمجتمع المدني.

ولكونه شرطا لا يستقيم بدون البناء الديمقراطي وأحد عوامل الإستقرار الأساسية، يشكل **بسط الأمن** إحدى الإستحقاقات الأكيدة والملحة للمرحلة القادمة بما يقتضيه ذلك من تعزيز للإجراءات والتدابير الخاصة بحفظ الأمن ومحاربة الجريمة المنظمة ودعم قدرات الساهرين عليه وما يتطلبه من قوانين وقائية وراعية للجريمة الإرهابية وحامية للقوات المسلحة.

ولما كان الإعلام والنفاذ إلى المعلومة والخبر عنصرا لا محيد عنه في البناء الديمقراطي، وبالنظر إلى أنّ الإعلام يشكل حلقة هامة في السهر على حماية الحقوق والحريات وإحدى الآليات الضرورية لتغذية الوعي وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، بات من الضروري السهر خلال المرحلة القادمة على استكمال إرساء دعائم هذا القطاع من خلال إستيفاء عملية تركيز الهيئة القارة للإعلام السمعي البصري ووضع إطار تنظيمي للصحافة الإلكترونية وإطار قانوني خاص بتمويل الإعلام وتنمية قدرات الإعلام العمومي.

ولأنّ الحوار والتشاور بين الأطراف الوطنية يمثل قاعدة لممارسة الديمقراطية، يتأكد العمل خلال المرحلة القادمة على تدعيم هذا التوجه بتوسيع مجالات التشاور والحوار ومشاركة الأحزاب السياسية والمنظمات ومكونات المجتمع المدني باعتبارها طرفا فاعلا في تناول القضايا الوطنية وبلورة الحلول الملائمة للإشكاليات المطروحة.

ومهما تعددت الجهود المتصلة بحقوق الإنسان يبقى الإلتزام بحقوق شهداء وجرحي الثورة التونسية وشهداء المؤسسات الأمنية والعسكرية دينا محمولا على كاهل المجموعة الوطنية يستدعي الإيفاء به تعهد عائلات الشهداء بالدعم وبالعناية والإحاطة والتكريم ومتابعة أوضاع جرحى الثورة ومعالجتها على أفضل وجه.

2.2 منوال تنمية بديل

لقد أصبح من المؤكد اليوم التسليم بأن المنوال التنموي الذي ساد طيلة أكثر من عقدين من الزمن أفرز عديد النقائص وأثبت محدوديته في القدرة على الرفع من الطاقة الإنتاجية الكامنة والتقليص من البطالة وتحقيق التوازن بين الجهات وضمان توزيع عادل للثروة، لذلك وجب التأسيس لمقاربة جديدة تجمع بين النجاعة والعدالة والاستدامة وتضمن تحقيق أعلى مستويات النمو الإدماجي والمستدام وتفتح آفاقا أرحب للتشغيل خاصة لفائدة أصحاب الشهادات العليا وتمكن من تحقيق الرفاه الاجتماعي المنشود وترتقي في الآن ذاته بتونس إلى مصاف الدول الصاعدة.

2.2.1 نجاعة اقتصادية قوامها التجديد والشراكة

تهدف المقاربة الجديدة للتنمية في بعدها الاقتصادي إلى إحداث تغيير في هيكل الاقتصاد بما يمكن من الارتقاء في سلسلة القيمة العالمية من خلال التوجه نحو دعم القطاعات المجددة وذات القيمة المضافة العالية والمحتوى المعرفي والتكنولوجي المرتفع وجعل التجديد والابتكار المعيار الأساسي لمنظومة الإنتاج. كما تستند هذه المقاربة إلى خلق مناخ محفز للاستثمار وتوفير البيئة التنظيمية والتشريعية السليمة لتكريس التكامل بين القطاعين العمومي والخاص ومع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني علاوة على الرفع من الإنتاجية الجمالية كعنصر أساسي لتحسين تنافسية الاقتصاد في الداخل والخارج.

ويستوجب هذا التوجه الجديد إدخال إصلاحات عميقة تمكن من تدعيم قدرات المؤسسات والهيكل الوطنية وتوفير الموارد البشرية الكفأة وتطوير وتجديد الاستراتيجيات القطاعية.

وتكمن الغاية القصوى لهذا التوجه في تحقيق قوة ومناعة اقتصادية ذاتية مع التوظيف الأنجع والأمثل للموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة وتعزيز قدرة البلاد على تطوير السوق الداخلية والانصهار أكثر في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة. وعلى هذا الأساس تعد مواصلة السير على درب الانفتاح خيارا استراتيجيا لتونس من شأنه أن يسهم في دعم تنافسية الاقتصاد وتعزيز قدرته على التموّج في الأسواق العالمية والداخلية على حدّ السواء.

وتعد هذه الخيارات من الأسس التي سيبنى عليها المنوال الجديد للتنمية في تونس بهدف تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة، شاملة لكل القطاعات، دامجة لكل الشرائح المجتمعية وموفرة لفرص واسعة ومتساوية للنفوذ إلى الأسواق والموارد وخاصة المالية منها.

2.2.2 الإدماج أساس العدالة الاجتماعية

يقتضي التوفيق بين النجاح الاقتصادي والإنصاف والعدالة الاجتماعية التوجه الفعلي نحو وضع آليات مستحدثة للتقليص من الفوارق بين مختلف الأفراد والفئات والجهات وتحقيق الرفاه. وفي هذا الإطار تنتزل ضرورة التوجه نحو توزيع أكثر جدوى للدخل وتصويب التدخلات للفئات المستهدفة دون سواها والارتقاء بجودة الخدمات المسداة وإيلاء الرعاية القصوى للفئات الهشة والمعدومة.

وفي هذا السياق، تمثل الإستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية الإطار الجديد لدفع المسار التنموي بالجهات وإضفاء أكثر عدالة وشمولا وتضامنا بـتثمين فعال للثروات المتاحة وإدماج الجهات فيما بينها وداخل الجهة الواحدة لتقليص التفاوت وتحقيق التكامل وفك العزلة عن المناطق الأقل نمواً وتقريب الخدمات من المستفيدين من خلال توفير البنية الأساسية وتحسين التجهيزات الجماعية خاصة في مجالات الصحة والتربية والتعليم والخدمات الإدارية وضمان جودة الحياة.

وفي هذا الإطار بالذات، تنتزل الرعاية القصوى التي يتعين إيلاؤها للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل والفئات الهشة لإستهناض طاقاتها وصون كرامتها وتحسين ظروف عيشها مع إعطاء الأولوية في ذلك إلى المعالجة الاقتصادية لوضعياتها لاسيما بإحداث مواطن الشغل وموارد الرزق لفائدتها.

كما سينصرف الاهتمام إلى تكثيف الإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية من معاقين ومسنين وطفولة مهددة وفاقدة للسند مع العمل على تكييف البرامج والتدخلات وتطويرها وفقاً لوضعيات وحاجيات هذه الفئات.

وعلى صعيد آخر فإن تثبيت دعائم الإدماج الفاعل لا تكتمل أركانه ما لم يتم تأمين انخراط كل القوى الحية ولا سيما منها الشباب والمرأة في المسيرة التنموية ومشاركتها في بلورة الإستراتيجيات والسياسات والبرامج وإسهامها في تجسيم الأهداف والخيارات الوطنية وإنجاز المشاريع.

كما أن العلاقة الجدلية بين النجاح الاقتصادي والرفق الاجتماعي تفترض كذلك القيام بالإصلاحات الضرورية لتطوير الإمكانيات والقدرات البشرية التي تبقى الهدف والوسيلة لكل عملية تنموية، وهو ما يقتضي حتماً الرفع من كفاءاتها على الأخذ بناصية العلوم والتكنولوجيات الحديثة وتأمين انصهارها في مجتمع المعرفة.

2.2.3 استدامة مسار التنمية وتطوير الاقتصاد الأخضر

تقتضي استدامة التنمية مراجعة جوهرية للخيارات المعتمدة والأخذ بعين الاعتبار لهشاشة الموارد الطبيعية المتاحة في إطار سياسة جديدة لتهيئة التراب الوطني تراعي الخصوصيات الجهوية وتحافظ على البيئة وتسمح بإعادة توزيع السكان والأنشطة بصفة متوازنة ومتضامنة وتؤمن اندماج التراب الوطني في محيطه الإقليمي والعالمي.

وبعد التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية وحماية المحيط من أهم الركائز التي تؤسس لتنمية مستدامة واقتصاد أخضر غير مستغف للموارد يضمن التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحق الأجيال القادمة فيها. وفي هذا الإطار تمثل إشكالية المياه محورا رئيسيا وجب إيلاؤه العناية التي يستحقها باعتبار قلة الموارد واحتداد الطلب بالإضافة إلى تداعيات التغيرات المناخية مما يفترض اللجوء إلى استغلال الموارد غير التقليدية باعتماد تحلية مياه البحر والمياه الجوفية المالحة وإعادة استعمال المياه المطهرة ومزيد التحكم في مياه السيالان.

ولئن اعتبرت النفايات بشتى أنواعها مصدرا أساسيا لتلوث المحيط فان التصرف المستديم والتشاركي فيها وتنميتها سيمكن من حماية الموارد الطبيعية وتحسين ظروف العيش ويجعل منها مصدرا لإنتاج الطاقة النظيفة ومدخلات البناء والصناعة ورافدا من روافد الاقتصاد الأخضر.

2.2.4 تحديد أدوار مختلف المتدخلين

لئن تقتضي الاستجابة لمتطلبات المرحلة القادمة إضفاء النجاعة والمردودية على الإستراتيجيات والسياسات التنموية وتأمين وقعها الإيجابي وتوفير المستلزمات الكفيلة بضمان بلوغها للأهداف المرسومة، إلا أن تجسيم هذا التوجه يبقى إلى حد بعيد رهين إحكام توزيع الأدوار وتحديد مسؤوليات ومجالات التدخل بين مختلف الأعوان الاقتصاديين والأطراف الاجتماعية وسائر مكونات المجتمع المدني في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى مختلف الأصعدة الوطنية منها والجهوية والمحلية.

2.2.4.1 الدور الإستراتيجي للدولة

بالنظر إلى التحديات والرهانات المطروحة على الساحة الوطنية في هذه المرحلة الجديدة من المسيرة الإنمائية لتونس، يتأكد الدور الاستراتيجي للدولة في معالجة القضايا الاجتماعية بالتركيز بالأساس على تكثيف الاهتمام وتنويع التدخلات في اتجاه التقليل من رقعة الفقر والتصدي لكل مظاهر الإقصاء

والتهميش والحد من الفوارق بين مختلف الفئات والجهات وذلك انطلاقاً من دورها في إعادة توزيع ثمار التنمية وإحلال الإنصاف والعدالة الاجتماعية لا سيما عن طريق إرساء شبكة أمان وأرضية للحماية الاجتماعية.

وبالتوازي، يتعين على الدولة الاضطلاع بدور محوري في الرفع من كفاءة الموارد البشرية وتحسين ظروف العيش لكل المواطنين وذلك عبر توفير الخدمات في مجالات التربية والتعليم والتكوين والصحة والتجهيزات الجماعية والمرافق الأساسية من تنوير وتزود بالماء الصالح للشرب وربط بشبكات التطهير حتى يتسنى الارتقاء بظروف العيش إلى مستويات أرفع.

كما أن الدولة مسؤولة على ضبط السياسة الوطنية للتهيئة الترابية عبر تمشي يوائم بين القطاعات والاستحقاقات التنموية وهي مدعوة إلى الإسهام الفاعل في إرساء بنية تحتية ملائمة ومحفزة للاستثمار من شبكة طرق ونقل ومواني وتكنولوجيا ومعلومات معوّلة في ذلك على دفع الشراكة مع القطاع الخاص كآلية لإضفاء النجاعة والشفافية على السياسات والبرامج والمشاريع العمومية. ويبقى الدور الاستراتيجي للدولة في المجال الاقتصادي وخاصة في القطاعات الاستراتيجية كالمناجم والكهرباء من أوكد الأولويات.

وعلى قدر الأهمية التي تكتسيها هذه الأدوار المنوطة بعهدة الدولة على مستوى البنية الأساسية والبيئية والنهوض الاجتماعي والتنمية البشرية ولا سيما منها المنظومة التربوية والتعليمية التي تعد الوسيلة المثلى لاستعادة دور المصعد الاجتماعي كرافعة للرفق الاجتماعي، يبقى دورها أساسياً ومحدداً في مجالات التحكيم والتوجيه والاستشراف.

2.2.4.2 القطاع الخاص محرك أساسي للتنمية

إن الدور الموكل للقطاع الخاص أصبح لا يقتصر فقط على خلق الثروات ودفع الاستثمار وإحداث مواطن الشغل، على أهميتها، بل يفرض كذلك على هذا القطاع البحث المتواصل على التمتع في الأسواق الداخلية والخارجية وفي سلسلة القيم ومنظومات الإنتاج وتكثيف تواجده في الأنشطة والقطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية ودعم طاقاته على استباق الأحداث واستقرائه للمستجدات والمتغيرات وعلى استغلاله للفرص السانحة بالسرعة المرجوة.

وعلى هذا الأساس، تتأكد الضرورة القصوى لتعزيز قدرات هذا القطاع على الخلق والإبداع والإمتهان وتجذير روح المبادرة لدى الباعثين الخواص حتى يتسنى لهم الإدماج بكفاءة في الأسواق الخارجية

والحفاظ على حصص جهاز الإنتاج الوطني في الدورة الاقتصادية العالمية وتدعيمها والإنخراط في منظومات الإنتاج العصرية والتحكم في أساليب العمل المستحدثة.

ومن هذا المنطلق، سيتجه العمل خلال الفترة القادمة إلى تدعيم الآليات والإجراءات والحوافز الكفيلة بتمكين القطاع الخاص من تعزيز قدراته على مجابهة المنافسة والمزاحمة وتطوير أساليب إنتاجه وهو ما يستدعي إدخال إصلاحات جذرية في الإدارة وعلى منظومات الاستثمار والجباية والتمويل.

إلا أن القطاع الخاص لا يمكن له أن يتفوق في أداء مهامه على الوجه الأكمل ما لم تتوفر له الأرضية السانحة للرفي بالعلاقات المهنية داخل المؤسسة وخارجها. لذلك فهو مدعو إلى الحرص على الحفاظ على السلم الاجتماعية وتطوير الحوار والشراكة.

2.2.4.3 القطاع الثالث شريك فاعل ودعامة لدفع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يعدّ القطاع الثالث مكملاً أساسياً لدور القطاع العمومي والقطاع الخاص في خلق الثروة وتوفير مواطن الشغل وتحسين ظروف العيش.

فعلى الرغم من أهمية الأدوار الموكولة للدولة والقطاع الخاص في دفع الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية فإن المستجدات والضغوطات المتزايدة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تستدعي التوجه نحو إيلاء مكانة متميزة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في منظومة خلق الثروة وتوزيعها والخدمات الاجتماعية والإحاطة بالبيئة.

وإن دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من تعاونيات وتعضديات وجمعيات ومجتمع مدني أضحي من الأهمية بمكان إذ أنه يسهم في معالجة قضايا رئيسية كالفقر والبطالة والتهميش والنفاد إلى الأسواق والتمويل وغيرها، وذلك من خلال تكريس مبادئ التضامن والابتكار والاعتماد على الذات والمشاركة الفاعلة على مختلف الأصعدة.

ومن منطلق الأهمية التي يكتسيها القطاع الثالث في الإسهام في مواجهة التحديات سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على تجذير ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الإستراتيجيات التنموية الوطنية منها والجهوية ووضع خارطة طريق ترمي إلى التعريف بمجالاته وتحديد مفاهيمه بالرجوع إلى الفرص والإمكانات المتوفرة وبالاعتماد على مساهمته في تجسيم الأهداف الجمالية والقطاعية لاسيما في ميادين الإنتاج والتشغيل والاستثمار وتوفير المداخل ودفع التنمية الجهوية والمحلية.

إلا أن تثبيت دعائم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يمكن إدراكه ما لم تتوفر له الممهدات والمستلزمات الضرورية يستدعي إرساء الإطار التشريعي والمؤسساتي المحفز وإحداث آليات للتسويق والمرافقة والتمويل بما في ذلك الزكاة.

وعلى صعيد آخر، واعتبارا إلى أن الدور الموكول إلى المجتمع المدني مافتى يتأكد ويتدعم منذ الثورة ليجعل من **النسيج الجمعياتي** قطاعا قائما بذاته وشريكا هاما في تأطير الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي الذي تشهده البلاد فإن جمعيات المجتمع المدني مدعوة إلى مؤازرة المجهود الوطني الرامي إلى تجذير قيم المواطنة وتأمين انخراط مختلف الشرائح الاجتماعية في المسار التنموي.

وانطلاقا من رصيدها التاريخي واعتبارا للدور الهام الذي ما فتئت تضطلع به في الإسهام في المسيرة الإنمائية الشاملة فإن **الأطراف الاجتماعية** وسائر **الهيكل المهنية** ستكتف سعيها وستنتظر جهودها من أجل تعميق الحوار والمشاركة الفعالة في نحت معالم المشروع المجتمعي لتونس الجديدة في كنف المسؤولية والحيادية والاستقلالية.

2.3 مقتضيات العمل التنموي

إن بلوغ الأهداف المرسومة يبقى إلى حد بعيد رهين توفر أسباب النجاح وشروط التنفيذ السانحة والتي لا يتسنى تحقيقها بدون الاستجابة إلى جملة من المقتضيات والممهّدات الضرورية على غرار ضرورة استكمال بناء مختلف أركان الإطار المؤسّساتي وإحلال الأمن والأمان ودعم السلم الاجتماعي وتجذير قيم العمل وتدعيم اللامركزية.

2.3.1 استكمال بناء الإطار المؤسّساتي

إن تجسيم الإرادة الشعبية التي انعكست من خلال دستور تونس الجديد يقتضي من مختلف أطراف ومكونات المجتمع المدني ومن كافة الأطراف الاجتماعية والحساسيات السياسية تكثيف جهودها حتى يتسنى استكمال بناء الصرح المؤسّساتي الوطني وإرساء الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للعلاقات العامة ولمختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار بالذات، سترتكز الجهود في الفترة المقبلة على إحداث وتأمين شروط التواصل والاستقرار لمجمل الهيئات الدستورية المستقلة والمتمثلة بالأساس في:

- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،
- هيئة الاتصال السمعي البصري،
- هيئة حقوق الإنسان،
- هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة،
- هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

وبما أن البناء الديمقراطي لا يمكن أن تكتمل أركانه، كما أن ضمان الحقوق والحريات الفردية والعامّة وتكريس المساواة وإرساء دولة القانون والمؤسسات لا يتسنى بلوغها ما لم تتوفر للسلطة القضائية كل شروط الاستقلالية والحياد والنزاهة، لذلك ستشهد الفترة القادمة إحداث المجلس الأعلى للقضاء في صيغته الجديدة وإحداث المحكمة الدستورية لتتولى بالخصوص مراقبة دستورية مشاريع القوانين في شتى المجالات والميادين المعروضة على أنظارها إلى جانب تركيز المجلس الأعلى للجماعات المحلية.

كما أن المنظومة القضائية والسجنية ستشهد إدخال إصلاحات عميقة وذلك على ضوء مقتضيات الدستور الجديد مع مراجعة التشريعات ذات العلاقة.

ومن منطلق الإيمان العميق بضرورة الحفاظ على مناخ اجتماعي سليم وفقا لما ورد بالعقد الاجتماعي الذي تم التوافق حوله بين مختلف الأطراف المعنية واحتراما للتعهدات وللبنود التي نظمناها، سنتركز الجهود من أجل إحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي باعتباره فضاء مميزا ودائما ومنتظما لرصد المشاغل والتشاور ودراسة القضايا ذات العلاقة بالمجال الاجتماعي.

2.3.2 تحقيق الأمان والتصدي لظاهرة الإرهاب

إن إحلال الأمن والأمان يقتضي مشاركة مختلف الهياكل الوطنية ومكونات المجتمع المدني والانخراط الفعلي والواعي للمواطن وما يتطلبه ذلك من يقظة مستمرة. فالمعالجة الأمنية تعتبر عنصرا هاما من عناصر زرع الثقة والطمأنينة أما المعالجة الجذرية فتتطلب البدء بزرع القيم الثقافية والحضارية كالانتماء وحب الوطن خاصة لدى الأطفال والشباب والعمل على إرساء خطة وطنية تربية ثقافية إعلامية للتوقي من مخاطر العنف والإرهاب وتؤسس لثقافة السلم والتسامح في إطار ثنائية أمن المواطن من أمن البلاد.

وإن تونس التي توفقت إلى تحقيق الانتقال الديمقراطي وضمنت استقرار الوضع السياسي أصبحت تنطلع إلى توفير الأمن وإحلال الطمأنينة الاجتماعية بوصفها من أوكد الأولويات لجلب الاستثمار الوطني والأجنبي وحفز المستثمرين على بعث مشاريع جديدة ومجددة وتشغيل الكفاءات واليد العاملة مما يساهم في خلق الثروة ويتحقق بذلك النماء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

كما أن مقاومة الإرهاب والتصدي لكل مظاهر التطرف والجريمة تعد من الشروط الرئيسية لإنجاح المسيرة التنموية وهو ما يقتضي توشي مقارنة شاملة المكونات ومندمجة العناصر للتوقي من الآفات الاجتماعية التي تهدد، لا فقط المسار الإنمائي بأكمله، بل وكذلك تماسك المجتمع ووحدته واستقراره.

ولهذا الغرض، فإن كافة الأطراف والأطراف السياسية ومكونات المجتمع المدني بأسرها وعلى اختلاف توجهاتها وأهدافها مدعوة إلى الالتزام باليقظة والتأهب ووحدة الصف لمجابهة ظاهرة الإرهاب ومعالجة أسبابها وجذورها في إطار خطة وطنية عملية وناجعة ينخرط في وضعها وتجسيمها كل المتدخلين وتكفل التعاطي الموضوعي والتدريجي مع هذه المعضلة، مع التركيز في ذلك على الناشئة والفئات الشبابية لتأمينها ضد كل الانحرافات والإحاطة بمشاغلها تربويا واجتماعيا وأخلاقيا ودينيا وثقافيا.

وتتأكد ضرورة الحفاظ على الأمن ومقاومة الإرهاب في ظل محيط إقليمي غير مستقر يتسم بتقلبات أمنية وما تفرزه من تهديدات مختلفة ومن تداعيات سلبية على الساحة الوطنية على غرار العمليات الإرهابية التي شهدتها تونس في الآونة الأخيرة بكل من باردو وسوسة.

وفي نفس المرحلة من الضروري أن تشهد المنظومة الأمنية إصلاحات هامة في نطاق تطور المشروع المجتمعي المتجدد والإمكانات البشرية والتكنولوجيا العصرية مع العمل على التنسيق الوطني مع قوات الجيش والديوانة والانفتاح الدولي في نطاق مقاومة الإرهاب.

2.3.3 دعم السلم الاجتماعية

يعد الحوار والتشاور بين الأطراف الاجتماعية من الشروط الأساسية لتحقيق السلم الاجتماعية والتي تعتبر بدورها رافدا هاما للنمو الاقتصادي والرفاه والازدهار. كما أن إرساء علاقات شغلية سليمة تستوجب احترام التشريع الشغلي المرتكز على الشفافية في مجال الانتداب والتوظيف الأمتل للكفاءات البشرية وتكريس العمل اللائق المبني على تأمين الحماية الاجتماعية لكافة العمال حسب المعايير الدولية.

كما يقتضي الرقي بالعلاقات المهنية إيجاد أرضية سانحة وإرساء الآليات الكفيلة بتمتين علاقات التماسك والتكامل بين رأس المال المادي ورأس المال البشري والتي لا يمكن بدونها للمؤسسة أن تتطور وتزدهر ما لم تدرك كل الأطراف ضرورة تشابك وترابط المصالح المشتركة بين مختلف عوامل الإنتاج.

2.3.4 إعادة الاعتبار لقيم العمل

إن نحت نموذج مجتمعي جديد يعطي المكانة التي تستحقها لمنظومة القيم المتصلة بالعمل والمتمثلة أساسا في نشر روح البذل والعطاء والشعور بالمسؤولية واحترام القانون، يدفع الأفراد نحو تحسين أدائهم المهني. وبتغيير السلوك الفردي يتغير السلوك الجماعي وتطور المجتمعات. فيشعر الفرد بقيمة ما يؤديه من عمل تبرز نتائجه في الرفع من الإنتاجية والمساهمة في تحسين أداء الاقتصاد وخلق الثروة وتحقيق التنمية الشاملة.

ولقد أثبت التونسيون على مر العصور قدرة عالية على التضحية في سبيل الوطن لا سيما في مرحلة بناء الدولة، وبرهنوا في أكثر من مناسبة على أنهم يملكون القدرة على تجاوز الأوضاع الراهنة بوعيهم بدور العمل في تنمية الأفراد والمجتمعات. وتؤكد ذلك بمطالبتهم بحقوقهم في الشغل والكرامة خلال المد الشعبي إبان الثورة وهو ما يعكس رفضهم لمنطق الخنوع والبطالة وسعيهم لإثبات وجودهم ومساهماتهم في الإنتاج.

ويمثل توفير مناخ ملائم للعمل وتنظيم مختلف القطاعات بإقامة علاقات شغلية مبنية على الاحترام المتبادل بين الأطراف الاجتماعية، عنصرا رئيسيا للإقبال على العمل بما يساهم في تركيز المقومات الأساسية للإستقرار والرفاه الاجتماعي ودفع نسق النمو والتنمية.

كما يستند تقدير قيم العمل إلى الموروث الحضاري والتاريخي لتونس مما يدعو إلى ضرورة الإنطلاق من هذا الرصيد الخصب بالتعريف به وإبرازه وتعزيزه في إطار سياسة اتصالية وطنية تركز على غرس قيم العمل النبيلة صلب البرامج البيداغوجية التعليمية والتكوينية وإثراء أساليب التدريس النظرية والأكاديمية وربطها بالوضع الحالي وبالممارسات الناجحة.

وبما أن التعويل على الموارد البشرية لدفع نسق العمل والنشاط هو مفتاح النجاح للارتقاء إلى مستويات أرفع من التنمية، سنتكثف الجهود في المرحلة القادمة في اتجاه حثّ الشباب ومختلف الفئات على الإشتغال وإعطاء العمل المهني والحرفي القيمة الحضارية والمعنوية اللازمة ومجابهة عقلية استتقاصه.

2.3.5 إرساء مقومات اللامركزية

تندرج التوجهات العامة للتنمية الجهوية والمحلية للفترة القادمة في إطار تجسيم أحكام الدستور الجديد للجمهورية التونسية، وخاصة ما يتعلق منها بتطبيق الفصل 14 الذي تضمن التزام الدولة بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة من جهة، والباب السابع المتعلق بالسلط المحلية من جهة أخرى.

وقصد ضمان مقومات للتنمية العادلة والشاملة والمستدامة ستنمى المرحلة القادمة بوضع الإطار الاستراتيجي للتجسيد التدريجي والفعلي للامركزية، وذلك من خلال إعادة بناء النظام السياسي والترابي والإداري والمالي وإعادة توزيع الأدوار بين مختلف مؤسسات الدولة وهيكلها سواء المركزية أو الجهوية أو المحلية وملاءمة صلاحياتها الجديدة مع المهمات الموكولة إليها:

- **استكمال بناء النظام السياسي** خاصة عبر تنظيم انتخابات للمجالس البلدية والجهوية ودعم الحوكمة المحلية وفق مقتضيات الدستور الجديد .
- **هيكلية النظام الترابي** من خلال القيام بالدراسات والبحوث والاستشارات الضرورية بهدف وضع السيناريوهات الممكنة لتقسيم جديد للتراب الوطني على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي.
- **تطوير النظام الإداري والمؤسساتي** وذلك بإعادة هيكلة الإدارة العمومية وتعصير وسائل عملها وتحسين خدماتها وتدعيم اللامحورية الإدارية وإعطاء صلاحيات أكبر للكفاءات الإدارية والمحلية والجهوية على مستوى البرمجة والتخطيط وتنفيذ المشاريع على المستوى الجهوي.
- **مراجعة المالية المحلية** وذلك بتقييم منظومة التمويل ووضع الإطار التشريعي والترتبي لدعم الجباية المحلية لتمكين الجماعات العمومية المحلية من موارد مالية تتأتى من الموارد الذاتية ومن الموارد المحالة من السلطة المركزية بما يتلاءم والصلاحيات المسندة إليها.

- إعادة توزيع الأدوار على أساس مبدأ التفريع بين كل من الدولة والسلط الجهوية والمحلية والمجتمع المدني لضمان تناسق البرامج والسياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية وتيسير انخراط المواطنين في تسيير الشأن الجهوي والمحلي.



البابُ الثالثُ: محاور التنمية: الأهداف والسياسات والإصلاحات



إن النجاح في تجسيم المشروع المجتمعي والتنمية الجديد يتطلب إرساء استراتيجيات تنموية شاملة وناجعة على المدى المتوسط تتبلور صلبها الخيارات والأهداف الوطنية وتتشكل في إطارها التوجهات والسياسات والبرامج الكفيلة بتجسيم الأهداف المرسومة في شتى المجالات والميادين وعلى مختلف الأصعدة والتي سيستند إليها المخطط التنموي للخماسية القادمة.

وبالنظر إلى ما توفره الحوكمة الرشيدة من عوامل سانحة لتعزيز الثقة وضمان الشفافية المرجوة ومن إمكانات هامة تسمح بإضفاء النجاعة والمردودية على المسار التنموي وعلى قيادة السياسات وإدخال الإصلاحات وتنفيذ البرامج والمشاريع، فإنه يتعين إدراج هذه المسألة ضمن المحاور الأساسية للمرحلة القادمة وتثبيت دعائمها وإرساء مقاربة شاملة تمكن من تركيز مقومات الحوكمة الرشيدة في كل المجالات والمستويات.

وعلى المستوى الاقتصادي يتمثل الهدف الرئيسي في الارتقاء بأداء جهاز الإنتاج وتدعيم قدرته التنافسية ومحتواه التشغيلي والتكنولوجي وخلق قيمة مضافة عالية لا سيما عبر تطوير مناخ الأعمال وإرساء بنية أساسية محفزة ودفع الاستثمار والشراكة وتعميق الإدماج الاقتصادي.

وتعد التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي من الأهداف الرئيسية للفترة القادمة باعتبار هشاشة الأوضاع الاجتماعية واستفحال البطالة والخصاصة والتهميش علاوة على تزايد الفوارق الاجتماعية.

وسعى للحد من التفاوت الجهوي وتحقيق عدالة اجتماعية وتوازن أكبر بين الجهات، سيقع التركيز على اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي بهدف المساهمة في الحد من التفاوت التنموي بين الجهات وداخل الجهة الواحدة وذلك انطلاقاً من حاجياتها وخصوصياتها وتثميناً لميزاتها التفاضلية عبر تدعيم الإطار المؤسسي وتحسين مستوى العيش ودعم النشاط الاقتصادي الجهوي والمحلي.

كما أن ضمان استدامة المسار التنموي يتطلب إحكام التصرف في الموارد الطبيعية والإمكانات المتاحة وترشيد استعمالها وحماية المحيط والثروات الطبيعية والحفاظ على التوازنات الإيكولوجية ودفع الاقتصاد الأخضر.

وتمثل هذه المحاور العناصر الخمسة الأساسية لتحديد الأهداف والتوجهات التنموية للفترة القادمة.

3.1 المحور الأول: الحوكمة الرشيدة والإصلاحات

تعيش تونس منعرجا جديدا يتمثل في تطور المشروع المجتمعي وإرساء منوال تنموي جيد. وكشرط أساسي لتكثيف حظوظ النجاح والتسريع في الانجاز حتى يرجع الأمل في المستقبل لشباب البلاد، لا بدّ من العمل على مقاومة الفساد وتسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير حظوظ النجاح لكل المواطنين عبر تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة والتسريع في برنامج الإصلاحات الذي انطلق منذ سنة 2012.

3.1.1 تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة

لتحقيق هذا الهدف سيتم:

- إقرار خطة وطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وإرساء منظومة للمتابعة والتقييم بالتوازي مع تطوير شبكة منظمات المجتمع المدني المعنية بالمسائل المتعلقة بالمواطنة والمشاركة ومقاومة الفساد.
- إرساء الهيئة الدستورية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في اقرب الاجال.
- التسريع في تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي المبني على الإنصاف والقضاء المستقل.
- توفير الشفافية في مجال الإعلام بتسيير النفاذ إلى المعلومات وضمان انسيابها كركيزة أساسية لفهم ومتابعة مختلف المسائل المتصلة بالشأن العام.
- مزيد التنسيق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية حتى يتم التسريع في الأجال بين القرار السياسي وتنفيذه في خدمة المجتمع والمواطنين والمؤسسة.
- تكريس دور المواطن كقوة فاعلة لبناء تونس الجديدة عبر التشجيع على المشاركة في الشأن العام وبممثل بناء اللامركزية كما نص عليها الدستور فرصة لتحقيق هذا الهدف.

3.1.2 الإصلاحات الكبرى

تعتبر الإصلاحات الكبرى أهم دعامة للمخطط الخماسي والآلية الرئيسية للتحول نحو منوال تنمية جديد. وفي هذا المجال فقد انطلقت العديد من الإصلاحات الهيكلية تخص قطاعات التعليم العالي والتكوين المهني وإصلاحات في قطاعات الخدمات الاجتماعية كالصحة ومنظومة الضمان الاجتماعي وإصلاحات في القطاعات الاقتصادية منذ سنة 2012 على غرار إصلاح القطاع البنكي العمومي والحماية وإرساء مجلة جديدة للاستثمار.

وستتواصل الإصلاحات في عدّة قطاعات وفي مقدمتها المنظومة التربوية وسياسة الدعم وإصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية ومنظومة الصفقات العمومية.

ويمثل إصلاح الإدارة توجهها استراتيجيا وأحد الأولويات الكبرى للبلاد لما يتضمنه من إرادة راسخة لبناء جهاز تنفيذي قوي وقادر على ضبط التوجهات ورسم وتنفيذ وتقييم السياسات العامة وإسداء الخدمات وفق أفضل الممارسات العالمية وما يستوجبه ذلك من مراجعات على مستوى الإطار التشريعي والتنظيمي والإجرائي المتعلقة بالإدارة.

وانطلق كذلك إصلاح منظومة القضاء والمنظومة الأمنية وستشهد الفترة القادمة مواصلة المنهج الإصلاحي لرفع كل القيود المكبلة لشتى القطاعات.

حزمة من الإصلاحات الكبرى



3.2 المحور الثاني: من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري

تتمتع تونس بتموقع جغرافي استثنائي، في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا والمنطقة المتوسطية الرابطة بين الغرب والشرق، وموارد بشرية ذات محتوى معرفي عالي، يضع البلاد قادرة اليوم أن تمر من اقتصاد معتبرا دوليا "اقتصاد ذو كلفة ضعيفة" إلى "محور اقتصادي عالمي" ذو قيمة مضافة عالية وإنتاجية تسمح بالتنافس الجدي الإقليمي في العديد من القطاعات.

3.2.1 نسيج اقتصادي أكثر تنوع و ذو قدرة تشغيلية عالية

يتطلب الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد وتحسين طاقته التشغيلية إحكام التموقع في سلاسل القيمة العالمية وجعل العولمة فرصة متاحة لتونس يمكن أن يستثمرها اقتصادها.

3.2.1.1 التموقع في سلسلة القيمة العالمية والنهوض بالقطاعات الواعدة

إن كسب رهان الاندماج في الاقتصاد العالمي يحتم انتهاز إستراتيجية جديدة لإعادة تموقع الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية، ولتحقيق هذا الهدف يجب:

- التوجه نحو الأنشطة ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي والتي من شأنها خلق ميزات تفاضلية جديدة لتكون القاطرة لتطوير القطاعات الاقتصادية ودفعها إلى تحقيق مستويات أرفع من القيمة المضافة.
- العمل على تعزيز القدرات المكتسبة لبعض الأنشطة ذات التنافسية العالية والمحتوى المعرفي الرفيع خاصة في المجالات التي أثبتت قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي كالمنتجات والخدمات الطبية والصناعات الصيدلانية والسياحة غير التقليدية والصناعات الكيماوية والصناعات الميكانيكية والاقتصاد الرقمي والخدمات والأعمال الهندسية وذلك بالاعتماد على الخبرات المكتسبة في هذه الميادين والعمل على مزيد تطويرها.
- التركيز على الأنشطة الواعدة التي تحتوي على إمكانيات تجديد كبيرة وفرص هامة للاستثمار لم يقع استغلالها بعد بالكيفية المرجوة كأجهزة الاتصالات وأنظمة الدفع الإلكتروني ومكونات السيارات والطائرات والبيوتكنولوجيا والنانوتكنولوجيا والأنسجة الذكية والمنتجات الفلاحية والغذائية البيولوجية والطاقات المتجددة.

وتمثل المقياس في الارتقاء بحصة القطاعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع من 20% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 إلى 30% في أفق سنة 2020.

3.2.1.2 تطوير البنية الأساسية ودعم اللوجستية

يمثل توفير بنية أساسية حديثة بالمواصفات العالمية عنصرا من عناصر رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية واقتحام الأسواق الخارجية ومهددا أساسيا للاستثمار يأخذ بعين الاعتبار المناطق الصناعية وارتباطها بشبكة الطرقات وبالسكك الحديدية وبشبكة الاتصالات ذات التدفق العالي وربطها بالمطارات والمواني البحرية واندماجها في محيطها وتوفر كل الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وغاز بالجودة المطلوبة.

ويعتمد تطوير البنية الأساسية والحد من كلفتها على:

- إحداث شبكة من المناطق اللوجستية والخدماتية بأهم مراكز الإنتاج والتوزيع ونقاط العبور تتضمن بعث ثلاثة مناطق لوجستية كبرى في الشمال والوسط والجنوب إضافة إلى تطوير عشرة مناطق لوجستية صغرى.
- تطوير شبكة الطرقات السيارة عبر إحداث طريق السيارة الرابطة بين تونس وقفصة عبر القيروان واستكمال الطريق السيارة المغاربية.
- تطوير شبكة طرقات سريعة تربط المناطق الداخلية بالمواني والمناطق الساحلية لضمان الاندماج بين مختلف الجهات.
- تأهيل وتوسيع شبكة السكة الحديدية لربط مواقع الإنتاج بمراكز التوزيع وبالمواني.
- تطوير وصيانة شبكة الطرقات والمسالك الريفية.
- تدعيم البنية الطرقية بالبلديات للحد من الاختناق المروري وتسهيل النفاذ إلى المراكز العمرانية الكبرى.
- الشروع في إنجاز الميناء بالمياه العميقة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص لمسايرة التطور الحاصل في مجال النقل البحري للبضائع وتطوير طاقة استيعاب المواني الحالية وتعصيرها والعمل على جعل تونس قاعدة للتجارة الدولية.
- بعث مدن صناعية مندمجة ومجددة تحتوي إضافة إلى الأقطاب الصناعية والبنى التحتية المتطورة على كل المرافق الضرورية لتيسير الإقامة اللائقة للإطارات العليا وأسرها ودعم التكوين والبحث العلمي التطبيقي. وسيكون للقطاع الخاص دورا محوريا في تجسيم هذا التوجه في إطار شراكة مع القطاع العمومي.

- **تعميم الغاز الطبيعي** بمختلف المراكز العمرانية والمناطق الصناعية والخدماتية.
- **دعم الطاقة الكهربائية** عبر انجاز محطات توليد جديدة وتقوية الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء ودعم الربط الكهربائي مع دول الجوار وأوروبا فضلا عن تعميم التيار الكهربائي ثلاثي الأطوار خاصة بالمناطق الريفية.

ويتمثل المقياس لمختلف هذه التوجهات في:

- **الحد من كلفة اللوجستية من 20% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 إلى 15% سنة 2020 لتضاهي الاقتصاديات المماثلة.**
- **توسيع شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة من 420 كلم إلى 1200 كلم في أفق 2020.**
- **توسيع شبكة السكك الحديدية لتشمل على الأقل ولايات القيروان والقصرين وسبدي بوزيد ومدنين.**

3.2.1.3 النهوض بالتجديد والابتكار

يمثل الابتكار والتجديد أحد أهم المصادر للنمو لما توفره التكنولوجيات والتقنيات الحديثة من فرص للرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات.

ولهذا الغرض سيتم العمل خلال الفترة المقبلة على جعل **التجديد التكنولوجي** رافدا أساسيا للنمو وللرفع من القدرة التنافسية بما يمكن من تطوير نسبة الصادرات الوطنية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع ودفع الاستثمار اللامادي وتكثيف نسيج المؤسسات الناشطة في المجالات التكنولوجية المتطورة.

ويستوجب هذا التوجه اتخاذ جملة من الإجراءات والإصلاحات خاصة منها:

- **إرساء منظومة وطنية للتجديد** تعتمد أساسا على حوكمة متناسقة ومتكاملة وضبط دقيق للأولويات والأهداف وتوفير آليات التحفيز والتمويل المناسبة للتجديد والابتكار وإحداث المؤسسات المجددة وتطوير البحث العلمي التطبيقي والتكوين الهندسي في المجالات الواعدة.
- **إعادة النظر في السياسة التعليمية والتكوينية** لتواكب متطلبات المرحلة القادمة والعناية بالعنصر البشري وبنسبة التأطير صلب المؤسسات الاقتصادية من خلال تطوير علاقة المؤسسة بمراكز التكوين والجامعات وهياكل البحث.
- **توفير بنية أساسية تكنولوجية متطورة** من خلال مواصلة إنجاز الأقطاب التكنولوجية في الاختصاصات ذات الأولوية.

- تحفيز الاستثمار الأجنبي للتوجه أكثر نحو الأنشطة المجددة بما يجعل من البلاد وجهة متميزة لإعادة تموقع الشركات والمؤسسات العالمية وتعزيز مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ.
- إحداث شبكات الشراكة القطاعية بين مخابر البحث في تونس والخارج لتكون الإطار الأمثل لتطوير الأنشطة الواعدة والمجددة.

ويتمثل الهدف المعتمد في هذا المجال في مضاعفة عدد البراءات المنتجة على الصعيد الوطني.

3.2.1.4 إحداث منظومات اقتصادية متكاملة وشاملة ومستدامة

توفر المنظومات الاقتصادية فرصا للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الوطنية ضمن رؤية تعتمد على التعامل الأفقي لهذه الموارد إلى جانب إحداث ديناميكية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية بما يدعم التكامل فيما بينها ويرفع من تنافسيتها وميزاتها التفاضلية.

وسيتم تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي للانخراط في هذه المنظومات ووضع خطة وطنية تركز على تحديد ودعم المنظومات ذات الجدوى الاقتصادية لجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية والتموقع بمنتجات ذات خصوصية تونسية متميزة ومبتكرة.

ومن المنظومات الاقتصادية التي سيتم العمل على تدعيمها خلال الفترة المقبلة:

- المنظومات الفلاحية والصناعات الغذائية على غرار منظومات زيت الزيتون والتمور والخضر والغلل والمنتجات البحرية.
- الصناعات التقليدية بما في ذلك النسيج والزربية والفخار والنحاس ...
- الصناعات الإنشائية نظرا لما تزخر به عديد الجهات من مخزون هام من هذه المواد غير المثمنة أو التي لم تتجاوز المستوى التحويلي الأولي كالرخام والجبس.
- تطوير السياحة وتنوعيتها خاصة نحو السياحة الثقافية لما تزخر به تونس من تراث ثقافي والسياحة الإيكولوجية والسياحة الصحية والسياحة الرياضية وسياحة المؤتمرات وسياحة الاستهلاك التجاري.
- وفي ميدان تسويق المنتجات التونسية يجب الربط بين النقل الجوي والبحري والأسواق التي تمثل فرصا للمنتوج التونسي.

ويقاس الإنجاز في هذا المجال عبر الرفع في القيمة المضافة للقطاعات المصدرة التي لا تتجاوز 15%

خلال سنة 2015 إلى ما لا يقل عن 20% سنة 2020.

3.2.1.5 الإنتاجية مصدر للتنافسية القطاعات

في ظل ما تشهده الموارد الوطنية من تقلص وتدني مستوياتها يبقى العمل على تحسين الإنتاجية المصدر الأساسي والدائم للرفع من درجات النمو وخلق الثروة ومواطن الشغل حيث تبين الدراسات المقارنة المتعلقة بالنمو وإنتاجية اليد العاملة على الصعيد الدولي أن البلدان التي توفقت في تحسين إنتاجيتها بنسق أسرع هي تلك التي تمكنت من تحقيق نمو أرفع لاقتصادياتها.

وعلى هذا الأساس سيتم العمل على الرفع من الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية لمختلف القطاعات المنتجة من خلال:

- الرفع من مستوى التأطير بما يمكن من الانتقال من نمط نمو يعتمد على تراكم عوامل الإنتاج إلى نمط جديد يركز أساساً على تراكم المعارف والبحث عن مكامن النمو في مستوى كلّ العناصر الأساسية التي تتطلبها العملية الإنتاجية من العمل ورأس المال والتجديد والبحث والحوكمة الرشيدة.
- مزيد الانخراط في برامج التأهيل ودعم الجودة.
- دفع المؤسسة على الخلق والابتكار سواء على مستوى المنتج وطرق الإنتاج أو على صعيد تنظيم العمل وحثها على الاستثمار في المعرفة والتكنولوجيات الحديثة لتطوير منظوماتها الإنتاجية والتحكم في التقنيات الحديثة للاتصال.
- العناية بالمسائل البيئية المرتبطة خاصة بالاقتصاد في الطاقة والماء وإحكام التصرف في النفايات.

ويتمثل الهدف في الترفع في الإنتاجية الجمالية لعناصر الإنتاج بنسبة لا تقل عن 2.5% في موفى الخماسية القادمة.

3.2.1.6 دعم التشغيل وتحسين التشغيلية

إن معالجة ظاهرة البطالة وتكريس الحق في العمل لكل مواطن ومواطنة وفقاً لمقتضيات الدستور الجديد وتماشياً مع ما ورد بالعقد الاجتماعي ومسايرة لأوكد الإستحقاقات التي قامت من أجلها الثورة التونسية تقتضي بالتأكيد، لا فقط تنزيل التشغيل مكانة محورية ضمن الإهتمامات الوطنية بل وكذلك بلورة الإستراتيجيات والسياسات والبرامج الكفيلة بتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد وإحداث أكبر عدد ممكن من مواطن الشغل وموارد الرزق لا سيما لفائدة الشباب.

إلا أن تجسيم هذه الأولوية لا يتسنى بلوغه إلا بالرفع من تشغيلية طالبي الشغل ودعم القدرة التنافسية لجهاز الإنتاج والرفع من محتواه التشغيلي وحفز المبادرة وتنمية روح الخلق والإبداع وإيلاء عناية قصوى للعمل المستقل وللائتصاب للحساب الخاص وإحداث المؤسسات.

وفي هذا المجال سيتم العمل في الفترة القادمة على:

- بلورة سياسات كلية تعبر أهمية قصوى للمجالات ذات الكثافة التشغيلية العالية مع اعتماد التمييز الإيجابي لفائدة المناطق ذات الأولوية وتفعيل الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص ودفع الاستثمار.
- تعزيز التكامل بين مختلف مكونات المنظومة التربوية ودعم تفتحها على محيطها بصفة عامة وعلى سوق الشغل بصفة خاصة وذلك عبر الرفع من مردودها وتنويع مسالكها ومهنة اختصاصاتها والتحسين من تشغيلية خريجها.
- تصويب الآليات النشيطة لدعم التشغيل واعتماد مقاربة محلية للتشغيل تركز على دفع فرص الإدماج بالجهات من خلال تصور الخطط والبرامج الجهوية للتشغيل.
- تدعيم دور مكونات المجتمع المدني والاقتصاد التضامني والاجتماعي في منظومة التشغيل.
- إدراج البعد الدولي في السياسة الوطنية للتشغيل والإعداد لما يستتجه ذلك من كفاءات فنية عالية متعددة الاختصاصات ومتمكنة من أدوات العمل العصرية حسب المعايير والمواصفات العالمية بما يمكن من تعزيز تفتح الاقتصاد الوطني على المحيط الخارجي وسعيا لاستغلال ما توفره السوق العالمية من فرص توظيف وتشغيل واستقطاب للخبرات.
- إدماج الاقتصاد الموازي والتشغيل الهش ضمن الدورة الاقتصادية المهيكلية من خلال وضع السياسات الجمالية والقطاعية القادرة على دفع التشغيل في مجالات النشاط المنظمة.
- تسهيل الاجراءات لإحداث مؤسسات متوسطة وصغيرة وبالغة الصغر تكون مستدامة.

ويتمثل الهدف في التقليل من نسبة البطالة من 15% سنة 2014 إلى حدود 11% سنة 2020، بما في ذلك الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي سترتقي نسبة العاملين به إلى حدود 1.5% من السكان المشتغلين في أفق سنة 2020 مقابل قرابة 0.5% حاليا.

3.2.2 دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال

3.2.2.1 الاستثمار الخاص محرك أساسي للنمو والتشغيل

وتتمثل التوجهات المرسومة في هذا المجال إلى:

- **مساعدة القطاع الخاص** لإحكام استغلال الفرص المتوفرة والطاقات الكامنة للاقتصاد الوطني في مختلف الجهات وللاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات مردودية عالية والتي من شأنها دعم قدرة الاقتصاد الوطني على الاندماج في سلسلة القيمة والمنافسة بجديّة على الساحة العالمية والمساهمة بصفة فعالة في مواجهة التحديات المرتبطة بالفقر والبطالة والتفاوت بين الجهات.
- **تشجيع اقتحام المؤسسات الوطنية للأسواق الخارجية** والانتصاب بالخارج واستغلال الإمكانيات الهامة والميزات التفاضلية لتونس في تصدير الخدمات والكفاءات الوطنية بما يكرس مزيد الاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية
- **تحديد اهداف طموحة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية** عبر تطوير آليات الإحاطة بالمؤسسات وتوفير أفضل الظروف لإنجاز المشاريع الكبرى والعمل على توفير الاختصاصات التقنية والعلمية اللازمة لهذه المشاريع.

ويتمثل الهدف في الارتقاء بنسبة الاستثمار الجملي إلى 25% من الناتج سنة 2020 والترقيع في حصة الاستثمار الخاص إلى أكثر من 65% من الاستثمارات الجملية في أفق 2020.

أما على مستوى الاستثمارات الخارجية المباشرة فيتمثل الهدف في الترفيع في حجمها بنسبة 80% في الخماسية 2016-2020 مقارنة بالخماسية 2011-2015.

3.2.2.2 تحسين مردودية الاستثمار العمومي

تبرز أهمية دور الاستثمارات العمومية في تحقيق إطار ملائم للمبادرة الخاصة من خلال توفير بنية أساسية متطورة وتحسين ظروف العيش وفك عزلة المناطق الداخلية. ولتحسين نجاعتها والتسريع في الإنجاز تتطلب المرحلة:

- **إصلاح منظومة الصفقات العمومية** التي لها أثر مباشر على مردودية الاستثمار العمومي من حيث وتيرة الانجاز واستهلاك الاعتمادات المرصودة.

- تحقيق النجاعة في الشراءات العمومية من خلال تبسيط الإجراءات وتكريس الحوكمة الرشيدة وخاصة تلك المتعلقة بالشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.
- التسريع في وضع منظومة تقييم ومتابعة إنجاز المشاريع العمومية.

ولتخطي المشاكل العقارية التي ساهمت بقسط كبير في تعطل إنجاز المشاريع العمومية والخاصة تتمحور الإستراتيجية المستقبلية العقارية حول:

- توفير الإطار الملائم لحسن توظيف العقار وإدماجه في الدورة الاقتصادية واعتباره عنصرا محددًا عند برمجة المشاريع.
- اعتماد الجغرفة الرقمية ووضع خارطة رقمية لملك الدولة الخاص لحمايته من التجاوزات.
- تسوية وضعية الأراضي الاشتراكية.
- تسوية وضعية أملاك الأجانب.
- اختصار آجال تغيير صبغة الأراضي.

كما أن تلبية الاحتياجات المتزايدة للاستثمار العمومي تفترض اعتماد طرق تمويل جديدة والتوجه نحو القطاع الخاص لتمويل وانجاز وإدارة مشاريع البنية التحتية والمشاريع الكبرى في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص باعتبار ما توفره الشراكة من استفادة من القدرات الابتكارية والتجديدية للقطاع الخاص لتحسين جودة الخدمات المسداة للمواطن والمؤسسات.

ويتمثل الهدف في الترفع بنسبة 50% في الاستثمار العمومي في ميزانية الدولة والمؤسسات العمومية خلال الخماسية 2016-2020 واستهلاك كامل للموارد المدرجة في ميزانيات التنمية سنويا علاوة على تنفيذ عدد هام من المشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص.

3.2.2.3 تطوير مناخ الأعمال

يستوجب تطوير مناخ الأعمال العديد من الإصلاحات والانجازات اهمها:

- تعصير الإدارة وتطويرها باعتبارها القاطرة الأساسية لإنجاح مختلف الإصلاحات الهيكلية مما يستوجب:

✓ احكام التصرف في الموارد البشرية بالعمل على إعادة توظيفها على الصعيدين المركزي والجهوي.

- ✓ استنباط الآليات والوسائل الكفيلة باستقطاب الكفاءات العليا للالتحاق بسلك الوظيفة العمومية عن طريق إيجاد نظام الوظائف العليا.
- ✓ إرساء إدارة رقمية ناجحة وسريعة بدون سند ورقي عبر دمج وظائف ومهام الهياكل العمومية وأنظمة معلوماتها.
- ✓ اعتماد آليات الشفافية والمساءلة.
- ✓ الارتقاء بالخدمات الإدارية إلى مستويات تستجيب لتطلعات مختلف المتعاملين.

• اعتماد جملة من الإجراءات المؤسسية والتنظيمية والقانونية:

- ✓ وضع مجلة جديدة للاستثمار.
- ✓ التقدم في تنفيذ بنود الإصلاح الجبائي من خلال تدعيم العدالة الجبائية عبر التوزيع العادل للعبء الجبائي بين مختلف المطالبين بالضريبة ومراجعة النظام التقديري للضريبة والتصدي إلى التهرب الجبائي وهو ما من شأنه أن يدعم الثقة لدى المطالبين بالأداء ويحسن العلاقة بينهم وبين الإدارة الجبائية. كما يهدف مشروع الإصلاح الجبائي دعم الجباية المحلية بما يساهم في دفع التنمية الجهوية وتعصير إدارة الجباية.
- ✓ تطوير الديوانة من خلال النقل في نسب وعدد المعاليم الديوانية خاصة للتصدي لظاهرة التهريب علاوة على تطوير وتحسين نوعية الخدمات المسداة واعتمادها للتكنولوجيات الحديثة مع الحرص على الحفاظ على مرونة حركة البضائع وتأمين السلسلة اللوجستية للمبادلات التجارية.
- ✓ استكمال الإطار التشريعي للمنافسة لتكريس قواعد المنافسة النزيهة والتصدي للممارسات الاحتكارية.
- ✓ مزيد تحرير قطاع التجارة وتبسيط إجراءات النفاذ إلى الأنشطة التجارية وتطوير وتحديث النسيج التجاري من خلال حفز الاستثمار في المساحات الكبرى والمتوسطة ودعم المشاريع التجارية الكبرى المهيكلة على غرار المناطق التجارية واللوجستية فضلا عن مراقبة مسالك التوزيع وتعصيرها.

ورغم الجهود المبذولة لتوفير مصادر التمويل الداخلي للاقتصاد فإنها تبقى محدودة إضافة إلى صعوبة النفاذ إليها مما حال دون تطوير الاستثمار. وفي هذا الإطار تتدرج ضرورة العمل على إدخال إصلاح عميق على مستوى الجهاز المصرفي والمالية العمومية والسوق المالية وتمثل الإصلاحات في:

- إعادة هيكلة البنوك العمومية مع التقدم في إعداد برامج لتطوير الجوانب المالية والتنظيمية والمؤسسية لهذه البنوك وبلورة مخططات التصرف في مواردها البشرية وسبل تحسين نجاعة أدائها ومنظومة حوكمتها مع التوجه إلى فتح رأس المال جزئيا لشركاء استراتيجيين.
- ضمان تطبيق البنوك لمعايير التصرف الدولية إضافة إلى الحد من حجم الديون المصنفة.
- الإسراع في إصدار النصوص التشريعية المتعلقة بالإطار التشريعي المنظم للعلاقات البنكية من خلال مراجعة القانون البنكي والقانون المنظم للبنك المركزي التونسي.
- تشجيع الادخار طويل المدى.
- تعصير قطاع التأمين.
- تحسين الإطار التشريعي للتمويل الصغير وتمويل المشاريع المحدثة من طرف الشباب.
- تنمية المالية التعاونية المتخصصة في إسناد القروض لفائدة مؤسسات القطاع الاجتماعي والتضامني.
- تسهيل النفاذ إلى السوق المالية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة مع ضمان مزيد من الشفافية والمصداقية للمعلومات المالية عند إدراج الشركات بالسوق المالية.
- النهوض بقطاع رأس المال المخاطر وتطوير آليات تمويل جديدة وخاصة الصناديق الاستثمارية.

أما فيما يتعلق بالمالية العمومية فسينصرف العمل خلال المرحلة القادمة نحو:

- تعصير صيغ التصرف في النفقات العمومية في اتجاه ترشيد النفقات القارة للميزانية والرفع من نجاعة تدخلات ميزانية الدولة
- إحكام تصويب نفقات الدعم نحو مستحقيها قصد الحد من العجز المالي الهيكلي للميزانية المسجل خاصة في السنوات الأخيرة.
- تواصل العمل على تطبيق منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ووضع الإطار التشريعي المناسب لها قصد تسهيل عملية مراقبة المشاريع العمومية وتسريع إنجازها.
- التوظيف الأمثل للإمكانيات التي توفرها المالية الإسلامية.

أما على مستوى التمويل الخارجي فإن تحقيق الأهداف التنموية خلال الفترة القادمة يستدعي العمل على:

- توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع والبرامج الإصلاحية.
- دفع الاستثمار الخارجي المباشر.
- مراجعة مجلة الصرف واستكمال التحرير الجاري وتسهيل عمليات الصرف لغير المقيمين.
- البحث دوما على شروط موارد اقتراض ميسرة سواء على مستوى الكلفة أو مدة السداد.

- التحرير التدريجي لعمليات رأس المال من أجل استقطاب المزيد من الادخار الأجنبي وتطوير السوق المالية الوطنية
- تحسين التقييم السيادي لتسهيل اللجوء للسوق المالية العالمية.

ويخضع مجال الأعمال إلى متابعة مستمرة عن طريق مؤشرات ومقاييس عبر المنظومة المعلوماتية والتقييمية Doing Business. وتحتل تونس المرتبة 60 من بين 189 دولة سنة 2015 في مجال مناخ الأعمال، وهو ترتيب إن يعد إيجابيا لكنه في تراجع بـ4 نقاط مقارنة بسنة 2014 ومرشح للتدهور بعد العمليتين الإرهابيتين بباردو وسوسة سنة 2015. ويتمثل الهدف في تحسين ترتيب تونس لتحتل المرتبة 40 سنة 2020.

3.2.3 دعم الجهود التصديري وتعميق الاندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية

اتخذت تونس من سياسة الانفتاح الاقتصادي الخارجي أحد الخيارات الاستراتيجية في الخطة التنموية للبلاد وذلك من خلال تنمية القدرات التصديرية ودعم تنافسية المنتج الوطني والتحرير التدريجي للمبادلات التجارية والعمليات المالية.

وبالنظر إلى الإشكاليات الهيكلية القائمة وتنامي الصعوبات الظرفية خلال الفترة الأخيرة، سيتجه العمل نحو مزيد تعميق مسار الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر تعزيز علاقات الشراكة ومزيد النهوض بقطاع التصدير.

3.2.3.1 تعميق الاندماج الاقتصادي

في إطار الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة على المستويين التجاري والمالي سيتواصل تعزيز علاقة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتفعيل مسار التعاون والتكامل في الفضاء المغاربي، فضلا عن توسيع مجال التبادل التجاري مع جهات جديدة من العالم عبر التقدم في ملاءمة التشريعات والممارسات الوطنية مع مختلف المعايير والنظم الدولية والرفع من نجاعة الخدمات اللوجستية وتطويرها.

وستتركز الجهود في اتجاه:

- تمتين العلاقات مع الجانب الأوروبي عبر التقدم في المفاوضات لإرساء اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل الذي سيسمح بتوسيع مجالات التعاون لتشمل بالإضافة إلى تنقل السلع والخدمات التزامات جديدة تتعلق بمراجعة الإطار التشريعي وتنظيم تنقل رؤوس الأموال والأشخاص.

- تعزيز الاندماج الاقتصادي صلب الفضاء المغربي وتحسين المبادلات التجارية مع بلدان الجوار من خلال تفعيل الاتفاقيات التجارية المبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي والحث على مزيد التعاون بين مختلف الهياكل الإدارية بالمصالح الديوانية الراجعة لمختلف بلدان المنطقة وتبادل المعلومات فيما بينها وتكثيف المساعي في هذا الإطار لاستحثاث نسق المفاوضات بشأن تنمية المناطق الحدودية التونسية الليبية والتونسية الجزائرية عبر تركيز مناطق للتبادل الحر وتشجيع مشاريع لاستقطاب استثمارات صناعية وخدمائية تعود بالنفع على كلا البلدين وتسهم في الاستقرار الأمني والاجتماعي للمنطقة.
- تنويع الشركاء الاقتصاديين وتوسيع رقعة الأسواق المستهدفة بالمرآنة على أسواق جديدة تتوفر على آفاق نمو واعدة وعلى فرص وامكانيات هامة للاستثمار على غرار بلدان الخليج والشرق الأوسط وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا وأمريكا وهو ما يتطلب تطوير التمثيل الدبلوماسي والمالي والربط اللوجستي مع هذه البلدان.

3.2.3.2 مزيد الارتقاء بالمجهود التصديري

بالنظر إلى الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به قطاع التصدير في دفع النمو والتنمية، سيتوجه العمل نحو إعطاء دفع جديد ومميز لهذا القطاع عبر:

- الانطلاق في وضع البرنامج الثالث لتنمية الصادرات حيز التنفيذ.
- مواصلة العناية بالمؤسسات المصدرة وخاصة الصغرى منها والمتوسطة.
- تبسيط إجراءات التجارة الخارجية.
- تطوير أداء صندوق النهوض بالصادرات وتصويب تدخلاته من خلال دعم تصدير المنتجات والخدمات ذات قيمة مضافة عالية وقدرة تكنولوجية مرتفعة.
- الحث على تنظيم التظاهرات والمعارض الترويجية بتونس عبر إدراج تنظيم المعارض ذات صلة بالتصدير في سلم دعم الصندوق والتشجيع على تنويع الأسواق المستهدفة ودعم منظومة التجارة الالكترونية وتطويرها.
- مواصلة تبسيط إجراءات التجارة الخارجية في ضوء مراجعة اتفاقية تسهيل التجارة مع المنظمة العالمية للتجارة المتضمنة لأحكام والتزامات دولية جديدة ترمي إلى تبسيط وتقليص الإجراءات الإدارية والديوانية المفروضة على المبادلات التجارية والحد من العراقيل غير التعريفية بما يضمن الرفع من نجاعة الخدمات اللوجيستية والارتقاء بالجودة لتحسين القدرة التنافسية للمنتوجات والخدمات.

ويتمثل الهدف في بلوغ المجهود التصديري نسبة 42% من الناتج في سنة 2020.

3.2.4 الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة

يعتبر الاقتصاد الرقمي رافدا هاما من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والرفع من الإنتاجية والقيمة المضافة ويتم ذلك من خلال:

- ضمان الاندماج الاجتماعي والحدّ من الفجوة الرقمية عبر نفاذ أفضل للمعلومة والمعرفة ودمقرطة تجهيزات النفاذ وتعميم الاستفادة من السعة العالية جدًا.
- نشر الثقافة الرقمية عبر تعميم استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المسارات التعليمية ورقمنة المحتويات البيداغوجية.
- التوجه نحو إدارة الكترونية في خدمة المواطن (منصفة وشفافة وسلسلة وفاعلة).
- تطوير نقل الخدمات خارج بلد المنشأ في المجال الرقمي والعمل على بعث مؤسسات وطنية متميّزة.
- العمل على تأمين مرور تونس إلى الكل الرقمي عبر وضع إطار ترتيبي وحوكمة رشيدة وإرساء مناخ ثقة رقمية ملائم.

3.3 المحور الثالث: التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي

لقد جعلت تونس من الإنسان محور السياسة التنموية وهدفها الأسمى ووسيلتها المثلى. ويقوم الأنموذج المجتمعي لتونس ما بعد الثورة أساسا على التوفيق بين سياسة اقتصادية قوامها النجاعة وسياسة اجتماعية محورها الزفاه الاجتماعي ترمي جميعها إلى الارتقاء بالتنمية البشرية إلى مستويات رفيعة وإلى التحسين المتواصل لجودة الحياة.

3.3.1 التنمية البشرية

تستند الإستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية إلى الرهانات والتحديات المطروحة وإلى جملة من القيم والمبادئ الحضارية الرامية خاصة إلى:

- **تثبيت أركان المواطنة الفاعلة** من خلال تنزيل الإنسان في جوهر الاهتمامات الوطنية في مختلف الحقبات والمراحل منذ الطفولة وفترة ما قبل الدراسة والحياة المدرسية والجامعية أو التكوينية وصولا إلى فترة النشاط والاندماج في الحياة المهنية.
- **الحرص على الرفع من كفاءة الموارد البشرية** وتمكينها من التحكم في التكنولوجيات الحديثة والانصهار في مجتمع المعلومات.
- **الانفتاح والتفاعل مع المحيط الداخلي والخارجي** حتى يتسنى للمواطن فرديا وجماعيا الاستفادة من مختلف التجارب والتموقع في الفضاءات والأسواق وحلقات الإنتاج والميادين العلمية الحديثة على الصعيدين الوطني والعالمي.

3.3.1.1 ضمان جودة المنظومة التربوية وتحسين التشغيلية

على اعتبار أن الموارد البشرية هي الثروة الأهم والأبقى لدفع ديناميكية التنمية الشاملة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، سيتم خلال الخماسية القادمة العمل على إصلاح المنظومات التربوية (التربية والتكوين المهني والتعليم العالي) ضمان تكامل بينها وتأمين تفاعلها الإيجابي مع محيطها الداخلي والخارجي وإسهامها في تحقيق الأهداف التنموية وفي خلق الثروة واستحداث نسق النمو والاستثمار والنهوض الاجتماعي والحدّ من الفوارق بين الجهات والفئات.

وفي هذا السياق، تتمثل التوجهات الكبرى في:

- **العناية بمنظومة التربية ما قبل المدرسية** من خلال وضع خطة تدخل تجعل من هذه الخدمة مرفقا عموميا وذلك بدعم رياض الأطفال البلدية وإحداث فضاءات طفولة مبكرة بمؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي بالمناطق ذات الأولوية تكريسا لمبادئ المساواة والإنصاف وتكافئ الفرص بين جميع الأطفال.
- **تعميم الأقسام التحضيرية** لفائدة كل الأطفال في سنّ الخمس سنوات وذلك اعتبارا لأهمية التربية قبل المدرسية في النماء وفي صقل المواهب وتحسين المسار التعليمي للطفل.
- **إقرار إجراءات وتدابير عملية** تمكن من الحد من ظاهرة الفشل المدرسي والتقليص من نسب التسرب والفشل المدرسي إلى أدنى المستويات.

وعلاوة على ذلك سيشهد النظام التربوي جملة من التدابير والإجراءات ذات العلاقة خاصة بالمجالات التالية:

- **مراجعة الزمن المدرسي** وإحكام توزيعه في اتجاه حسن توظيفه من أجل دعم المكتسبات المعرفية لدى التلاميذ وترسيخها بما يضمن تحسين جودة النظام التربوي.
- **تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية في الوسط المدرسي.**
- **القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية** عبر تشديد المراقبة في هذا المجال وفقا للتراتب القانونية مع العمل على تدعيم دور المجتمع المدني وجمعيات الأولياء في هذا المجال.
- **التأكيد على الدور الريادي للدولة** في مجال ضمان مجانية وإجبارية التعليم في مرحلتي ما قبل الدراسة والتعليم الأساسي مع معاضدة هذه الجهود من قبل القطاع الخاص.
- **إبلاء عناية خاصة للوسط المدرسي** لاسيما في مجالات النقل المدرسي خاصة في المناطق الداخلية والأوساط الريفية وكذلك للطفولة ذات الاحتياجات الخصوصية وتأمينها ضد الانزلاقات والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر والحد من ظاهرة العنف.

وتتمثل التوجهات الكبرى لقطاع التكوين المهني للفترة القادمة فيما يلي :

- **إرساء منظومة تكوين مهني مندمجة ومنسجمة** مع مختلف مكونات المنظومة الوطنية لإعداد الموارد البشرية في إطار إحكام التكامل بين قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي بما يمكن من دعم تشغيلية المتخرجين والاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة التطلعات الوطنية في مجال تنمية الاستثمار الخاص ودفع روح المبادرة لدى المتكويين.

- وضع نظام قيادة متطور لمنظومة التكوين المهني في جميع المستويات ودعم دور السلط والفاعلين الجهويين في حوكمة المنظومة من خلال التدرج في إعطاء الجهة صلاحيات أكبر تمكنها من إحكام الربط بين مخرجات جهاز التكوين المهني وحاجيات التنمية وسوق الشغل الجهوية وبدعم تشغيلية الشبان ويعزز تكافؤ الفرص بين الجهات.
- تركيز نموذج جديد لتسيير وتنظيم مراكز التكوين المهني حسب مبادئ الحوكمة الرشيدة في اتجاه تفعيل استقلاليتها وتسهيل عملية تسويق خدماتها وتفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي.
- الارتقاء بوظيفة هندسة التكوين والهندسة البيداغوجية للاستجابة لحاجيات الأفراد والمؤسسات والمجتمع وتطوير وظيفة ومناهج تكوين المكونين.
- ضمان جودة مخرجات منظومة التكوين المهني عبر إرساء منظومة وطنية للمواصفات والتقييم تشمل نظام تأهيل مؤسسات التكوين المهني العمومية والخاصة وتركيز وظيفة التفقد البيداغوجي صلب المنظومة الوطنية للتكوين المهني.
- العمل على تغيير النظرة المجتمعية للتكوين المهني والتحفيز على الالتحاق به وتدعيم جاذبيته، من خلال تركيز منظومة وطنية موحدة للإعلام والتوجيه المهني لفائدة الأفراد والعائلات والمؤسسات.
- تطوير منظومة التكوين المستمر بالمؤسسات الاقتصادية عبر تنمية وظيفة الاستشارة والإحاطة بالمؤسسات بغاية مساعدتها على تشخيص حاجياتها وإعداد مخططاتها التكوينية وتمويلها وتقييمها وذلك بتشريك القطاع الخاص.

ومن ناحية أخرى سيشهد قطاع التعليم العالي جملة من الإصلاحات في اتجاه:

- تدعيم الشعب والاختصاصات العلمية والهندسية التي تتميز بتلاؤمها مع حاجيات سوق الشغل وبقدرتها التشغيلية العالية نسبياً.
- تعزيز الاستقلالية الإدارية للجامعات وتعميم عقود البرامج والتصرف حسب الأهداف على المؤسسات الجامعية وإضفاء الشفافية والمزيد من المرونة على إجراءات التصرف المالي داخلها.
- إرساء علاقة شراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية من خلال دعم تواجد المهنيين وأهل الاختصاص من قطاعات الإنتاج في المجالس العلمية لمؤسسات التعليم العالي ومساهماتهم في إحداث شعب التكوين وضبط محتوى البرامج بما من شأنه أن يعزز تشغيلية خريجي الجامعة.

- تطوير البحث العلمي الجامعي ولاسيما منه البحث التتموي التطبيقي وفي مستوى شهادة الدكتوراه وتتمين نتائجه مع التأكيد على ضرورة التواصل والربط بين أنشطة البحث ومؤسسات الإنتاج وذلك علاوة على استكشاف وتعزيز فرص تصدير البحوث إلى الخارج.
- التأكيد على الرفع من قدرات إطار التدريس والتأطير الجامعي خاصة عبر تدعيم الشراكة والتعاون وتبادل الخبرات مع المؤسسات الجامعية والبحثية الخارجية والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.
- إرساء أقطاب جامعية إقليمية انطلقا من خصوصيات وحاجيات الجهات وذلك وفقا لخارطة جامعية مدروسة.
- تطوير الحياة الجامعية وتنويع الأنشطة المتناغمة مع تطلعات واحتياجات الطلبة داخل مركبات جامعية حيوية ومندمجة.
- بناء رؤية وطنية حول التعليم العالي الخاص وإحكام تنظيمه وضمان انسجامه مع خيارات الدولة.
- بعث منظومة بكل مؤسسة جامعية تتابع نسب تشغيلية الطلبة.

كما ستتكتف الجهود قصد تحسين ظروف العمل داخل المؤسسات التربوية والجامعية ومؤسسات التكوين المهني من خلال مراجعة البرامج وطرق التدريس والوسائل التعليمية ومنظومة التقييم والتكوين الأساسي والمستمر للمدرسين ودعم جودة التعلّات إلى جانب إيلاء أهمية خاصة لتدريس اللغات.

ويتطلب تحسين جودة التعليم والتكوين التوظيف الأمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التعليمية والتكوينية من خلال دعم الاستثمارات في مجال التكنولوجيات الحديثة وتوفير مستلزمات التعليم عن بعد وتكريس الوسائط المتعددة عوضا عن الوثائق المادية وتعميمها تدريجيا على كل المؤسسات التربوية والجامعية ومؤسسات التكوين المهني فضلا عن إحكام التنسيق بينها بهدف تحديد الشعب وتحيينها بصفة مستمرة تماشيا مع احتياجات سوق الشغل.

ويهدف تحسين جودة المنظومة التعليمية والتكوينية والرفع من التشغيلية ستتكتف الجهود من أجل تطوير صيغ الاعتماد والإشهاد والمطابقة مع المعايير الدولية للشهاد الوطنية وللمكتسبات العلمية والتقنية لمخرجات جهازي التعليم العالي والتكوين المهني وذلك علاوة عن إحداث وكالة وطنية مستقلة للتقييم والجودة.

ويتمثل الهدف في العمل على تحسين ترتيب المنظومة التربوية التونسية على مستوى المنظمات الدولية على غرار البرنامج العالمي لمتابعة مكتسبات التلاميذ.

3.3.1.2 الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والحد من نسب الفقر

لقد أدت المستجدات والتحولات العميقة التي شهدتها الساحة الدولية منذ منتصف القرن الماضي، والتي تسارع نسقها خلال السنوات القليلة المنقضية، إلى مراجعة جوهرية للأدبيات الفكرية والنظريات العلمية ذات العلاقة بالمقاربات التنموية لا فقط على مستوى مضامينها ومراميها بل وكذلك على صعيد آليات رصدتها والمعايير والمؤشرات المعتمدة لتقييم مدى نجاعتها ومردوديتها.

وبالفعل، فقد أثبتت التجارب أن قياس درجات النمو والتنمية لا يمكن أن يقتصر على مستوى تطور الدخل الفردي دون سواه، بل يتعداه ليشمل جملة من المؤشرات ذات الدلالة والصلة بالتنمية البشرية وبالحد من الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر في مختلف أبعاده ومدى تحقيق الرفاه وصولاً إلى إحلال الإنصاف والعدالة الاجتماعية والتي لا يتسنى بدونها حفظ الكرامة الوطنية باعتبارها القائم الأوحد لإثبات وتجسيد الذات البشرية في كل تجلياتها الإنسانية وشمولية معانيها ومكوناتها المادية (الاقتصادية والاجتماعية) والثقافية (الهوية والمرجعيات الدينية والأخلاقية) والحضارية (الحقوق الكونية والخصوصيات الوطنية).

وتقتضي المقاربة الجديدة لمقاومة الفقر إدخال إصلاح جذري وعميق لا فقط على مستوى أساليب التصرف في مختلف مكونات المنظومة العمومية للنهوض الاجتماعي بل وكذلك على صعيد بلورة السياسات ذات العلاقة وتنفيذها ومتابعة إنجازها وتقييمها. ويستدعي هذا التوجه اعتماد تمشي يقوم بالأساس على الإستهداف الجغرافي والمعالجة الفردية للعائلات الفاقدة للسند وللنفقات الهشة وإعطاء الأولوية، بصفة موازية، للمعالجة المستديمة والنشيطة للفقر لفائدة الأفراد القادرين على العمل والاندماج في الدورة الاقتصادية.

ومن منطلق الحرص على إضفاء التناسق والتكامل المرجو على البرامج والآليات ذات الطابع الاجتماعي بات من الضروري وضع آليات ناجعة لقيادة السياسات العمومية لمقاومة الفقر.

3.3.1.3 الأطفال والشباب قوة فاعلة

يمثل الأطفال والشباب قوة فاعلة وشريكا أساسيا في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يستدعي:

- فسح المجال أمام هذه الفئات للتعبير عن شواغلها وتطلعاتها والإسهام في رسم السياسات الوطنية.

- دعم مشاركتها في الحياة السياسية والمدنية من خلال العمل على تأكيد حضورها في المشهد السياسي وصلب المؤسسات الوطنية الشبابية والجمعيات.
- تكريس قيم المساواة والإنصاف بين الفئات الشبابية في مختلف الميادين.

ويعد المجال التربوي المنطلق الموضوعي لتنميين دور الأطفال والشباب وضمان انخراطهم وإسهامهم في المسار التنموي وغرس قيم التعويل على الذات لدى المتكويين وإذكاء روح المبادرة والإبداع لديهم بهدف تحسين التشغيلية وتيسير إدماج الشباب في سوق الشغل وبالتالي إرجاع الثقة والأمل لديهم.

كما تعدّ منظومة التنشيط الشبابي من أهم المنظومات التي تساهم في فسخ المجال أمام الشباب لإطلاق طاقاته الإبداعية وإبراز مواهبه وهو ما يقتضي توظيف المؤسسات الشبابية على الوجه الأمثل عبر معالجة إشكالياتها باعتماد مقاربة تشاركية في تسيير هذه المؤسسات وفي مراجعة برامج التنشيط واستحداث أنشطة شبابية عصرية مرتبطة بالتكنولوجيا تستجيب لطموحات هذه الفئة وتستقطب مختلف الشرائح الشبابية مع دعم تواصل هذه المؤسسات مع محيطها الخارجي من مؤسسات تربية وصحية وثقافية ورياضية واجتماعية.

وتقوم مؤسسات الترفيه والسياحة الشبابية، من ناحيتها، بدور بارز في احتضان الشباب وتمكينه من حقه في الترفيه، وهو ما يتطلب ضبط خطة وطنية للسياحة الشبابية تركز على تعصير مؤسسات الترفيه والسياحة الشبابية وإحداث مراكز جديدة لاسيما بالولايات الداخلية واستثمار ميزات التفاضلية وما تحتويه من مخزون حضاري وبيئي مع حث القطاع الخاص على الاستثمار في هذا الميدان.

ويتمثل المقياس الأمثل لضبط وتقييم النتائج في إنجاز دراسات دورية وبحوث ومسوحات بالتعاون مع منظمات دولية مختصة في دراسة انتظارات الفئة الشبابية وإرجاع الثقة والأمل في المستقبل لشباب تونس.

3.3.1.4 حماية الحقوق المكتسبة للمرأة ودعمها

جاءت الثورة لتثبت حقوق المرأة وتدعمها بمكاسب جديدة تجسدت بوضوح من خلال دستور تونس الجديد الذي أسس إلى بداية مرحلة مستجدة بالنسبة للمرأة، حيث تمّ بالخصوص إدراج فصل ينص على المساواة بين الجنسين وسعي الدولة إلى تحقيق التنافس بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة.

وعلا بمقتضيات الدستور وبالاتفاقية الدولية حول القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة "السيداو" سيتم العمل خلال الخماسية القادمة على حماية حقوق المرأة وتدعيمها من خلال:

- اعتماد خطط عملية بهدف تيسير التكفل بالنساء ضحايا العنف وتطوير العمل الشبكي وإحكام تنسيقه بين مختلف المتدخلين في هذا المجال.
- إرساء خطة اتصالية متكاملة وناجعة لمناهضة العنف ضد المرأة.
- استكمال الإطار التشريعي بإصدار قانون لحماية المرأة من العنف المسلط عليها.
- التصنيف حسب النوع الاجتماعي كوسيلة لإضفاء نجاعة أكبر على البرامج التنموية ودعم أثرها الإيجابي على المرأة كآلية لتقييم الفجوات والتمييز المبني على النوع.
- تثمين دور المرأة الفاعل في المجتمع المدني.
- تطوير مجال الدراسات المتعلقة بالمرأة كضرورة لفهم أوضاعها والوقوف عند هئاتها ودعم دور مركز البحوث والدراسات والتوثيق حول المرأة وتعزيز نشاط مرصد أوضاع المرأة.

وفي ظلّ تسجيل مؤشرات سلبية تتعلق بوفيات الأمهات وأمّية المرأة وبالتسرب المدرسي للفتاة خاصة في الوسط الريفي وتسجيل فجوات وتفاوت بين المرأة والرجل في مجال وصول المرأة إلى مواقع القرار والإدماج الاقتصادي للمرأة فإنه يصبح من الضرورة بمكان أن تدرج هذه الإشكاليات كعناصر إصلاح أساسية.

ويقدر الحاجة إلى الارتقاء بالمرأة إلى مرتبة الشريك المتساوي الحقوق والحظوظ من خلال المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والعامة والتواجد المتكافئ في مواقع القيادة والقرار، تتأكد الحاجة خلال المرحلة المقبلة إلى توفير مجالات أوسع للتكوين وتأهيل وتشغيل المرأة في الوسطين الريفي والحضري وإفرادها بحوافز خصوصية لتشجيعها على المبادرة والاستثمار حتى تنمو نسبة مشاركتها في القوة العاملة في البلاد خاصة أن نسيج تونس النشط قادم على تقلص في السنوات القادمة.

وتتمثل المقاييس المثلى لهذه الإجراءات في:

- التدرج نحو تحقيق التناصف في شتى المجالس المنتخبة: بلديات، مجالس جهوية، مجلس نواب الشعب.
- تراجع ملحوظ للمؤشرات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة.
- الترفيغ في نسبة مشاركة المرأة في سوق الشغل.

3.3.1.5 التونسيون بالخارج في عمق الاهتمامات الوطنية

من منطلق الحرص على توطيد العلاقة بالتونسيين المقيمين بالخارج ومزيد تمكين ارتباطهم وتعزيز انتمائهم لوطنهم الأم عبر تدعيم انخراطهم في عملية البناء في إطار تمشي تشاركي، بات من الضروري:

- تطوير المنظومة المعتمدة للعناية بالجالية في إطار مقارنة شاملة تتكامل فيها الرعاية الحقوقية والخدمات الاجتماعية والإحاطة الثقافية وذلك عبر تكثيف قنوات التواصل القائم على الحوار والتشاور والمشاركة في شتى المجالات خاصة في ضوء إحداث المرصد الوطني للهجرة والمجلس الوطني للتونسيين بالخارج.
- مزيد العمل على توطيد علاقة الأجيال الجديدة ببلدهم الأم وبقيمها الحضارية والثقافية والعمل على أن تكون هذه الأجيال منارة إشعاع لتونس، اعتبارا للمتغيرات التي تشهدها التركيبة الديمغرافية للجالية والتي تتميز بتنامي حجم الأجيال الجديدة المقيمة بالخارج.
- حماية الحقوق الاجتماعية للعمال المهاجرين المكفولة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية إذ أن المقاربة التونسية في هذا المجال تتمثل في تأمين حقوق الجالية والإحاطة بمشاغلها في بلدان الإقامة وضمان حقها في التغطية الاجتماعية عبر تكثيف وتطوير محتوى الإتفاقيات الدولية للضمان الاجتماعي خاصة وأن تونس صادقت على جل المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والاتفاقيات المتعلقة بالمساواة في المعاملة وعدم التمييز في مجال الضمان الاجتماعي الصادرة عن منظمة العمل الدولية.
- تذليل الصعوبات التي تحول دون مشاركة فعالة للتونسيين بالخارج وتفتح آفاقا جديدة للاستفادة من كفاءاتهم وخبراتهم في نقل التكنولوجيا واستقطاب الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال دعم الإعلام الاقتصادي والتعريف بمناخ الأعمال ومجالات الاستثمار في تونس وتوفير المعطيات ونسج علاقات مع أوساط الأعمال ببلدان الإقامة.
- إثراء النسيج الجمعياتي وتفعيل دور جمعيات التونسيين بالخارج.

ويتمثل المقياس لمدى نجاح هذه السياسات في تطور عدد التونسيين بالخارج الذين يعودون إلى تونس لقضاء عطلهم السنوية الذي تراجع في السنوات الأخيرة والترفع في نسبته بـ 5% سنويا خلال الفترة 2016-2020 وذلك بالتوازي مع الترفيع في التحويلات والاستثمارات بما لا يقل عن 30% في موفى سنة 2020 مقارنة بسنة 2015.

3.3.1.6 البعد الثقافي بين الإبداع والانفتاح والتأصل

تمثل الثقافة مقوما جوهريا في المشروع الحضاري الوطني بحكم الدور المحوري الذي تضطلع به في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية والديمقراطية والمدنية وتكريس الانفتاح على الآخر وتعزيز التماسك والاندماج الاجتماعي بالاستناد إلى قيم الدستور في الفكر المستنير والابتكار المبدع وكعامل إشعاع ورافد من روافد التنمية.

وإضافة إلى مواصلة إيلاء الجانب التمويلي العناية التي يستحق من خلال تنويع مصادر تمويل القطاع وتكريس المعادلة بين دور الدولة في هذا المجال ودور الهياكل المالية والمبادرة الخاصة في المساهمة والإسناد، يستدعي إنجاز هذه الأدوار العمل خلال المرحلة القادمة على:

- مزيد دعم الإبداع الثقافي وتعزيز آليات إنتاجه وترويجه.
- إعادة الاعتبار للمبدعين وتثمين دورهم وحماية إبداعاتهم.
- تدعيم المؤسسات الثقافية المرجعية وتأهيلها وتطوير أدائها وأداء القائمين عليها والارتقاء بمضامين أنشطتها.
- النهوض بالصناعات الثقافية والرفع من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- تعزيز برامج المحافظة والإحياء للتراث الوطني.
- توظيف الإمكانيات التي تتيحها الثقافة لمزيد تنويع المنتج السياحي ولدفع حركة التنمية في الجهات.
- مقاومة ظاهرة الاستغلال اللامشروع للمصنفات الثقافية والإعتداءات على المخزون التراثي للبلاد.

ويعدّ دعم لامركزية العمل الثقافي والنقل من التفاوت بين الجهات في مجال التغطية بالمؤسسات الثقافية من الخيارات الأساسية لهذه المرحلة الجديدة إعتباراً لدور هذه المؤسسات في النهوض بالعمل الثقافي وفي تكريس حق الثقافة للمواطنين دون إقصاء أو تفضيل. وستوجه جهود القطاع على هذا المستوى نحو:

- التقليل من مركزية التظاهرات الثقافية والتعميم التدريجي لدور الثقافة عبر مختلف معتمديات البلاد مع إعطاء الأولوية للمعتمديات التي لا يوجد بها لا دار ثقافة ولا دار شباب.
- تعزيز شبكة المكتبات العمومية وتوسيع نطاق خدمات المكتبات وحافلات التنشيط المتنقلة الموجهة للمناطق الريفية.
- تدعيم البنية التحتية والفضاءات المخصصة للفنون الدرامية والركحية.
- الرفع من قدرة القطاع الثقافي على مواكبة التطورات المتسارعة المسجلة في مجال التكنولوجيات الحديثة من خلال مواصلة تطوير طاقاته في هذا المجال وتأهيل الموارد البشرية العاملة صلبه.

وتمثل المقياس لمدى نجاح هذه السياسات في الترفيع بنسبة 50% للنشاط الثقافي في كل المعتمديات والقضاء على ظاهرة تردي الأوضاع الاجتماعية للمبدعين.

3.3.1.7 تطوير المنظومة الرياضية

سيتم العمل خلال الفترة القادمة مراجعة شاملة للمنظومة الرياضية عبر:

- الأخذ في الاعتبار لخصوصيات رياضة المواطنة بهدف دفع الرياضة للجميع وذلك بتوسيع ممارسة الأنشطة الرياضية على كل الفئات والجهات والتعميم التدريجي لتدريس وممارسة التربية البدنية لا سيما بالمرحلة الابتدائية وفي كل المؤسسات التربوية.
- الرياضة التنافسية الهاوية ورياضة الاحتراف والمستوى العالي لتأمين التآلق الرياضي إقليميا ودوليا.
- تطوير البنية الأساسية الرياضية عبر تعميم المنشآت الرياضية على كل الجهات بالاستناد إلى خارطة رياضية مع تدعيم الاستثمار في المجال الرياضي لا سيما من قبل القطاع الخاص وعبر الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص.
- مراجعة أساليب تمويل الرياضة.

ويتمثل مقياس لمدى نجاح هذه السياسات في إنجاز فضاءات رياضية في كل برنامج تهيئة الأحياء الشعبية وتعميم الفضاءات الرياضية في كل المدارس والمعاهد، وتنفيذ تجارب نموذجية في ما لا يقل عن 10 منشآت رياضية بشراكة مع القطاع الخاص.

3.3.2 النهوض الاجتماعي

3.3.2.1 تطوير الحوار والعلاقات المهنية داخل المؤسسة

يعتبر العقد الاجتماعي ثلاثي الأطراف الذي تم توقيعه سنة 2013 مكسبا وطنيا يؤسس لمقاربة جديدة قوامها تقاسم الأدوار والتشمي التشاركي في صياغة القرار واعترافا صريحا بالدور الذي يلعبه الحوار الاجتماعي في إرساء مناخ اجتماعي يتسم بالاستقرار ويهدف إلى دفع التنمية الاقتصادية عبر تطوير العلاقات المهنية القائمة على التشاور والتوافق.

ولئن يمثل ضمان ديمومة المؤسسة وتعزيز قدرتها التنافسية من أولويات المرحلة للحفاظ على مواطن الشغل والنهوض بالإنتاجية فان تحسين ظروف العمل من خلال المحافظة على القدرة الشرائية للعمال ومزيد النهوض بالصحة والسلامة المهنية، تعتبر من الثوابت الجوهرية وخيارا استراتيجيا يهدف بالأساس الى تأمين حق العامل والنهوض بالعلاقات الشغلية في إطار تمشي توافقي للحفاظ على المناخ الإجمالي داخل المؤسسة وتدعيم قدرتها على المنافسة.

ومن ناحية أخرى وبالنظر إلى الدور المحوري الذي يضطلع به المجلس الوطني للحوار الاجتماعي في مجال التشاور الثلاثي حول الشغل والعلاقات المهنية، سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على اعتماد منوال جديد للعلاقات الشغلية يقوم على التوازن بين الأطراف الاجتماعية ويستند الى تشريع شغلي متطور وشامل يكرس العمل اللائق ويضمن الحماية الاجتماعية ويمكن من التوظيف الأمثل للموارد البشرية مع اعتماد منظومة التكوين المستمر طيلة الحياة المهنية.

ومما لا شك فيه أن إرساء منظومة ناجعة للصحة والسلامة المهنية تأخذ بعين الاعتبار تطوير التشريع والتفقد والمراقبة في مجال الصحة والسلامة المهنية وتفعيل مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الأخطار المهنية إلى جانب الترفيع في نسبة التغطية بخدمات طب الشغل سيساهم في تحسين الإنتاجية وسيتمكن بالتالي من تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة.

وفي هذا الإطار بالذات، فإنه يتعين على كافة المتدخلين والأطراف الاجتماعية تكثيف الجهود من أجل الرفع من الإنتاجية ولا سيما منها تلك المتعلقة بعنصر العمل والتي لم تتعدى نسبة تطورها 1,8% سنويا خلال الفترة 1990-2014 مع تراجع هذه النسبة إلى دون هذا المعدل ما بين سنتي 2011 و2015. وسيتمكن ذلك من مواصلة السياسة التعاقدية والسعي إلى الحفاظ على القدرة الشرائية وتحسين القدرة التنافسية لجهاز الإنتاج.

وبالنظر إلى دقة وحساسية المرحلة التي تمر بها تونس واعتبارا للرهانات المطروحة لاسيما في مجال التشغيل خاصة في صفوف الشباب فإنه يكون من الأجدى طرح الإشكاليات في إطار تمشي تشاركي يهدف التوفيق والتحكيم بين متطلبات الحفاظ على القدرة الشرائية ومقتضيات الرفع من نسق إحداثيات الشغل والحد من تفاقم البطالة خاصة في صفوف الشباب وحاملي الشهادات.

ويتمثل الهدف في بلوغ نسبة تطور لإنتاجية العمل بمعدل 2% سنويا خلال الفترة 2016-2020.

3.3.2.2 تطوير المنظومة الصحية

يضطلع قطاع الصحة بدور هام في تحسين ظروف العيش والإحاطة بالمواطن وتوفير الخدمات الصحية لفائدته وتمكينه من القيام بوظائفه على أفضل وجه والتمتع بحقه الدستوري في الانتفاع بالخدمات الصحية والاستشفائية الملائمة. ولتجسيم هذه الحقوق الأساسية سيتجه العمل خلال الفترة القادمة نحو:

- إرساء نظام يمكن تدريجيا من بلوغ **تغطية صحية شاملة** مع إيلاء عناية قصوى للجانب الوقائي وتطوير خدمات الخط الأول للهيكل العمومية للصحة لا سيما في ظل التطورات الديمغرافية المرتقبة والتي تتسم بالخصوص بتنامي ظاهرة الشيخوخة وظهور أمراض سارية ومستجدة.
- **مراجعة الخارطة الصحية** بكل مكوناتها في اتجاه تيسير النفاذ إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها وتأمين التزوّد المستمر بالأدوية الضرورية والتقليص من الفوارق بين الجهات، عبر:
 - ✓ **حث الإطار الطبي وشبه الطبي وإقرار الحوافز المشجعة له للعمل بالهيكل الصحية المتواجدة بالمناطق الداخلية التي لا تزال تشكو من نقص في طب الاختصاص،**
 - ✓ **إحداث أقطاب صحية واستشفائية متكاملة** فيما بينها ومتوازنة في توزيعها الجغرافي وفقا لخارطة صحية مدروسة وواضحة المعالم،
 - ✓ **توفير الإختصاصات الطبية** بالقطاع العمومي بكل المناطق.
- **تدعيم مجال البحث العلمي الطبي** والنهوض بالتجديد ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية في المجال الصحي.
- **استمرارية الرعاية الصحية وخدمات طب الجوار والصحة الإنجابية** وتيسير النفاذ إليها باعتبار دورها الأساسي في تفعيل البرامج الوقائية والتحسيسية والتقليص من تكاليف العلاج المباشرة وغير المباشرة والحدّ من الضغط المسجل على الخطوط الثانية والثالثة للهيكل العمومية للصحة.
- إرساء قواعد **الحوكمة الرشيدة** صلب المنظومة الصحية مع تعزيز القدرات في ميادين التخطيط والتصرف والتسيير وضبط الأدوار وتحديد المسؤوليات لكل الأطراف المتدخلة في هذا المجال لتطوير النجاعة والمردودية.
- تكثيف العناية بالجانب **التوعوي والتحسيسية** وبالتثقيف الصحي للمواطن في إطار خطة وطنية هادفة.
- المضي قدما في تنفيذ مشروع **التصرف الإلكتروني في المنظومة الصحية.**
- **إصلاح منظومة تمويل الصحة** في اتجاه إعادة النظر في توزيع الموارد قصد ملاءمتها مع الأولويات على مستوى الخطوط والقطاعات.

ويتمثل الهدف في الارتقاء بمؤشر التنمية البشرية وما يتضمنه من تحسين للوضع الصحي العام بما يمكن من الترفيع في مؤمل الحياة عند الولادة.

3.3.2.3 تحسين ظروف العيش

تجسيما لحقّ الجميع في العيش في محيط سليم وباعتبار تأثير ظروف الحياة على صحة الأفراد ورفاههم وتوازنهم، يشكّل الاهتمام بتحسين ظروف العيش والانقاع بمرافق حياتية ذات جودة عالية، محور اهتمام أساسي خلال المرحلة القادمة من خلال توفير السكن اللائق وتعميم الخدمات والمرافق الأساسية وتهذيب الأحياء الشعبية وتحسين ظروف التنقل.

وبناء على ذلك سيتم التركيز خلال الفترة القادمة على:

- **إزالة وتعويض المساكن البدائية للقضاء على مظاهر التهميش وإدماج الفئات الاجتماعية الهشة** داخل أحياء سكنية تستجيب لمقتضيات العيش الكريم.
 - **دعم قطاع السكن والسكن الاجتماعي** بالخصوص للاستجابة للطلبات المتزايدة وتوفير المقاسم الاجتماعية للبناء الذاتي وتشجيع البناء العمودي.
 - الحد من ارتفاع كلفة السكن لجعلها تتماشى مع قدرة مختلف الشرائح الاجتماعية لا سيما محدودة الدخل.
 - **تسهيل النفاذ إلى القروض السكنية** بشروط ميسرة ومراجعة منظومة تمويل السكن.
 - الحد من الإجراءات الإدارية للحصول على رخص البناء.
 - **توفير المدخرات العقارية** ومراجعة أمثلة التهيئة لمكافحة المضاربات العقارية والحد من ارتفاع أسعار الأراضي السكنية.
 - معالجة الوضعيات العقارية لتمكين المواطنين من شهادات ملكية خاصة لإدماج هذه العقارات بالدورة الاقتصادية.
 - إدماج الأحياء الاجتماعية بمحيطها العمراني وتحسين ظروف العيش داخلها عبر دعم المجهودات الرامية إلى تهذيب وتأهيل الأحياء الشعبية وتجهيزها بالبنية التحتية وتوفير التجهيزات الجماعية وتحسين السكن والبيئة الحضرية.
 - **الارتقاء بجودة الخدمات** المسداة وتعميم الماء الصالح للشرب وخاصة بالوسط الريفي وتحسين نوعيته وتعميم التوزيع الكهربائي ودعم الربط بشبكة الغاز الطبيعي والرفع من نسب ربط المساكن بشبكة التطهير.
 - تحسين ظروف نقل المسافرين بالوسطين الريفي والحضري:
- ✓ تأهيل وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية للنقل وتعصير طرق التصرف داخلها.

- ✓ توفير الوسائل والمعدات الضرورية لتلبية طلبات التنقل المتزايدة وخاصة التلمذية والطلابية بالوسطين الريفي والحضري.
- ✓ تحسين ظروف التنقل والنقل العمومي بصفة جذرية داخل المدن الكبرى وخاصة تونس الكبرى وصفاقس وسوسة وبنزرت.
- ✓ الحد من الاكتظاظ وطول مدة السفرات.
- ✓ تدعيم النقل الحديدي للمسافرين لما يوفره من ميزات على مستوى طاقة الاستيعاب والتواتر وذلك بالشروع في توسيع الشبكة الحالية وانجاز مشاريع جديدة.

ويتمثل الهدف في انجاز 100 ألف مسكن اجتماعي خلال الخماسية القادمة والرفع في نسبة النقل العمومي من 30% إلى حدود 40%.

3.3.2.4 إرساء أرضية متكاملة وناجعة للحماية الاجتماعية

إن إرساء منوال مجتمعي جديد يكرس بناء جمهورية مدنية وديمقراطية قوامها احترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة ومقاومة جميع أشكال الإقصاء والتهميش، يستدعي بالضرورة إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد تستند الإستراتيجية المزمع توحيها في مجال إرساء منظومة وطنية للحماية الاجتماعية وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي إلى ثوابت وخيارات جوهرية تركز حق الفرد في التغطية الاجتماعية والعمل اللائق وتدعم الحلول المستديمة للفقر من خلال ترسيخ مبدأ التعويل على الذات والإدماج الاقتصادي مع تفعيل دور المجتمع المدني في معاضدة مجهودات الدولة الرامية إلى محاربة الفقر والحرمان والإقصاء الاجتماعي.

وتدعيما لهذا التوجه، سينصرف العمل نحو:

- إرساء قاعدة بيانات موحدة ومفصلة وسجل مرجعي يشمل الفئات المستهدفة يتم اعتماده من طرف كل المتدخلين في مجال التنمية البشرية مع الحرص على التحيين الدوري لهذه السجلات ووضعها على ذمة كل الجهات والأطراف المتدخلة وهو ما سيساهم بدوره في إضفاء مزيد من النجاعة على عملية الاستهداف الجغرافي والمشخص.
- إحداث معرف وحيد سيمكن من متابعة أوضاع العائلات المستحقة التي تستجيب لمقاييس الانتفاع بالبرامج الاجتماعية المحدثه في إطار أرضية للحماية الاجتماعية سيكون من أهم

مقتضيات نجاح هذه المنظومة التي تستدعي متابعة وتقييماً دورياً لمختلف البرامج التي تتصوي تحت مظلة الأمان الاجتماعي.

- إدخال إصلاحات جذرية على مستوى الدعم الذي أصبح يستدعي مراجعة شاملة في اتجاه ترشيد تدخلاته وإحكام عملية انتقاء المنتفعين وتصويب التدخلات لفائدتهم استناداً إلى منظومة المعرف الوحيد.
- تطوير دور الجهات في التصرف في البرامج والتدخلات الاجتماعية وفي عملية الاستهداف وتحديد قائمات المنتفعين عبر تدعيم اللامركزية وبالتنسيق مع مختلف المتدخلين على المستوى المركزي.

3.3.2.5 إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي

يضطلع جهاز الضمان الاجتماعي بدور هام في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لا فقط عبر معاضدة الإستراتيجيات التنموية خاصة في ميادين الإستثمار والتشغيل والمداخيل، بل وكذلك عن طريق مساهمته في التحويلات الاجتماعية والتوقي من المخاطر وجبر الأضرار الناجمة عن العجز والشيخوخة والمرض وحوادث الشغل.

إلا أن حدة الضغوطات التي شهدتها منظومة الضمان الاجتماعي في السنوات المنقضية أدت بالخصوص الى تفاقم الوضعية المالية لجل الأنظمة ولا سيما منها أنظمة الجرايات نتيجة عدة عوامل من أهمها تدهور المؤشر الديمغرافي من 5 نشيطين مشتغلين لكل منتفع بجرارية سنة 1990 بالقطاع العمومي الى 2.8 سنة 2013 ومن 6.2 إلى 4.1 في القطاع الخاص خلال نفس الفترة وذلك بالتوازي مع ارتفاع مؤمل الحياة عند الولادة من 70.3 سنة 1990 إلى حدود 75 سنة 2014.

إلا أن هذه الوضعية السلبية لا يجب أن تحجب ضرورة معالجة الإشكاليات في شموليتها عبر:

- تشخيص دقيق للضغوطات واستشراف للآفاق المستقبلية بالاستناد بالخصوص إلى الدراسات الإكتوارية والمالية والديمغرافية.
- الرفع من المردودية الداخلية لأجهزة الضمان الاجتماعي ولاسيما منها تلك المتعلقة بالارتقاء بمعدلات الاستخلاص وبنسب التغطية الفعلية إلى مستويات أرفع.
- بلورة تمشي إصلاحية شامل ومتكامل على المدى القريب والمتوسط والبعيد تتم دراسته والتوافق حوله بصفة تشاركية في إطار اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية المحدثة صلب العقد

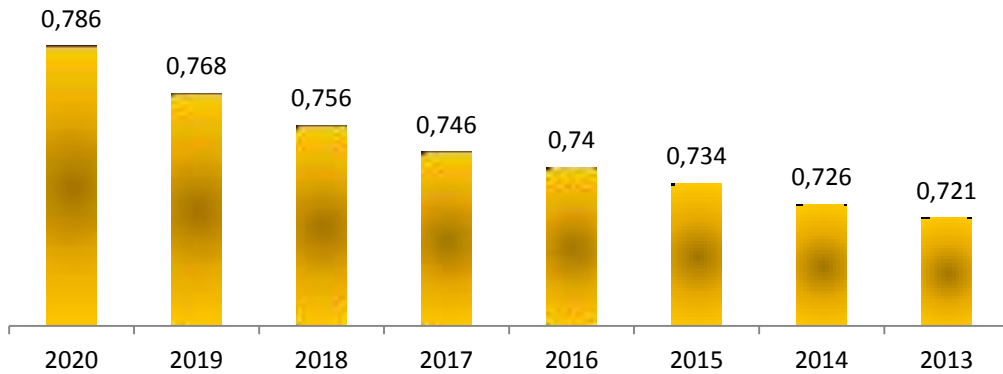
الاجتماعي على أن يتم إقراره ووضع حيز التنفيذ بعد تعميق النظر حوله من طرف المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

وعلى قدر الحرص على الحفاظ على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظومة الضمان الاجتماعي وفي طليعتها ترسيخ دعائم النظام التوزيعي والتضامني والعمل على تعزيز المكاسب المسجلة في هذا المجال، ستتجه الجهود خلال الخماسية القادمة نحو الحفاظ على التوازنات المالية وتقريب الأنظمة بين مختلف القطاعات وتحسين أساليب التصرف وتوسيع التغطية الاجتماعية الفعلية مع ملاءمتها مع خصوصيات كل قطاع على حده وذلك بالتوازي مع دراسة إمكانية تطوير أنماط جديدة تكميلية للضمان الاجتماعي تستند إلى معايير الرسملة وقواعد التأمينات الحياتية اعتبارا لدورها المتنامي في تعبئة الادخار الوطني ودفع الاستثمار والإنتاج والتشغيل.

3.3.3 التنمية البشرية والنهوض الاجتماعي: الهدف والمقاييس

يتمثل الهدف في مجال التنمية البشرية والاجتماعية في الارتقاء بمؤشر التنمية البشرية إلى حدود 0,786 سنة 2020 مقابل 0,721 سنة 2013.

تطور مؤشر التنمية البشرية



ويتمثل المقياس في هذا المجال في تخصيص اعتمادات لا تقل عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي طيلة الخماسية المقبلة للمصاريف والتحويلات ذات الطابع الاجتماعي وفي التقليل التدريجي من نسب الفقر المدقع لتراجع معدلاته إلى حدود لا تتعدى 2.5% في موفى سنة 2020 مقابل 4.6% مسجلة سنة 2010.

3.4 المحور الرابع: تجسيم طموح الجهات

إن التأسيس لمرحلة جديدة تستند إلى جملة المكاسب التي تحققت للبلاد ضمن المسار الانتقالي وتمكن من تجاوز الإشكاليات التنموية القائمة والإخلالات الهيكلية المطروحة على المستوى الإقليمي والجهوي والمحلي وما أفرزته من استفحال البطالة والفقر وتردي ظروف العيش، يستوجب العمل على وضع إستراتيجية وطنية لتنمية جهوية دامجة وشاملة تساهم في تجسيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتوازن بين الجهات بالاستناد إلى مؤشرات وحقائق الواقع التنموي بكل جهة تقوم على مبدأ التمييز الإيجابي.

وستركز إستراتيجية التنمية الجهوية للفترة القادمة على المحاور التالية:

3.4.1 تحقيق الترابط والتواصل الشامل بين الجهات

يستند الإطار الجديد للتنمية على إدماج الجهات فيما بينها وداخل الجهة الواحدة لتقليص التفاوت، وتحقيق التكامل، وفك العزلة عن المناطق الأقل نمواً، وتقريب الخدمات من المستفيدين من خلال :

- توفير وتوسيع وتعصير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية وفق مثال تهيئة متناسق وتيسير ربط المناطق الداخلية بالمراكز الحضرية للمدن الكبرى والمواني عبر توسيع شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة وشبكة السكك الحديدية وتدعيم خدمات النقل والخدمات اللوجستية مع مزيد الاعتناء بالنقل المدرسي.
- توزيع الاستثمارات العمومية بصفة عادلة تضمن استغلالاً أمثلاً للميزات التفاضلية للجهات، وتيسر عملية تسويق المنتج النهائي لا سيما عبر تركيز مناطق حرة ومناطق لوجستية، وتهيئة المناطق الحدودية، وتطوير الموانئ والمطارات لدعم تنافسية الجهات.
- توزيع الميزانيات والبرامج الخصوصية بين الجهات وتوجيه الامتيازات الممنوحة لمناطق التنمية الجهوية باعتماد مؤشر للتنمية الجهوية محين ويعكس واقع التنمية على المستويين الجهوي والمحلي.

3.4.2 دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها

في إطار دفع التنمية المحلية والجهوية سيقع العمل على حسن استغلال الثروات المتوفرة، وتثمين الإمكانيات الخصوصية للجهات وذلك من خلال:

- وضع تصور جديد للأقاليم الاقتصادية يأخذ بعين الاعتبار ما تتوفر عليه من موارد طبيعية وبشرية وموروث ثقافي وحضاري يسمح لها بتحديد أولوياتها التنموية وفق مبدأ التدبير الحر، واستغلال ثرواتها بالنجاعة المطلوبة.
- إحداث أقطاب تنموية وإعداد خارطة جهوية للمنظومات الاقتصادية لكل جهة وتنويع القاعدة الاقتصادية بالجهات وفق القدرات والثروات الطبيعية المتوفرة بها والتي يتعين استغلالها للرفع من قدرتها التنافسية وتوفير المناخ الملائم وتحسين البنية التحتية والتجهيزات والمرافق الجماعية والتشجيع على المبادرة الخاصة وتأطيرها وتهيئة "مراكز حياة" عصرية بعواصم الولايات ودعم سياسة التسويق الترابي ومراجعة التشريع المتعلق بتغيير صبغة الأراضي الفلاحية والتشجيع على اعتماد سلسلة القيم.
- تعزيز إشعاع المؤسسات المستغلة للثروات الطبيعية وتطوير منظومات اقتصادية محافظة على البيئة وإحكام المراقبة الدقيقة للتلوث، ونشر المعلومة، والتّحسيس بالآليات والتقنيات اللازمة لذلك والنهوض بالقدرة التنافسية وذلك بتحسين جودة المنتوجات، والنّهوض بالبحث العلمي لتطوير منتوجات جديدة، وتنويع قطاعات الإنتاج.
- دعم الاقتصاد الأخضر من خلال التّحفيز على بعث المشاريع في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيولوجية والبيئية التي تندرج في مسار التنمية المستدامة وتتميز بطاقة تشغيلية مرتفعة ومردودية عالية.
- تنظيم وتطوير التجارة البينية بين الجهات الحدودية التونسية ونظيراتها بكل من ليبيا والجزائر.
- الاسراع بوضع اطار جديد لتحفيز المبادرة والاستثمار الخاص بالجهات يأخذ بعين الاعتبار مبدأ التميز الايجابي للجهات الاقل نموا.
- ربط الجهات بشبكة الانترنت ذات السعة العالية بما يضمن تكافؤ الفرص عبر الاندماج الاجتماعي ومحو الفجوة الرقمية بين الجهات.

3.4.3 تطوير وتطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية

في إطار تجسيد توجه اللامركزية وتمويل التنمية في الجهات وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي سيقع العمل على:

- تطوير منظومة التمويل على الصعيد الجهوي ووضع الاطار التشريعي والقانوني لتمكين الجماعات العمومية المحلية من موارد مالية تتأتى من الموارد الذاتية ومن الموارد المحالة من السلطة المركزية بما يتلاءم والصلاحيات المسندة إليها ويمكنها من انجاز مشاريع ذات أولوية في إطار عقود شراكة بين الدولة والجهة.

- توفير موارد إضافية للجماعات المحلية تكريسا لمبدأ التضامن وبعتماد آلية التسوية والتعديل حسب ما ورد بالدستور في الفصل 136.
- تدعيم تدخلات شركات الاستثمار الجهوية ذات رأس مال تنمية وصندوق الودائع والأمانات والشركة التونسية للضمان لتفعيل دورها في تمويل الاقتصاد الجهوي.
- دعم آليات التمويل وإحداث بنك للجهات أو صناديق للتنمية والاستثمار بالجهات، وإيجاد آليات للتمويل الصغير والتضامني، هذا بالإضافة إلى إعادة هيكلة البنوك المختصة في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

3.4.4 تحسين الظروف المعيشية على المستويين المحلي والجهوي

في إطار النهوض بظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي وخاصة بالمناطق الداخلية سيتم العمل في الفترة القادمة على:

- تدعيم البرامج الخصوصية الموجهة وتعميم التزود بالماء الصالح للشرب والتنوير وخدمات التطهير بكافة المناطق وخاصة الريفية منها والحدودية، وتحسين التجهيزات الجماعية خاصة في مجالات الصحة والتربية والتعليم والخدمات الإدارية ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية.
- دعم ارتفاع المتساكنين بالتغطية الصحية والاجتماعية العامة وتحسين البنية التحتية لشبكات الاتصالات مع العمل على تحسين ظروف السكن لما له من دور في توفير الاستقرار للأسر والأفراد.
- توجيه مزيد من العناية إلى الجمعيات بمختلف مجالات اهتماماتها لتمكينها من مزيد التنظيم والتطور للمساهمة في التنمية بالجهات وذلك لما لها من دور هام في إرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنهوض بالفئات الاجتماعية الهشة والمساعدة على نشر ثقافة المحافظة على البيئة والمحيط.

3.4.5 تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية

كما سيقع العمل خلال الفترة القادمة على إرساء المقومات الأساسية للامركزية طبقا لما جاء في أحكام الدستور الجديد ودعم الحوكمة المحلية الرشيدة وذلك من خلال:

- استكمال بناء النظام السياسي والمؤسستي من خلال إجراء انتخابات المجالس البلدية والجهوية وفق مقتضيات الدستور.

- إحداث المجلس الأعلى للجماعات المحلية قصد دعم تمثيلية الجهات على المستوى الوطني ودفع التنمية والتقليص من التفاوت الجهوي.
- القيام بالدراسات والبحوث والاستشارات الضرورية بهدف وضع السيناريوهات الممكنة لتقسيم جديد للتراب الوطني يتلاءم ومتطلبات التنمية ويضمن التكامل بين الجهات ذات الخصوصيات المتشابهة وإعادة النظر في أمثلة التهيئة الترابية بما يتلاءم مع التوجهات الجديدة للتنمية الجهوية.
- دعم اللامركزية وإعادة هيكلة الإدارة الجهوية والمحلية، وتعزيز تمثليات الإدارة جهويا ومحليا، ودعمها بالموارد البشرية المختصة بما يمكنها من تطوير خدماتها، من جهة، ويوفر الإطار الأمثل لإدارة عملية التنمية انطلاقا من المستوى المحلي من جهة أخرى.
- دعم الجهات الداخلية بالموارد البشرية من الاطارات الفنية والإدارية لتمكينها من مسايرة عدد المشاريع والتمويلات المخصصة لها.
- مراجعة الأدوار وإعادة توزيع الآليات للهياكل المساهمة في المسار التنموي لا سيما في مجال التنمية الجهوية والمحلية والتهيئة الترابية.
- إرساء نظام إحصائي جهوي متناسق مع الإحصائيات الوطنية وذلك لتوفير معلومة إحصائية مدققة ومُحيّنة بصفة دورية تغطي كامل القطاعات والوحدات الإدارية بما يساعد على حسن اختيار وبلورة البرامج والمشاريع التنموية الجهوية والمحلية.
- تثبيت قواعد الحوكمة الرشيدة على كل المستويات وفي مختلف المجالات وذلك بالعمل على إشراك مختلف الفئات السكانية في ضبط الإختيارات التنموية مما يساعد على تنفيذ مختلف الإصلاحات الهيكلية بإقرار خطة اتصالية وأساليب حديثة ملائمة لتشريك المواطن في إعداد الخطط والإستراتيجيات التنموية.

ويتمثل الهدف من إرساء وتجسيم الإستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية الدامجة والشاملة إلى الحدّ من نسبة التفاوت بين الجهات الداخلية الأقل نموا والجهات الساحلية والتقليص في الفارق على مستوى مؤشر التنمية الجهوية بنسبة 30% في أفاق سنة 2020.

محاور وسياسات التنمية الجهوية

المحور	السياسات
تحقيق الترابط والتواصل الشامل بين الجهات	<ul style="list-style-type: none"> - توفير وتوسيع وتعصير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية. - إعادة تنظيم المجال الترابي، وتوزيع الاستثمارات العمومية بصفة عادلة. - توزيع الميزانيات والبرامج الخصوصية بين الجهات وتوجيه الامتيازات الممنوحة لمناطق التنمية الجهوية.
دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها	<ul style="list-style-type: none"> - تنويع القاعدة الاقتصادية بالجهات وفق القدرات والثروات الطبيعية المتوفرة بها. - توفير المناخ الملائم وتحسين البنية التحتية والتجهيزات والمرافق الجماعية والتشجيع على المبادرة الخاصة وتأطيرها ودعم سياسة التسويق الترابي. - تحديد الأولويات التنموية وفق مبدأ التدبير الحر. - تنظيم وتطوير التجارة البينية بين الجهات الحدودية التونسية ونظيراتها بكل من ليبيا والجزائر. - تطوير المنظومات الاقتصادية والنهوض بالقدرة التنافسية والبحث العلمي ودعم الاقتصاد الأخضر. - ربط الجهات بشبكة الانترنت ذات السعة العالية بما يضمن تكافؤ الفرص عبر الاندماج الاجتماعي ومحور الفجوة الرقمية بين الجهات
تطوير وتنويع منظومة تمويل التنمية الجهوية	<ul style="list-style-type: none"> - وضع إطار قانوني يمكن الجماعات العمومية المحلية من دعم مواردها الذاتية والمحالة تكريسا لمبدأ التضامن وباعتماد آلية التسوية والتعديل. - إمكانية تخصيص نسبة من المداخيل المتأتية من استغلال الثروات الطبيعية للنهوض بالتنمية الجهوية. - دعم آليات التمويل وإحداث بنك للجهات أو صناديق للتنمية والاستثمار بالجهات.
تحسين الظروف المعيشية على المستويين المحلي والجهوي	<ul style="list-style-type: none"> - تدعيم البرامج الخصوصية الموجهة لتعزيز البنية التحتية وتعميم التزود بالماء الصالح للشرب والتتوير وخدمات التطهير - تحسين التجهيزات الجماعية والخدمات الإدارية ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية. - دعم انتفاع المتساكنين بالتغطية الصحية والاجتماعية العامة وتحسين البنية التحتية لشبكات الاتصالات مع العمل على تحسين ظروف السكن. - تدعيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والقطاع الثالث للنهوض بالفئات الاجتماعية الهشة والمساعدة على دعم موارد الرزق.
تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية	<ul style="list-style-type: none"> - استكمال بناء النظام السياسي والمؤسسي من خلال إجراء انتخابات المجالس البلدية والجهوية. - القيام بتقسيم جديد للتراب الوطني وإعادة النظر في أمثلة التهيئة الترابية. - دعم اللامركزية وإعادة هيكلة الإدارة الجهوية والمحلية. - إرساء نظام إحصائي جهوي متناسق مع الإحصائيات الوطنية - تثبيت قواعد الحوكمة الرشيدة على كل المستويات وفي مختلف المجالات.

3.5 المحور الخامس: الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية مستدامة

يمثل إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحمايتها الركيزة الأساسية للاقتصاد الأخضر ومن أبرز الأولويات الوطنية خلال الفترة القادمة واعتبارها الضامن لاستدامة التنمية.

ويستوجب تجسيم هذه الأولوية تحسيس وتوعية كل الأطراف الفاعلة بهشاشتها وضرورة ترشيد استغلالها وحوكمتها بصفة تشاركية تضمن ديمومتها وتكفل حق الأجيال القادمة في الانتفاع بهذه الموارد.

و تتمثل الأهداف الرئيسية في هذا المجال في:

- ضمان الأمن المائي.
- تأمين الأمن الغذائي.
- ضمان الأمن الطاقوي.
- تدعيم تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب.
- الرفع من حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي.
- تحسين مؤشر الاستقلالية الطاقوية للبلاد.
- تثمين وإعادة استعمال المياه المطهرة.
- تثمين الفضلات المنزلية والمشابهة.

وعلى هذا الأساس سنتركز الجهود خلال الفترة القادمة على تثبيت دعائم التنمية المستدامة من خلال:

3.5.1 تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم التوازنات الايكولوجية

انطلاقا من مبدأ الإنصاف الترابي وللمحد من التفاوت الجهوي وتثبيت مقومات التنمية المستدامة والعادلة تعتمد إستراتيجية التهيئة الترابية الجديدة على:

- ضمان التكامل بين الوسطين الريفي والحضري وتركيز التجهيزات المهيكلية والبنية الأساسية بصفة عادلة تأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة والحفاظ على المحيط وتراعي الخصوصيات الطبيعية لتوزيع السكان والأنشطة.
- بعث وتطوير أقطاب اقتصادية جديدة متكاملة تكون مركز اشعاع وقاطرة لدفع التنمية مع دعم الأقطاب الحالية لتخفيف الضغط على الأقطاب العمرانية الكبرى وعلى الشريط الساحلي وحمايته من الاستنزاف.

- ضمان اندماج التراب الوطني في محيطه الإقليمي والعالمي.
- تطوير المناطق الحدودية لجعلها قادرة على جلب الاستثمارات وخلق فرص شغل جديدة لتثبيت السكان بمواطنهم لما لذلك من بعد استراتيجي ودعم لمنظومة الأمن الشامل.
- دعم الأقطاب العمرانية من خلال وضع "سياسة جديدة للمدينة" تركز على:

- ✓ اعتماد حوكمة تشاركية في تسيير الشأن المحلي.
- ✓ دعم البنية الأساسية للمدن لجعلها قادرة على الاستجابة لحاجيات مختلف الأنشطة العمرانية.
- ✓ مقاومة البناء العشوائي وتحسين ظروف العيش وتأهيل وإدماج الأحياء الشعبية والتحكم في التوسع العمراني المشط على حساب الأراضي الفلاحية.
- ✓ توفير المدخرات العقارية الضرورية للتوسع العمراني ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بالسرعة اللازمة.
- ✓ حماية المدن من الفيضانات.
- ✓ تحسين جمالية المدن لدعم جاذبيتها.

3.5.2 إكمام التصرف في الموارد الطبيعية

تتصدر اشكاليات الماء وتوزيعها بين مختلف الأنشطة الاقتصادية ومشكلة الطاقة وتطويرها والامن الغذائي من ابرز التحديات التي ستعمل تونس على تجاوزها.

3.5.2.1 إكمام وترشيد استعمال الموارد المائية

ستتركز الجهود خلال الفترة القادمة في مجال المياه على:

- مواصلة تعبئة الموارد المائية والتحكم في مياه السيول وانجاز السدود وربطها فيما بينها فضلا عن إكمام وترشيد استعمال المياه وتوزيعها بين مختلف الأنشطة.
- تطوير استعمال الموارد غير التقليدية وذلك باعتماد تحلية مياه البحر بالنسبة للأقطاب العمرانية الكبرى بالشريط الساحلي وتحلية المياه الجوفية المالحة بمناطق الجنوب والوسط وحفز القطاع الخاص على الاستثمار في المجال في إطار الشراكة مع القطاع العمومي.
- تحسين نوعية مياه الشرب والتخفيض من درجة الملوحة إلى حدود 1.5 غ باللتر الواحد.
- مواصلة تحويل فائض مياه الشمال إلى المناطق محدودة الموارد.

- الرفع من جودة خدمات المياه ومن مردودية شبكة الماء الصالح للشرب للحد من تذبذب واضطراب التزود خاصة خلال فصل الصيف.
- تدعيم مياه الشرب بالوسط الريفي للارتقاء بنسب التزود بالجهات ذات النسب الأقل من المعدل الوطني والرفع من نسب الربط الفردي للأسر بشبكة مياه الشرب فضلا عن تأهيل مجامع التنمية الفلاحية للرفع من أدائها.
- تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للاتصال والتحسيس لتشجيع إعادة استعمال المياه المطهرة في الري لتخفيف الضغط على الموارد المائية وتغذية المائدة المائية.
- تأهيل محطات التطهير والرفع من طاقتها وتحسين جودة المياه المطهرة.
- مراجعة المواصفات التونسية المتعلقة بنوعية المياه المسكوبة بالوسط الطبيعي للحد من التلوث.
- ترشيد استعمال الماء خاصة في القطاع الفلاحي الذي يستحوذ على قرابة 80% من الموارد المائية المتاحة، بتعميم استعمال التقنيات المقتصدّة للمياه والرفع من مردودية المناطق السقوية واعتماد أنماط وغراسات ومشاتل أقل استهلاكاً للمياه.
- تكثيف الكشوفات المائية للمؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع.

وتتمثل الأهداف في هذا المجال خلال الخماسية القادمة في :

- بلوغ نسبة تعبئة للموارد المائية بـ 95% مقابل 92% حاليا.
- الرفع من مردودية شبكة الماء الصالح للشرب لتبلغ 80% في أفق 2020 مقابل 72.6% حاليا.
- بلوغ نسبة تزود بـ 96% في أفق 2020 بالوسط الريفي.
- بلوغ نسبة إعادة استعمال المياه المطهرة بـ 50%.

3.5.2.2 فلاحية عصريّة ضامنة للأمن الغذائي

لضمان الأمن الغذائي باعتباره مكونا أساسيا من مكونات الأمن القومي ودفع التنمية بالوسط الريفي تستوجب الفترة القادمة وضع إستراتيجية استشرافية للفلاحة تركز بالأساس على:

- الإحاطة بالفلاحين باعتبارهم المحور الرئيسي لتطوير القطاع الفلاحي بالرفع من مداخيلهم وتحسين ظروف العيش بالوسط الريفي.
- دعم وإيجاد هياكل تعاونية جديدة تمكن من إعانة صغار المنتجين على التحكم في سلسلة الانتاج والتسويق.
- العمل على التخفيض في كلفة عناصر الإنتاج.

- تعصير النشاط الفلاحي بإدخال تقنيات جديدة ودعم البحث والتكوين الفلاحي.
- معالجة الوضعيات العقارية للأراضي الاشتراكية وتشتت المستغلات الفلاحية والأراضي الدولية.
- معالجة مديونية القطاع الفلاحي وتوفير التمويلات الضرورية.
- تكثيف الإنتاج الفلاحي داخل المناطق السقوية ودعم الزراعات الكبرى واستصلاح الأراضي الزراعية وحمايتها من الفيضانات ومن التعدق.
- التشجيع على استعمال الطاقات المتجددة لضخ المياه واستغلالها للنشاط الفلاحي بالنسبة للمناطق التي لا تتوفر لديها الطاقة الكهربائية.

ويتمثل الهدف في الرفع من نسبة نمو القطاع الفلاحي بمعدل 5% سنويا خلال الفترة 2016-2020 والارتقاء بحصة المنتوجات الغذائية من الصادرات.

3.5.2.3 ترشيد استهلاك الطاقة وتطويرها

تتمثل الخطة الوطنية التي سيتم اعتمادها في الغرض بالخصوص في:

- دعم البحث والاستكشاف والاستثمار في مجال الطاقة.
- دعم انتاج الطاقات النظيفة وحفز القطاع الخاص على الاستثمار في المجال.
- تنويع مصادر الطاقة واستكشاف الغاز الحجري.
- دعم الربط الكهربائي مع دول الجوار والدول الأوروبية لتنشيط التبادل الطاقوي
- تطوير الشبكة الوطنية لنقل وتوزيع الكهرباء.
- دعم إنتاج الطاقة الكهربائية بانجاز محطات توليد جديدة.
- تعميم استعمال الغاز الطبيعي للحد من تكاليف دعم الطاقة.
- ضمان الشفافية والنجاعة في ادارة القطاع.
- ترشيد استعمال الطاقة من خلال دعم برامج التحكم في الطاقة في قطاعات الصناعة والنقل والسياحة.
- تكثيف الكشوفات الطاقية في المؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع.
- اعتماد البناء المستدام والمقتصد للطاقة والتشجيع على استعمال الطاقة الشمسية بالمباني السكنية والخدماتية.

ويتمثل الهدف في الرفع من حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي من 3% سنة 2014 إلى

حدود 12% في غضون سنة 2020 والتخفيض في نسبة الكثافة الطاقية بـ 3% سنويا.

3.5.3 حماية الثروة الطبيعية

ترتكز الخطة المستقبلية في مجال حماية الثروة الطبيعية والمحافظة عليها في :

- **مواجهة الصيد العشوائي** وحماية الثروة البحرية من الاستنزاف والمحافظة على التنوع البيولوجي عبر مواصلة تركيز نظام المراقبة بالأقمار الصناعية للسفن الكبرى والمتوسطة واحترام فترة الراحة البيولوجية.
- تنمية قطاع **تربية الأحياء المائية** لتخفيف الضغط على الموارد البحرية.
- **مقاومة التصحر** والانجراف والانجراد وتقدم زحف الرمال والاستغلال المفرط للمراعي للمحافظة على الأراضي الزراعية وحماية أديم الأرض والتربة خاصة **بالرفع في الغطاء النباتي** ومواصلة أشغال حماية الأرض والتربة.
- **تنمية الوسط الريفي** بتطوير البنية الأساسية والمرافق العمومية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- التصرف المستديم والتشاركي في المراعي.
- تنمية **الغابات وإدماج متساكنيها** ضمن منظومة التصرف فيها لحمايتها وتثمين منتجاتها.

3.5.4 حماية البيئة والمحيط

استنادا لمقتضيات الدستور الجديد في مجال حماية البيئة ولضمان بيئة سليمة ومتوازنة والتوقي من الأمراض والأوبئة والمحافظة على التنوع البيولوجي يعتمد التوجه المستقبلي على:

- القضاء على مصادر التلوث عبر التركيز على **تطهير المناطق الصناعية** والرفع في نسب الربط بشبكة **التطهير** بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني.
- **تطهير المناطق الريفية والمناطق الحساسة** والتدخل بالبلديات الأقل من 10 آلاف ساكن.
- مواصلة برامج **تطهير الأحياء الشعبية**.
- انجاز **محطات تطهير جديدة** لدعم الطاقة الوطنية للمعالجة وتشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع في إطار الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص.
- **تثمين الفضلات المنزلية** والمشابهة في إطار التصرف المستديم في النفايات وذلك من خلال الفرز الانتقائي وإنتاج الطاقة الكهربائية وتشجيع الخواص على الاستثمار في المجال.
- التاهيل البيئي للمؤسسات الصناعية للحد من الإفرازات الغازية والسائلة والصلبة وخاصة المؤسسات الناشطة في مجال **الصناعات الكيماوية والفسفاط** بولايات قابس وقفصة و صفاقس.
- **إزالة وتثمين فضلات البناء**.

ويتمثل الهدف في بلوغ نسبة تـثـمـين الفضـلات 50% في أفـق 2020 إلى جانـب الرفع من نسبة الربط بشبكة التطهير العمومية بالبلديات المتبناة من الديوان الوطني للتطهير لتصل إلى 90% سنة 2020 مقابل 85.9% حالياً.

3.5.5 الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتكنولوجية

للتقليل من وقع الكوارث الطبيعية والآثار السلبية للتغيرات المناخية ومن تداعيات الاحتباس الحراري لا سيما تواتر الفيضانات والجفاف، تركز الخطة المستقبلية على:

- تدعيم القدرات الوطنية لترصد المخاطر الطبيعية وتعزيز الإنذار المبكر للتوقي من الكوارث والحد من آثارها.
- توفير المعدات والتقنيات الضرورية للحد من الآثار السلبية للكوارث.
- تعزيز القدرة الوطنية على التأقلم مع المناخ باعتماد تهيئة عمرانية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية وتشريك كل الأطراف.
- وضع وتدعيم خطط للتصرف في الكوارث الصناعية والتكنولوجية.

3.6 منوال النمو للفترة 2016-2020

3.6.1 الفرضيات

يستند السيناريو المرسوم للخامسة القادمة إلى الاسترجاع الكامل لطاقت الإنتاج وتعافي الاقتصاد الوطني من مجمل الصدمات والتطورات غير الملائمة التي نتج عنها تراجع ملحوظ للإنتاج بسبب الاستقرار التدريجي للأوضاع الأمنية والاجتماعية وأيضاً التفاعل الإيجابي مع مجمل التدابير والإصلاحات الهيكلية سواء التي تمت بلورتها والشروع في تنفيذها بعد أو تلك المضمنة في الإستراتيجية المقترحة للفترة القادمة. ويتضمن هذا السيناريو التحكم في التوازنات الكبرى والتحسين الملحوظ لجل المؤشرات الاقتصادية.

وتتمثل أهم فرضيات المنوال خلال الخامسة القادمة في:

- **الاسترجاع التدريجي للنشاط الاقتصادي خلال السنتين الأوليين** لفترة المخطط القادم لتكريس الإقلاع الاقتصادي بداية من سنة 2018 التي تعتبر سنة مفصلية حيث ينتظر أن يتطور الناتج بنسق يفوق نسبة النمو الكامن للاقتصاد ثم تجاوز عتبة الـ 6% خلال سنتي 2019 و 2020.
- تطور ملحوظ للمجهود الاستثماري ليرتفع الحجم الجملي للاستثمار بمعدل هام يناهز 17% خلال الفترة 2016-2020 مقابل تطور ضعيف بمعدل 0.9% خلال الفترة 2011-2015. وعلى هذا الأساس، ينتظر أن ترتفع نسبة الاستثمار من الناتج إلى حدود 25% في أفق 2020 مقابل 18.5% سنة 2015. وسيبلغ بذلك الحجم الجملي للاستثمارات 125 مليار دينار لكامل الفترة.
- تطوّر الاستثمارات العمومية بما في ذلك المنشآت والمؤسسات العمومية بنسبة 50% مقارنة بالخامسة السابقة ليبلغ 45 مليار دينار. كما يتطور الاستثمار الخاص الداخلي كذلك بنسبة 65% ليبلغ 62 مليار دينار. أما بالنسبة للاستثمار الخارجي المباشر فيتطور بنسبة 80% ليبلغ 18 مليار دينار.

وتستند هذه الفرضيات بالأساس إلى تحسن فعلي لمناخ الأعمال والتقدم في تنفيذ الإصلاحات الكبرى وخاصة تعصير الإدارة ومراجعة منظومة الصفقات العمومية وإصدار المجلة الجديدة للاستثمار واستكمال إصلاح منظومة الجباية والقطاع المالي واعتماد سياسة إرادية لدفع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص.

• التحكم في التوازنات المالية الكبرى:

- ✓ تراجع نسبي للعجز الجاري ليستقر في حدود 6.8% من الناتج سنة 2020 مقابل 8.5% سنة 2015. ولئن تعتبر هذه النسبة مرتفعة نسبيا إلا أنها تتضمن مجهودا استثنائيا لدعم التصدير وترتكز على فرضية زيادة معتبرة للواردات لمواكبة المجهود الاستثماري.
- ✓ تطور الأسعار عند الاستهلاك في حدود 3.6% مع نهاية الخماسية القادمة مقابل 5.4% سنة 2015 على أساس التقدم في معالجة الإشكاليات الهيكلية والظرفية التي ساهمت في الارتفاع الهام لأسعار بعض المواد الحساسة.

3.6.2 النتائج المنتظرة

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن:

- يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 5% مقابل 1,5% خلال الخماسية 2011-2015.
- يرتفع الدخل الفردي إلى حدود 12 480 دينار في موفى 2020 مقابل 8 015 دينار سنة 2015.
- تنخفض نسبة البطالة إلى حدود 11% سنة 2020 مقابل 15% سنة 2014.
- تنقلص نسبة الفقر المدقع إلى حدود لا تتعدى 2,5% مع موفى الخماسية القادمة مقابل 4.6% مسجلة سنة 2010.
- ارتفاع حاجيات التمويل الخارجي إلى حدود 68,5 مليار دينار أي ما يمثل 45% من حاجيات تمويل الاقتصاد منها 11% بعنوان الهبات و27% بعنوان الاستثمارات الخارجية المباشرة و62% بعنوان القروض متوسطة وطويلة المدى.

ويحوصل الجدول التالي أهم نتائج منوال النمو للفترة 2016-2020.

منوال النمو للفترة 2016-2020

2020-2016	2015-2011	(بالأسعار الفارة)
		النمو
5.0%	1,5%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق
		الاستهلاك
4.3%	5,4%	تطور الاستهلاك العمومي
4.4%	4,1%	تطور الاستهلاك الخاص
		تطور الاستثمار (بالأسعار الجارية)
125 000	77 048	الحجم الجملي (م د)
17%	0,9%	معدل الفترة
25%	18,5%	نسبة الاستثمار (آخر الفترة)
11%	15.2%	نسبة البطالة
		المبادلات التجارية
6.0%	-0.7%	تطور صادرات السلع والخدمات
5.2%	-0.1%	تطور واردات السلع والخدمات
		الدخل (الدخل الفردي (بالدينار، آخر الفترة)
12 400	8 015	
		الادخار
17.7%	10,5%	نسبة الادخار من الدخل القومي المتاح (آخر الفترة)
		ميزان الدفعوعات
6.8%	8,5%	العجز الجاري (آخر الفترة)
3.6%	5,4%	التضخم (آخر الفترة)

يستخلص من كل ما تم تحليله أن ما تضمنته هذه الوثيقة من توجهات وسياسات وإصلاحات إنما تعبر عن تطلعات وطنية لنحت مشروع تنموي جديد لتونس يمكن من رفع جملة التحديات والإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة والسير نحو طريق الامتياز الذي سيمكن من تحسين مستويات العيش وتحقيق الرفاه لكل الأفراد وفي كل ربوع البلاد.

تونس الجديدة تتوفر لديها اليوم ميزات ومكتسبات تؤهلها لكسب هذا الرهان: انتقال سياسي ناجح وإطار مؤسساتي صلب وتقاليد جديدة في إدارة الشأن العام مبنية على الحوار والتشاور وهي عوامل تمكنها من التطلع بصفة مشروعة لإرساء منوال تنموي جديد والحرص على وضعه حيز التنفيذ بما يمكنها من التمتع ضمن كوكبة البلدان الصاعدة.

وستمثل هذه الوثيقة الإطار العملي الأمثل لوضع مخطط تنموي للخماسية القادمة (2016-2020) يتضمن جملة من السياسات والبرامج والمشاريع التنموية على المستويات الوطنية والقطاعية والجهوية بغاية تحقيق الأهداف والتطلعات الوطنية.

وستحضى عملية تنفيذ المخطط بعناية قصوى من خلال وضع كل الوسائل والآليات الكفيلة بمتابعة وتقييم إنجاز مختلف البرامج والسياسات والمشاريع المضمنة بالمخطط ضمانا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة التنموية المقبلة.